

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 03

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مطبوعة بيداغوجية مقدمة في مقياس:

الاقتصاد النقدي

موجهة لطلبة السنة الثالثة قسم ليسانس L M D تخصص مالية ومحاسبة

إعداد الدكتور: عيساني منصور

السنة الجامعية: 2024 - 2025

فهرس المحتويات:

01	فهرس المحتويات:
05	مقدمة:
06	المحور الاول: التطور التاريخي لنشأة النقود
07	أولا: مرحلة نظام المقايضة وصعوباتها
11	ثانيا: مرحلة النقود السلعية
13	ثالثا: مرحلة النقود المعدنية
16	رابعا: مرحلة النقود الورقية و الكتابية
18	المحور الثاني: النقود: تعرفها، خصائصها، وظائفها.
19	أولا: تعريف النقود و خصائصها
23	ثانيا: وظائف النقود
28	ثالثا: تكلفة استخدام النقود
32	المحور الثالث: المجمعات النقدية ومقابلاتها
33	أولا: تحليل الكتلة النقدية وسيولات الإقتصاد
41	ثانيا: العناصر المقابلة للكتلة النقدية
49	المحور الرابع: الأنظمة النقدية
50	أولا: مفهوم النظام النقدي وخصائصه
51	ثانيا: أنواع الأنظمة النقدية
55	ثالثا: النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز 1944
56	رابعا: نظام أسعار الصرف المرنة (المعومة)
58	المحور الخامس: : البنوك التجارية والبنك المركزي
59	أولا: البنوك التجارية.

64	ثانيا: البنك المركزي.
71	المحور السادس: إنشاء نقود الودائع والمضاعف النقدي.
72	أولا: إنشاء نقود الودائع بواسطة البنوك التجارية.
79	ثانيا: محددات إنشاء نقود الودائع.
83	ثالثا: المضاعف النقدي.
88	المحور السابع: التضخم
89	أولا: تعريف التضخم وأسبابه.
91	ثانيا: أنواع التضخم
92	ثالثا: طرق قياس التضخم
92	رابعا: أهم النظريات المفسرة لظاهرة التضخم
101	المحور الثامن: السياسة النقدية.
102	أولا: تعريف السياسة النقدية وأهدافها.
107	ثانيا: أدوات السياسة النقدية.
116	المحور التاسع: السوق النقدي.
117	أولا: ماهية السوق النقدية.
120	ثانيا: أنواع وأقسام السوق النقدية.
121	ثالثا: المتعاملون وأدوات السوق النقدية.
123	رابعا: واقع السوق النقدي في الجزائر.
127	قائمة المراجع:

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول مبسط لميزانيتي البنك المركزي والقطاع المصرفي.	35
02	الميزانية الموحدة للنظام المصرفي	42
03	المقابل ذهب و عملات أجنبية	42
04	المقابل قروض للخرينة العامة	45
05	ميزانية البنك التجاري	63
06	ميزانية البنك المركزي	70
07	خلق النقود في البنوك التجارية	76
08	مضاعف الائتمان في ظل نسبة التسرب النقدي 30% ونسبة احتياطي جباري 20%	78

قائمة الأشكال:

رقم	العنوان	الصفحة
01	تداول أشكال النقود بالنسبة للدول المتقدمة والدول المتخلفة	39
02	الأنظمة النقدية	52

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

وبعد:

يعتبر الاقتصاد النقدي من المقاييس المبرمجة لطلبة السنة الثانية ليسانس في العلوم المالية والمحاسبة، والتي تدرس في السداسي الثالث في وحدة التعليم الأساسية، وقد تم إعداد هذه المطبوعة وفق البرنامج الوزاري المعتمد، حيث تم عرض المادة العلمية في محاور كما يلي:

محاور مقياس الإقتصاد النقدي:

المحور	الموضوع
الأول	التطور التاريخي لنشأة النقود
الثاني	النقود: تعرفها، خصائصها، وظائفها.
الثالث	المجمعات النقدية ومقابلاتها
الرابع	الأنظمة النقدية
الخامس	البنوك التجارية والبنك المركزي
السادس	إنشاء نقود الودائع والمضاعف النقدي.
السابع	التضخم
الثامن	السياسة النقدية.
التاسع	السوق النقدي.

مقدمة:

يتم الربط بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة من إنتاج للسلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها من خلال أداة التبادل التي تطورت عبر التاريخ من مرحلة المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي، وخلال تطور وسائل المبادلة عرف الفكر الاقتصادي نظريات عديدة مختلفة حولها، فهذا الاقتصادي "جون ستورات ميل" كان يقول " لا شيء في الاقتصاد أقل قيمة من النقود" وهو ينتمي للمدرسة الكلاسيكية التي تعتقد بأن دور النقود في الحياة الاقتصادية هو مجرد تغطية للمعاملات فقط، ثم تطور الفكر الاقتصادي إلى نظرة أخرى تعطي للنقد مكانة هامة، وهي نظرة "كينز" وأتباعه التي تبين أهمية النقود نظرا لملامستهم للتأثيرات التي تحدثها النقود، وأصبح ينظر إليها على أنها تلعب دور المحرك في النشاط الاقتصادي، أو دور الكابح له حسب تحكم السلطات النقدية فيها.

ومن ثم فإنه ليس من الخطأ أن يسمى النظام الاقتصادي الحديث بالنظام الاقتصادي النقدي، وهذه التسمية لم تطلق على سبيل المبالغة، ولكنها تعبيراً عن واقع الحياة الاقتصادية، والمبادلات التي تتم بين الأطراف المتعاملة تخضع إلى أسلوب إدارة هذا النظام، فإذا كان يتصف بحسن التسيير والضبط انتعشت حركة المبادلات، وساعد ذلك على التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار، أما إذا تميز بخلاف ذلك عرف النشاط الاقتصادي تراجعاً، وقد يصاب بالكساد.

وتتمثل أهمية الاقتصاد النقدي في أربعة نقاط تتمثل فيما يلي:

- اسباغ الصفة النقدية على وسائل التداول وارتباطها بأساليب السك والتداول.
- الشكل الذي يمكن للنقود اتخاذه، لاسيما توافر مقومات استمرارية "النقود الورقية".
- البت في القيمة الحقيقية للوحدة النقدية ومدى أهميتها.
- العلاقة بين الكمية الاسمية للنقود واجمالي الأنشطة الاقتصادية.

وانطلاقاً مما سبق، يعتبر مقياس الاقتصاد النقدي من المقاييس الضرورية التي يجب على كل طالب ينتمي إلى ميدان العلوم المالية والمحاسبة الالمام بمفاهيمه ومصطلحاته الأساسية التي تمكنه من محاولة فهم وتفسير الظواهر النقدية.

المحور الاول: التطور التاريخي لنشأة النقود

أولاً: مرحلة نظام المقايضة وصعوباتها

ثانياً: مرحلة النقود السلعية

ثالثاً: مرحلة النقود المعدنية

المبحث الرابع : مرحلة النقود الورقية و الكتابية

المحور الأول: التطور التاريخي لنشأة النقود

تمهيد :

لقد مرت النقود في تطورها عبر التاريخ بعدة مراحل و اعتبرت النقود كأساس لتقسيم التطور التاريخي للمجتمعات، فلقد بدأت بمرحلة اقتصاد المقايضة و الذي كان ينتشر في المجتمعات البدائية ثم مرحلة الإقتصاد النقدي و التي بدأت عندما اهتدى الإنسان آنذاك إلى استعمال النقود المعدنية والورقية، ثم مرحلة الإقتصاد الائتماني و هي مرحلة توافق استعمال النقود الائتمانية.

أولاً: مرحلة نظام المقايضة و صعوباتها:

مرت عمليات التبادل بعدة مراحل فبدأت بمرحلة المقايضة، إلا أن هذا النظام تعرض لعدة صعوبات واجهته وهو يؤدي عملية التبادل، مما أدى إلى التخلي عنه، وهو ما يحتم علينا فهم هذا النظام والتعرض لصعوباته.

1- مفهوم نظام المقايضة:

يعتبر نظام المقايضة مرحلة متطورة للإنسان، وللحياة الإقتصادية أيضاً، بحيث أصبح الأفراد ينتجون سلعا تزيد عن حاجتهم إليها، فبدأت الحاجة تظهر إلى الفائض من السلع ، وازدادت الرغبة في تبادل الفائض من الإنتاج حتى ظهر السوق في شكل مكان يعتاده كل من يمتلك فائضا من منتج معين. و في حاجة إلى منتج آخر، و البحث عن يبادل هذا الفائض عن حاجته بفائض آخر هو في حاجة إليه، وبالتالي فإن المقايضة تعني مبادلة سلعة بسلعة أخرى أو خدمة بخدمة بصورة مباشرة بدون استخدام وسيط نقدي، وذلك مثل استبدال قمح بخروف أو خدمة زراعة مقابل خدمة سقي، أو خدمة حصاد لقاء جزء من هذا المحصول الذي تم حصاده¹.

أما قبل مرحلة المقايضة فهي توهي باقتصار العملية الإنتاجية للأفراد على الإكتفاء الذاتي لكل منهم، أي أن الفرد كان ينتج كل ما يحتاجه دون زيادة عن ذلك تكون موضوعا للتبادل، وعندما بدأ التعاون بين الأفراد ضمن قبائل تزايد الإنتاج وعرف الإنسان نوعا من التخصص وتقسيم العمل البسيط، فبدأت كل قبيلة تتقن و تخصص في عمل معين ، و تنتج ما يزيد عن حاجتها، وتحقق فائضا من الإنتاج لسلعة معينة أو عدد قليل من السلع ، في حين نجد أن الفرد أو القبيلة في حاجة إلى سلع أخرى. و من هنا ظهرت المقايضة كطريقة أو كنظام يقوم بتبادل الإنتاج وفقا لحاجات الأفراد و القبائل وهو الأمر الذي يسمح بالتخصص ورغبة الأفراد في تبادل السلع لتحقيق إشباع متنوع، وهذا يظهر مدى تحول الهدف من الإنتاج أي من مجرد الإكتفاء الذاتي للفرد أو للقبيلة فقط إلى الإنتاج من أجل التبادل في السوق.

¹ - محمود محمد نور، أسس ومبادئ النقود والبنوك، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، بدون تاريخ، ص: 9.

فقد كان التوزيع للإنتاج تلقائياً و داخليا حسب النظام الإجتماعي السائد في تلك العصور البدائية الأولى لكن احتياجات الأفراد لم تظل ثابتة و رغباتهم جامدة ، ثم إن أساليب الإنتاج لم تبقى بدائية. إذ تغيرت الرغبات ، و تطورت أساليب و فنون الإنتاج ، فانتقل الإنسان إلى مرحلة الإنتاج المتخصص ، لينتقل من اقتصاد اللامبادلة إلى اقتصاد المبادلة و المقايضة¹.

لقد تمثل هذا التطور في تخصص كل جماعة أو قبيلة في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع ، بل أن التخصص قد مس حتى نفس الجماعة ، و هو ما يسمى بتقسيم العمل ، فالمشتغل بالزراعة يبادل أو يقايض بالقمح الزائد عن حاجته مع مشتغل أو متخصص آخر في الصيد ، كما أن المتخصص في الصيد الذي يكون لديه فائضا في اللحوم يحتاج إلى مشتغل آخر في الجلد و هكذا.

فالمقايضة إذن هي مبادلة سلعة بأخرى و بشكل مباشر بدون نقود ، و كل المؤرخين يقولون بأن الحضارة بدأت بهذه المبادلات المباشرة بدون نقود ، و هو التبادل الذي تأخذ فيه سلعة مكان أخرى عند التبادل².

لكن وسائل الإنتاج أخذت في التطور و زادت كمية الإنتاج و تنوعت المقايضة و أصبحت تعيق عملية و حجم المبادلات فتولدت عدة صعوبات يمكن إيجازها فيما يلي.

2- صعوبات المقايضة:

أظهر نظام المقايضة بالتجربة صعوبات عديدة في عمليات البيع و الشراء و ما يصاحب ذلك من ضياع الوقت و الجهد ، و هو ما يقلل من فرص التبادل و فيما يلي تحليل لأهم صعوبات المقايضة أو نقائصها و هي :

- صعوبة التوافق المزدوج في رغبات المتبادلين:

لا تتوقف عملية التبادل في ظل نظام المقايضة على رغبة شخص واحد للحصول على سلعة أو خدمة ، بل ينبغي أن يكون هناك شخص آخر يملك هذه السلعة و يرغب في مبادلتها ، و لا يكفي هذا الشرط لكي تتم المبادلة ، بل لا بد للشخص الذي تكون لديه هذه السلعة أن يكون مستعدا للتنازل عنها مقابل سلعة أخرى عند الشخص الأول.

فمثلا لنفترض أن شخصا لديه سلعة قمح يريد مبادلتها بسمك فإنه لا بد من توافر الشروط التالية:

- 1- وجود شخص آخر يملك سمكا.
- 2- وجود الرغبة عند هذا الشخص لمبادلة السمك مقابل القمح.
- 3- و من بين هؤلاء الأشخاص شخص يطلب في السمك نسبة تبادل مناسبة من القمح.

¹ - مصطفى رشدي شريحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، 1985، ص 62 وما بعدها.

² - Henri Guitton, La monnaie, Dalloz, 3^{eme} ed, 1974, p22.

وتعتبر هذه الشروط في غاية الصعوبة نظرا لما تتطلبه من توافر رغبتين في آن واحد ، أي رغبة لمن يريد مبادلة السمك مقابل تنازله عما لديه من قمح ، و رغبة المتنازل عن السمك مقابل الحصول على القمح ، فينبغي إذا تحقيق التوافق في رغبات المتعاملين ، لأنه قد يوجد شخص يريد قمحا و لكنه لا يمتلك سمكا ، و بالتالي يكون من الضروري البحث عن إيجاد شخص آخر أو أكثر من ذلك لكي تتم عملية المبادلة. و الواقع أن هذا التبادل يكون ممكنا و سهلا في ظل مجتمع اقتصادي بدائي يقوم على أساس الإنتاج من أجل الإكتفاء الذاتي ، أما في النظام الإقتصادي القائم على التخصص و تقسيم العمل و يكون الإنتاج ليس بهدف الإكتفاء و إنما بهدف التبادل ، في هذه الحالة يكون عدد السلع مضاعفا في الأسواق ، و تتسع رقعة التبادل ، و يصبح التوافق المزدوج بين الرغبات الذي ينتشر أكثر في نظام المقايضة أمرا في غاية التعقيد لما يشترطه من وقت و جهد للبحث عن هذا التوافق لإتمام عمليات المبادلة.

- صعوبة تحديد نسبة التبادل:

وهذا يعني الافتقار إلى وحدة عامة يمكن بمقتضاها قياس و تحديد قيم السلع و الخدمات ، ففي نظام المقايضة تكون كل سلعة لا تتحدد قيمتها في السوق بشكل بسيط و سهل ككمية واحدة بل يجب أن تتحدد قيمتها في أشكال عديدة من السلع و الخدمات الأخرى ، و لكي تتم هذه المقايضة يجب معرفة المعدل أو النسبة لكل السلع و الخدمات المعروضة في السوق ، و هذا أمر صعب جدا ، بل يصل إلى الإستحالة التامة إذا تعددت السلع و الخدمات ، و يقصد بتحديد نسب التبادل إيجاد طريقة بسيطة و دقيقة يجري بواسطتها قياس قيمة كل سلعة بالنسبة لكل من السلع الأخرى.

فمثلا لو كنا أمام خمس (05) سلع هي : E,D,C,B,A يصبح من الضروري تحديد معدل أو نسبة كل سلعة على حدى من السلع الأربع الأخرى.

في هذا المجال نحتاج إلى 10 معدلات (نسب) للتبادل كما يلي :

4 معدلات	{	السلعة A مع السلعة B ، نكون قد عرفنا معدل السلعة B مع السلعة A
		السلعة A مع السلعة C ، نكون قد عرفنا معدل السلعة C مع السلعة A
		السلعة A مع السلعة D ، نكون قد عرفنا معدل السلعة D مع السلعة A
		السلعة A مع السلعة E ، نكون قد عرفنا معدل السلعة E مع السلعة A
3 معدلات	{	السلعة B مع السلعة C ، نكون قد عرفنا معدل السلعة C مع السلعة B
		السلعة B مع السلعة D ، نكون قد عرفنا معدل السلعة D مع السلعة B
		السلعة B مع السلعة E ، نكون قد عرفنا معدل السلعة E مع السلعة B
2 معدلات	{	السلعة C مع السلعة D ، نكون قد عرفنا معدل السلعة D مع السلعة C
		السلعة C مع السلعة E ، نكون قد عرفنا معدل السلعة E مع السلعة C

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{السلعة D مع السلعة E ، نكون قد عرفنا معدل السلعة E مع السلعة D} \\ \text{معدل واحد} \end{array} \right.$$

المجموع 10 معدلات

ويزداد الأمر أكثر صعوبة في الواقع العملي لأنه توجد آلاف أو ملايين السلع و الخدمات وبالتالي فإنه يصبح من الضروري معرفة معدل التبادل بين كل من السلع على حدى و السلع و الخدمات الأخرى. إن عدد معدلات أو نسب التبادل الواجب معرفتها يساوي عدد التوفيقات الممكن الحصول عليها من كل السلع المطروحة للتبادل.

إذا كانت كل مجموعة (توفيقية) فيها يتكون من سلعتين فقط فإن النسبة تكون كما يلي :

حيث نقرأ : $n! : n$ عامل (عدد السلع)

$$C_n^2 = \frac{n!}{2!(n-2)!}$$

وبالاختصار الرياضي لهذه العلاقة إلى العبارة البسيطة:

$$C_n^2 = \frac{n(n-1)}{2}$$

حيث n هي عدد السلع الداخلة في التبادل

وإذا طبقنا المثال السابق لـ خمس (05) سلع متوافقتين اثنتين فإن عدد التوفيقات سيكون $10 = C_5^2 = 5(5-1)/2 = 5 \times 4 / 2 = 20/2 = 10$

وإذا كانت هناك 100 سلعة تدخل في التبادل فإن عدد نسب المقايضة التي يكون من الضروري حسابها :

$$C_{100}^2 = \frac{100(99)}{2} = 4950$$

إن سيكون على الشخص الذي يبادل أن يعرف 4950 معدل تبادل لـ 100 سلعة و هذا أمر عسير، ولم يتغلب على هذه الصعوبة إلا بعد ظهور النقد.

- صعوبة تجزئة السلع:

بالإضافة إلى الصعوبات السابقة تضاف صعوبة تجزئة السلع في نظام المقايضة ، عندما يملك أحد طرفي المقايضة سلعة كالحمص و يرغب في مبادلتها بقمح فإن المبادلة قد لا تطرح إي مشكلة لأن كلا من الحمص و القمح قابل للتجزئة ، و بالتالي عندما تكون بعض السلع صغيرة الحجم أو يمكن تجزئتها بسرعة إلى وحدات صغيرة فإن هذا لا يطرح مشكلا كبيرا ، ولكن المشكلة تحدث عندما نكون أمام سلع أخرى غير قابلة للتجزئة لكبر حجمها و ارتفاع قيمتها ، فإذا كان الشخص يملك حديقة و يرغب في مبادلتها بحصان و خروف و سمك فإنه في هذه الحالة فإن نظام المقايضة يقف عاجزا أمام حل هذه المشكلة و خاصة في توفير هذه السلع الثلاث (حصان و خروف و سمك) في آن واحد و من طرف واحد ، و إذا توفرت لدى شخصين أو

أكثر فكيف يمكن تجزئة الحديقة بين مجموعة أشخاص ، و هكذا فإن صعوبة تجزئة بعض السلع غالبا ما تقف عائقا أمام إتمام عمليات المقايضة.

- صعوبة تخزين السلع:

منذ القديم عرف الإنسان التخزين و الإحتياط و الإدخار للمستقبل ، و بما أن الإنسان كان يعيش في نظام المقايضة و في ظل غياب النقود فإنه كان يلجأ إلى السلع لتخزينها عندما يبقى له جزء من السلع بعد المقايضة ، و هذا المخزون السلعي يتطلب عناية كبيرة ، و يحتاج إلى مساحة واسعة و إلى حراسة و في هذا تكلفة باهظة الثمن من جهة ، و ضعف إمكانيات التخزين آنذاك من جهة أخرى ، و هو ما يجعل قيم السلع تتدهور ، و لا تحتفظ بقيمتها الأولى و قد تتعرض السلعة للمخاطر التالية¹.

أ- قد تتعرض هذه السلعة و خاصة تلك الزراعية منها التي كانت تمثل الغالبية في نظام المقايضة للتلف أو العطب أو النقص في قيمتها.

ب- يتكلف الشخص في تخزين هذه السلعة كثيرا من الوقت الذي يحتاج فيه إلى استهلاكها أو مبادلتها بغيرها من السلع.

ج- قد يكون من الصعب إخراج السلعة من المخازن و تحويلها من حالتها التي كانت مخزونة بها إلى حالة تكون فيها صالحة للمقايضة عندما يريد مبادلة هذه السلعة بغيرها من السلع التي يحتاج إليها.

- صعوبة إيجاد وسيلة للمدفوعات الآجلة:

تكون أداة المدفوعات الآجلة في نظام المقايضة هي السلع ، و بما أن هناك صعوبة في تخزينها و الحفاظ على قيمتها فإن وسيلة الدفع في المعاملات الآجلة عندما تعتمد على السلع تكون تلك السلعة عرضة للمخاطر كانهخفاض أو ارتفاع قيمتها في عمليات المقايضة مما يجعل أحد الطرفين يتحمل الخسارة عند الوفاء بالدين.

ثانيا- مرحلة النقود السلعية:

تعرفنا في ماسبق على نظام المقايضة كبدائية للإنسان في معرفته لطرق التبادل ، فقد كان هذا النظام صالحا في ظل اقتصاد بسيط و بدائي قائما على الإكتفاء الذاتي والتبادل البسيط ، و لكنه عرف صعوبات عديدة تم تحليلها وكما فشل في وجه التطورات التي حصلت في زيادة الإنتاج و اتساع رقعة التبادل التجاري ، و بدأ الإنسان يبحث للتغلب على عيوب نظام المقايضة و لإيجاد طرق أكثر ملاءمة و كانت أول خطوة للتغلب على صعوبات المقايضة أن اهتدى الإنسان إلى استخدام سلعة معينة تلعب دور النقد ، و كان كل مجتمع يتخذ سلعة من السلع الشائعة و المستهلكة كنقد، فاتخذ الصينيون الحرير ، وفي الهند استعملت الماشية كنقود ، بينما استعمل قدماء المصريين القمح كنقود ، و اتخذت مجتمعات أخرى أنواعا من الخرز و الأحجار الكريمة²، كما

¹ - حافظ محمود شلتوت ، اقتصاديات النقود و البنوك ، جامعة الزقازيق مصر 1990 ، ص: 16.

² - ربيع محمود الروبي ، اقتصاديات النقود و المصارف ، دار الحقوق ، مصر، 1986 ، ص: 25.

صنعت النقود من الصدف و المعادن غير النفيسة مثل الحديد ، النحاس ، البرونز. و قد كان من نتيجة استعمال بعض السلع كنقود كوسيط للمبادلة التخلص من بعض صعوبات المقايضة مثل صعوبة التوافق المزدوج في رغبات المتعاملين ، كما اختفت صعوبة نسبة تبادل باستخدام سلعة معينة كنقود وأصبح لكل سلعة نسبة تبادل واحدة بينها وبين النقود السلعية والتي تعتبر مقياسا للقيمة ، وتحظى بقبول الناس في معاملاتهم اليومية .

اما صعوبات المقايضة الأخرى التي أعاققت المبادلات مثل صعوبة تجزئة بعض السلع، وعدم قابليتها للتخزين وعدم إيجاد وسيلة للمدفوعات الآجلة فلم تتمكن النقود السلعية القضاء عليها فمثلا عند استخدام بعض السلع كنقود لم يكن بعضها قابل للتجزئة ، كالماشية التي استعملت في العصور القديمة وكان يطلق اسم Pecus على هذه النقود في اللغات اللاتينية، كما أن بعض السلع عرضة للتلف ويحتاج تخزينها إلى تكاليف كثيرة ولم تستطع النقود السلعية أن تكون وسيلة للمدفوعات الآجلة وهناك أسباب عديدة جعلت مرحلة النقود السلعية تفشل في توسيع المبادلات وتسهيل أدائها وهي :

1- أن السلع التي كانت منتشرة آنذاك لم تحظى بالقبول العام بين جميع أفراد المجتمع ولم يجتهدوا في الحصول عليها.

2- أن السلع التي كانت منتشرة كانت محل النقود تتعرض للتلف و النقص في قيمتها.

3- أن هذه السلع لم تكن متجانسة الوحدات.

4- أن السلع التي استعملت لم تتميز بالثبات النسبي في قيمتها.

5- أن النقود السلعية لم تكن قابلة للتجزئة لشراء بعض السلع الصغيرة.

6- إن النقود السلعية لم تتميز بخاصية هامة هي سهولة الحمل والتخزين.

ومن المعلوم أن هذه الأسباب هي التي لم تجعل النقود السلعية تؤدي دورها بشكل خال من العوائق و التي كانت أول خطوة في طريق الإنسان لاكتشاف النقود، فقد ذكرنا أن الحرير و الماشية و الأحجار الكريمة و التبغ ، كل هذه السلع استعملت في أعقاب الحرب العالمية الثانية في ألمانيا ، والتي يمكن أن تكون عرضة للتلف و غير قابلة للتجزئة، و لا تستطيع أن تحافظ على قيمتها نسبيا ، كما أنها لم تكن مقبولة بين جميع المتعاملين ، و حتى إن كانت مقبولة من طرف جماعة فلا تكون معروفة لدى الجماعات الأخرى، و بالتالي فإن مرحلة النقود السلعية لم تتوفر على الشروط التي تجعل من هذه السلع تؤدي دور النقود، و بدأ الإنسان يبحث عما يخلصه من عيوب المبادلات التي ما زالت تحول دون قيام بعض المبادلات الأخرى، و بدت الحاجة إذا إلى نوع آخر من السلع محل النقود، و تتوفر فيه ميزات النقود، وهذا مما أدى إلى استعمال النقود المعدنية.

ثالثا: النقود المعدنية:

تدرجت البشرية في اكتشاف خصائص النقود لاستخدامها في المبادلات فمن مرحلة المقايضة إلى مرحلة النقود السلعية إلى مرحلة النقود المعدنية ، كما أن الوصول إلى مرحلة النقود المعدنية بدأت باستعمال معادن

عديدة مثل الحديد ، النحاس ، البرونز ، إلا أن هذا لم يلبث كثيرا حتى تم الإهتمام للمعادن النفيسة لاستخدامها كنقود في التبادل و هذا نظرا لما تتمتع به هذه المعادن (الذهب ، الفضة) خاصة التي صنعت منها هذه النقود من مميزات هامة ، وهذا ما سنتعرض إليه في المطلب الأول ثم أشكال النقود المعدنية في المطلب الثاني.

3-1 مميزات النقود المعدنية:

تتميز هذه النقود بعدة مميزات منها: خفة الوزن وصالحه للإدخار وسهولة التحديد ، وقابلة للتجزئة والثبات النسبي وهو ما سنبينه فيما يلي:

1- خفة الوزن و ارتفاع القيمة: هذه الميزة تسهل عملية نقلها و حملها ، ثم إن هذين المعدنين النفيسين يعتبران من أفضل السلع الوسيطة للمبادلات فهي لا تستهلك بالتبادل لأنها أشياء ثمينة ، إذا ما قورنت بالسلع التي استخدمت في النقود السلعية أو عندما استخدمت المعادن غير النفيسة.

2- صالحه للتخزين و الإدخار: فالنقود المعدنية التي تتكون من الذهب و الفضة لا تتعرض للتآكل و التلف مع مرور الزمن كما هو الحال مع النقود السلعية أو المعدنية الأخرى ، و من النادر أن نجد من بين السلع المعمرة ما يبلغ ارتفاع قيمة مبلغ الذهب و الفضة وزنا ووزن وبالتالي فإن هذه الخاصية تجعل من الذهب و الفضة نقودا تصلح لأن تكون مستودعا أو مخزنا للقيمة¹.

3- يعتبر الذهب و الفضة من المعادن المتجانسة فالقطع المتساوية منها يكون لها قيمة واحدة ، بحيث تكون سهولة التحديد كوسيلة للدفع ووحدة الحساب.

4- تتميز هذه المعادن بقابليتها للتجزئة دون أن تتعرض قيمتها للتدهور و بالتالي فهي تستخدم في المبادلات الصغيرة و الكبيرة.

5- كما أن المعدنين الذهب و الفضة يتميزان بالثبات النسبي في قيمتهما لفترة كبيرة نسبيا ، و ذلك نتيجة الندرة النسبية التي يتميزان بها و ضعف المستخرج منهما ، و هو ما يجعل قيمتهما ثابتة نسبيا.

وتطورت النقود المعدنية من نقود مختارة من قبل الأفراد إلى نقود إجبارية و التي هي أساس النقود القانونية.

3-2 أشكال النقود المعدنية:

اتخذت النقود المعدنية ثلاثة أشكال فتطورت من نقود موزونة إلى نقود حسابية (معدودة) ثم نقود مضروبة (مسكوكة) و كانت كما يلي²:

3-2-1 النقود الموزونة: (Monnaie pesée)

كانت النقود المعدنية توزن حسب القانون الروماني عند أي عقد أو معاملة تصفى كعقود الشراء و البيع ، و ذلك بحضور شخصية بارزة تدعى حامل الميزان الذي كان يقوم بوزن المعدن النفيس¹ (الذهب) و ذلك من أجل إثبات شرعية المعاملات و منع الغش⁽²⁾، و يعطي الكمية اللازمة منه للدائن لتسديد الدين.

¹ - فوزي عطوي ، مرجع سابق ، ص: 167.

² - Henri Guitton , Opcit , p 35 , 36.

وفي ظل الإحتقالات الرومانية كان يتم وزن المعدن النفيس و تتم تصفية الديون و ذلك من أجل إثبات للرأي العام أن الدولة كانت حاضرة من أجل الضمان عن طريق حامل الميزان.

و في الحضارات الأخرى كان هناك حامل الميزان في الصين ، و يوزن الفضة التي كانت يتعامل بها المجتمع الصيني و تتم عمليات تصفية العقود و سداد الديون عن طريق وزن معدل الفضة.

3-2-2 النقود الحسابية: (Monnaie comptée)

كان التحول ثقيلا من أجل أن تصبح النقود الموزونة إجبارية ، كما كان التحول ليس سريعا بأن تقسم السبائك إلى قطع و أجزاء و كانت في البداية عبارة عن كريات معدنية و شكلها كان يتطلب معالجتها لأن تكون مسطحة ، و تم خلق قريصات (Disques) أو أشكال بيضوية (Ovoïdes) و التي كان من السهل حسابها أو عدها و استعمالها.

ولكن أكبر عائق كان يواجهه النقود الحسابية (المعدودة) هو أنه نستطيع أن نمزج داخل هذه القريصة مواد غير نفيسة ، و هو ما أنتج خطر الغش الذي عرفه التاريخ النقدي المعدني ، وخوف السلطة من مزج المعدن الرديء داخل المعدن الجيد. و هذا الخطر هو الذي أدى إلى ظهور الشكل الثالث من النقود و هو النقود المضروبة (المسكوكة) في شكل قطع.

3-2-3 النقود المسكوكة (المضروبة): (La monnaie frappée)

خوفا من أخطار الغش و التزوير في هذه النقود بدأت السلطات تحرص على أن تقوم بضمان سك النقود المعدنية حتى تمنح ضمانا للعملات المعدنية المسكوكة و التي تكون مطابقة للمواصفات القانونية فلم يعد بإمكان الأفراد سك النقود المعدنية ، بل تولت الدولة حق ضرب النقود و هو ما يضيف عليها طابع الضمان ، وهو مجسد من طرف الدولة و التوجه نحو ربط النقود المعدنية بحياة الدولة ، و أصبحت العملة تعمل على أخذ وجهيها صورة أو إسما أو رمزا لصاحب السلطة و هو يجسد الدولة.

وكخلاصة لتطور النقود المعدنية فقد تم احتكار إصدارها من طرف الدولة ، ولم يعد الأمر فوضى كما هو الحال في النقود المعدنية الأخرى و لم يترك للأفراد اختيار نقودهم ، و لكن بتولي الدولة سك النقود بدأت تتمتع بالإجبار ، و هو ما يجعلها تحظى بالقبول العام.

رابعا: النقود الورقية و النقود الكتابية:

تطورت النقود من شكل النقود المعدنية إلى النقود الورقية ثم إلى النقود الكتابية كما يلي:

4-1 النقود الورقية:

لم يكن استعمال الورق النقدي كأداة لسداد الديون حادثا منفصلا عن مرحلة النقود المعدنية فقد كان الصرافون الرومان يصدرون إيصالات تمثل النقد المعدني المودع لديهم ، و كان يتم تداولها من شخص إلى

¹ - Suther Land .C.M , **Monnaies Romaines** , traduction française par . S de Roque feuil. Cabinet des médailles , Paris 1979 , p 17.

آخر ، و كان الصينيون يستعملون أوراقا نقدية تحمل طابع الدولة و كان الجهابذة العرب يصدرون صكوكا و سفاتج تستعمل كوسائل دفع تظهر ما يقدم لهم أو سدادا لما في ذمتهم من نقود ولكن هذه الوثائق التي تشير إلى المعدنين (الذهب و الفضة) كانت تعبر عن ملكية الذهب و الفضة لحامل الوثيقة¹.

و يمكن القول إن النقد الورقي يعود إلى القرن السابع عشر ميلادي حينما كان يعهد الأفراد بما لديهم من عملات معدنية أو سبائك نفيسة إلى التجار و الصاغة و الصيارفة ليحتفظوا بها لهم في أماكن آمنة بعيدة عن مخاطر الضياع و يتلقون مقابل ذلك عمولة الحراسة ، و كان هؤلاء الصاغة و التجار و الصيارفة يقومون بتحرير وثائق أو شهادات ورقية لصالح المودعين و ذلك بإثبات حقهم في ودائعهم و رجوعها إليهم متى طلبوا ذلك ، و كانت هذه الشهادات في بداية الأمر "إسمية" أي باسم صاحب الوديعة و كان إذا أراد المودع أن يقوم بعملية شراء سلعة أو تسديد دين ، كان عليه أن يتقدم إلى المودع لديه وديعته و يستردها مقابل تقديم الشهادة الورقية إليه ، و يستلم الذهب و يدفعه إلى البائع الذي اشترى منه السلعة أو يقوم بتسديد دين كان في ذمته ، هذا من جهة المشتري ، أما الشخص البائع كان إذا تلقى الذهب ثمنا لسلعته كان عليه أن يتقدم إلى أحد مؤسسات الإيداع المكونة من التجار والصاغة و الصيارفة ليحتفظ بهذا الذهب مقابل أن يتلقى شهادة ورقية تثبت حقه في ملكية الذهب.

و لكن مع انتشار و تداول شهادات الإيداع أو الورقية بدأ التخلي عن حمل الذهب من المودع لديهم ثم العودة إليهم مرة أخرى ، و إنما تم استعمال التظهير أي التصديق على ظهر الشهادة كوسيلة لنقل ملكية هذه الشهادة و الدلالة على وجود مقابلها ذهبيا ، و هذا مما زاد في ثقة مؤسسات الإيداع ، ومع زيادة الثقة في قدرة هذه المؤسسات على الإستجابة لطلبات أصحاب الودائع و إعطائهم قيمتها في شكل معادن نفيسة متى تقدموا لها ، كما أن زيادة المعاملات أدت إلى زيادة استخدام الشهادات الورقية و قامت مؤسسات التجارة و الصاغة و الصيارفة بإصدار شهادات ليست إسمية و إنما أضيف إليها عبارة "لحاملها" و ذلك من أجل تسهيل عملية انتقال ملكية هذه الشهادات بمجرد الحصول عليها بدون أن يكون هناك حاجة للتظهير على هذه الشهادات ، و بدأت هذه الشهادات تنوب عن النقود المعدنية النفيسة و لذلك سميت هذه الشهادات بالنقود النائبة.

وكانت قيمة هذه الشهادات تساوي دائما قيمة الإيداعات الذهبية المودعة لدى مؤسسات إصدار الشهادات و هذا يعني أن التغطية المعدنية للنقود الورقية النائبة كانت 100 % و كما تسمى بالنقود الائتمانية.

وعندما ظهرت البنوك كان أول بنك قام بإصدار هذه الشهادات الورقية هو بنك أمستردام سنة 1609 ، و في سنة 1656 أصدر بنك استكولهم الذي أسس في السويد على رجل البنوك المشهور بالمستراخ سندات ورقية تمثل إلزاما على البنك و قابلة للتداول و تعهد بأداء قيمتها بالنقود المعدنية عند الطلب.

وهي فكرة تجمع بين عملية الخصم و عملية إصدار الأوراق ، فلقد كانت عملية الخصم منتشرة، فكانت المصارف تمنح لكل من يخضم ورقة تجارية مبلغا معيناً من النقود المعدنية ، لكن بالمستراخ غير هذه المعاملة

¹ - أحمد السمان ، موجز الاقتصاد السياسي ، الجزء الثاني ، مطبعة جامعة دمشق، 1975، ص: 69 .

عن طريق دفع البنك قيمة الخصم بنقود ورقية بدلا من النقود المعدنية و هي أوراق يصدرها البنك متعهدا فيها بدفع مقابلها نقودا معدنية لحامل الورقة النقدية¹.

ومع تطور الأحداث و ضغطها انتشر استخدام هذه الأوراق و انفصل إصدارها عن إيداع النقود لدى البنك ، و أصبح الإصدار متعلقا بعمليات القروض التي يمنحها البنك ، حتى جاء القرن التاسع عشر الذي أصبحت فيه كل البنوك تصدر النقود الورقية و التي سميت "البنكنوت" (Bank Note) وبقيت أوراق البنكنوت تتمتع بالقبول من قبل الأفراد اختاريا و لم يصل المجتمع إلى حالة اعتبار نقود أوراق البنكنوت تتمتع بالقبول الإجباري حتى منتصف القرن التاسع عشر ، حيث بدأت الدول تتدخل في تنظيم تداول الأوراق النقدية بواسطة فرض الطابع القانوني عليها، و أصبح الأفراد ملزمين قانونيا بقبولها في كل معاملاتهم و لتسديد ديونهم ، و بالرغم أن النقود الورقية أصبحت نقودا قانونية وإجبارية إلا أنها كانت في البداية قابلة لتحويلها إلى ذهب أو فضة ، و لكن مع قيام الحرب العالمية الأولى ونقص الأرصدة الذهبية في معظم دول العالم بسبب النفقات العسكرية بدأت دول العالم تتخلى عن التحويل و تفرض السعر الإجباري للنقود الورقية، و الذي نتج عنه عدم قابلية تحويل هذه النقود إلى معادن نفيسة ، و بالتالي يمكن القول أن النقود الورقية تطورت فوصلت إلى مرحلة النقود النهائية " أي ليست ورائها نقوداً أخرى تغطيها"².

4-2 النقود الكتابية:

بعد أن تطورت النقود الورقية وأصبحت نقودا إجبارية قابلة للتحويل تعتمد قيمتها على قبول الأفراد لها بالإنفاق القانون ، كانت البنوك تقوم بقبول ودائع الأفراد من تلك النقود الورقية ، و تقدم تعهدا بالدفع في شكل قيود كتابية في سجلات البنك تبين إلتزام البنك بدفع جزء من هذه النقود للمودع أو لأمره عند الطلب ، و يتم تداول هذه النقود عن طريق الشيكات التي تعتبر مجرد وسيلة لتداول النقود الكتابية ، و بذلك وصلت النقود إلى مجرد قيد في دفاتر البنك³.

والأمر الجديد في النقود الكتابية هو أن تعهد البنك كان يأخذ شكل شهادات ورقية عندما كانت الايداعات من النقود المعدنية (ذهب أو فضة) و يأخذ في النقود الكتابية شكل قيود كتابية في حساب مفتوح باسم المودع للنقود الورقية ، و بإمكان العميل الحصول على نقوده الورقية من البنك الذي أودع فيه نقوده متى شاء، ثم إن هذه النقود الورقية التي يسحبها صاحبها المودع ستعود كلها أو جزء منها إلى البنك مرة أخرى بواسطة عميل لديه حساب في البنك ، وهكذا تتكرر عملية القيد الكتابي لهذه الوديعة الجديدة باسم العميل الجديد ، وهذه العملية أي عملية السحب ثم العودة مرة أخرى إلى الدائرة البنكية فيها ضياع للجهد والوقت، واختصارا لكل هذا فإنه أصبح بمستطاع العميل المودع لدى البنك أن يأمر البنك الذي لديه حسابه أو وديعته بتحويل المبلغ الذي يريد سحبه إلى حساب الشخص الآخر، وبالتالي فإن العملية هنا تتم بمجرد قيود كتابية بجريها البنك في دفتريه ويتم

¹ - عبد النعيم مبارك ، محمود يونس ، اقتصاديات النقود و الصيرفة و التجارة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر 1996 ، ص: 21.

² - فتح الله و لعلو ، الإقتصاد السياسي ، توزيع المداخل ، النقود و الإئتمان ، دار الحداثة ، لبنان 1981 ، ص: 277.

³ - حافظ محمود شلتوت مرجع سبق ذكره ، ص: 28.

تحويل المبلغ من حساب الشخص الثاني عن طريق القيد في حسابات العملاء عن طريق الشيك الذي يمثل أداة لتداول النقود الكتابية ونلاحظ أن النقود الكتابية هي الودائع الجارية ذاتها وليست الشيكات التي تعتبر وسائل تداول الودائع، وهذا يبين لنا حقيقة وهي أنه بدون وجود ودائع فليس هناك أي أهمية للشيكات . وعليه نستنتج ما يلي:

إن التطور التاريخي الذي عرفته النقود يكشف لنا الملاحظات التالية :

- في ظل المجتمعات البسيطة البدائية والتي اعتمدت على الاكتفاء الذاتي كانت الحاجة ماسة الى المبادلات مع المجتمعات الأخرى.
 - في ظل نظام المقايضة الذي هو تبادل سلعة بسلعة أخرى بشكل مباشر ظهرت صعوبات عديدة منها: عدم التوافق المزدوج في التبادل وتجزئة السلع ، وعدم وجود معيار لتبادل السلع إلى غير ذلك، وأخذت المجتمعات تستخدم سلعا مقبولة ومنتشرة لكي تقوم بدور الوسيط في المبادلات ،ومرت بمرحلة النقود السلعية.
 - بفضل تطورا لإنتاج تحولت المجتمعات إلى استعمال المعادن النفيسة نظرا للخصائص التي تتمتع بها، وتطورت من الاستعمال الاختياري إلى الإجمالي وتم تنظيمها وسكها.
 - تدرجت المجتمعات في استعمال وتداول النقود واهتدت إلى النقود الورقية ،وفي البداية كان يغطي إصدارها برصيد ذهبي كاملا.
- تم التخلي عن التغطية الذهبية للأوراق النقدية المصدرة ، وبفضل انتشار البنوك وتوسع حجم الودائع فيها ظهرت النقود الكتابية وهذه الملاحظات أيضا تظهر من جهة أخرى تطور الفكر البشري في أمرين هما:
1. إرتقى الفكر الإنساني في استعمال النقود من النقود الملموسة إلى النقود المجردة وتعتبر كل من النقود السلعية والنقود المعدنية و النقود الورقية هي النقود الملموسة أما النقود المجردة فهي النقود الكتابية أو النقود المصرفية.
 2. حظيت النقود المستعملة من قبل الأفراد بالثقة الكاملة التي كانت متضمنة في السلعة في البداية ثم في المعدن، ثم تحولت إلى الورق و أخيرا الثقة في المؤسسة التي تقبل الودائع و هي البنك.

المحور الثاني: النقود: تعرفها، خصائصها، وظائفها.

أولاً: تعريف النقود و خصائصها

ثانياً: وظائف النقود

ثالثاً: تكلفة استخدام النقود

المحور الثاني: النقود: تعرفها، خصائصها، وظائفها.

أولاً: تعريف النقود و خصائصها.

تبدأ دائرة تعريف النقود من حدود الوظائف التي تؤديها، و ربما كان من الأفضل التعرف على تلك الوظائف، إلا أنه من المتعارف عليه هو تقديم تعريف الشيء، ثم بحث وظائفه فيما بعد، و في هذا سنتعرض إلى أهم التعريفات أولاً و كذا خصائص النقود ثانياً.

1- تعريفات النقد:

إن تقديم تعريف نهائي و دقيق للنقود أمر ليس يسيراً، لأنه سيواجه الكثير من العقبات و الاختلافات لأن فضاء عمل النقود هي الحياة العملية و ليس أمراً مجرداً كما أن مفهوم النقود دائم التطور و التغير باستمرار. فيرى بينو (R.Penau) أن النقود "هي مجموع وسائل الدفع المستعملة لإتمام كل المدفوعات على كامل الإقليم"¹، أما الإقتصادي روبرتسون (D.H.Robertson) يرى "أن النقود هي كل ما يقبل عموماً في الدفع مقابل السلع أو في الإبراء من جميع التزامات الأعمال"²، كما عرفت النقود بأنها "أي شئ شاع استعماله و تم قبوله عموماً كوسيلة مبادلة أو كأداة تقييم"³، و عرفها الإقتصادي هنري غيتون (Henri Guitton) في كتابه النقود (La Monnaie) "إن النقود هي أساساً أداة أو وسيلة تعطي في النهاية لحائزها بالمعنى الإقتصادي قوة شرائية و بالمعنى القانوني وسيلة تحرير ووسيلة تصفية أو تسديد الديون"⁴، و بالتالي نلاحظ أنه يمكننا أن نصنف التعريفات في اتجاهات ثلاثة.

1-الاتجاه الأول: يعتبر النقود سلعة مثل السلع الأخرى و هذا يرجع إلى سببين :

- أ- إن النقود تاريخياً مرت بعدة تطورات فبدأت بسلعة إلى أن صنعت من الذهب و الفضة التي تستخدم في أشياء يحتاجها الإنسان.
 - ب- إن النقود تحتوي على منافع مثل بقية السلع فهي تؤدي خدمات للإنسان من خلال وظائفها.
- و هذا الاتجاه ينتقد من عدة أوجه :

- 1- إن الطلب على السلعة مثل (الذهب و الفضة) من أجل استعماله يمثل نسبة ضئيلة من مجموع الطلب، فلو فرضنا إن البنوك المركزية تمتنع عن شراء الذهب، فإن النقود و السبائك الذهبي ستخرج إلى السوق، و هذا ما يؤدي إلى انخفاض سعر الذهب في السوق و هذا ما يؤكد أن استعمال الذهب كنقد هو الذي يمنحه تلك القيمة التجارية العالية.

¹- R.Penau, les institutions financières, 2^{eme} éd, Revue Banque, 1982, P.14.

²-D.H. Robertson, Money, London, Nisbet. And co.ltd, 1948, P.2.

³- R.P.Kent, Money and Banking, Hinsdale, ILLI holt Rinehart Winston and co, 6 Th ed, 1972. P.4.

⁴- Henri Guitton , Op.Cit , P.12.

2- كما أن القائلين بأن النقد هو سلعة مثل بقية السلع، لكن الفرق يبدو بين النقد و السلعة من خلال اعتبار السلعة شئ مرغوب فيه لسد حاجة قيمتها تتحدد بمقدار سدها تلك الحاجة، أما النقد فتتحدد قيمته بمقدار ما يساوي من سلع أو خدمات لسد حاجته فهو بيد صاحبه من أجل الشراء أو تسديد ديون و بالتالي فليس من الضروري أن يكون للنقد قيمة ذاتية خاصة به مثل بقية السلع الأخرى.

كما أن النقد هو مال ليس ككل الأموال المملوكة فهو يتيح لصاحبه حيازة أي سلعة معروضة في السوق و من هنا قال إندرسون " إن النقد حامل حق الخيار ".

2-الإتجاه الثاني: أما أصحاب هذا الإتجاه فيميلون إلى تعريف النقود بوظائف النقد الأصلية فقط و خاصة وظيفتها وسيط للتبادل و مقياس للقيم و في هذا الإتجاه يمكن أن تعرف النقود على أساس هاتين الوظيفتين الأصليتين و ذلك بأن النقود "هي أي شئ يتمتع بقبول عام كوسيط للتبادل و كمقياس للقيم" و هذا الإتجاه في التعريف يركز على ما يلي :

1- لا يستثنى من النقود أي شئ، بل يشمل النقد كل ما يلاقي قبولا عاما لدى المجتمع.

2- يركز أيضا التعريف على القبول العام و ليس القبول الخاص و القبول في جميع الظروف العامة و ليس في ظروف معينة استثنائية.

3- أيضا يركز التعريف على الوظيفتين الأصليتين (وسيط للتبادل ،مقياس للقيم)

3-الإتجاه الثالث : تعرف النقود على أساس قيامها بكل الوظائف و بالتالي فعندهم النقود هي أي شئ يكون أداة للتبادل و مقياس للقيم و مخزن للقيم و معيار للمدفوعات الآجلة و في هذا التعريف نرى أنه خرج من الإطار النظري في تعريف النقد إلى الإطار العملي، و بالتالي فإن كل أشكال النقود يجب أن تؤدي هذه الوظائف ، و أن قبول الأفراد بأن يكون أي شئ يقوم بهذه الوظائف مجتمعة هو نقودا، أما الشئ الذي لا يؤدي هذه الوظائف لا يعتبر نقودا.

و نعتقد أن بعض هذه الوظائف يمكن أن تؤديها حتى السلع الأخرى مثل وظيفة مقياس للقيم ووظيفة مستودع للقيمة التي يمكن أن ترتبط بالمعنى الواسع للنقود فتضاف الودائع لأجل، و بالتالي هناك الكثير من البدائل لأن تؤدي هذه الوظيفة و لا تكون وسيلة للمبادلات.

و يمكن أن نقول ما قاله أحد الإقتصاديين عن تعريف النقود "النقود رغم أنها كانت من الموضوعات الأولى التي جذبت الإنتباه الفكري و كانت مركز البحث الإقتصادي فإنه لليوم لا يوجد اتفاق تقريبي عما يجب تحديده بالمصطلح، فدنيا الأعمال تستعمله بمعاني مختلفة، و بين الإقتصاديين كثير من المفاهيم المختلفة بعدد الكتاب عن هذا الموضوع".

وبالتالي يمكننا أن نقدم تعريفا شاملا للنقود فهي أي شئ تتوفر فيه ثلاثة عناصر:

1-أن يحظى بالقبول العام.

2- يكون وسيلة لتسديد الديون و دفع قيمة الإلتزامات في كل مكان و زمان.

3- أن تكون قوتها الشرائية تؤدي إلى السداد الفوري التام و النهائي للدين.¹

و بهذا التعريف نكون قد حددنا ما هي الأشياء التي يمكن أن ندخلها ضمن دائرة النقود : فمثلا تعتبر النقود الورقية و المعدنية و الودائع تحت الطلب نقودا لأنها يمكن أن تكون وسيلة للتبادل، بينما لا تعتبر الودائع الإيداعية و الآجلة نقودا لكونها لا تكون مقبولة كوسيط للمبادلات، و يجب تحويلها إلى ودايع تحت الطلب أو أي شكل من أشكال النقود.

و في الأخير يمكن أن نضيف أن النقد المصدر من البنك المركزي يمكن أن نعرفه بأنه دين على الدولة المصدرة له، فكان حامل للنقد الأجنبي مثل مقدار 50 دولار يحملها جزائري هذا يعني أن الإقتصاد الأمريكي مدين لحامل هذا المقدار بأن يدفع مقابلها سلعا و خدمات، و كذلك النقد الذي تخلقه البنوك التجارية أي نقود الودائع يعتبر دينا على البنوك التجارية.

2- خصائص النقود:

تتميز النقود بعدة خصائص مما جعلها تختلف عن بقية السلع الأخرى وأهم هذه الخصائص هي²:

- للنقود قوة شرائية كامنة فيها بحيث يمكن لحاملها أن يكتسب أو يحوز على سلع و خدمات في أي وقت، و تستمد هذه القوة من القبول العام الذي تلاقيه من جميع أفراد المجتمع و هي كونها أداة إجبارية أي أن البائع أو الدائن لا يستطيع رفض ثمن الشراء أو التسديد و لا يمكن أن يعتبر أن هذا غير مقبول، و بالتالي فإن القانون جاء لتكريس القيمة الإجبارية للنقد.

- النقود هي السيولة الكاملة، فتتميز سيولتها بالسهولة و الملائمة في التحويل و بدون خسارة أثناء تحويلها أي بدون تكلفة تذكر و تعتبر هاتين الخاصيتين من الصفات الأصلية للنقد.

و هناك صفات ثانوية تكمن في جوهر الشئ المستخدم كنقود وهي صفات تسهل أداء النقود للوظائف التي ذكرناها، و هذه الصفات يمكن أن نستخرجها من صعوبات المقايضة و هي :

أ- سهولة الحمل و النقل:

كان من صعوبات المقايضة أن الفرد المتبادل يكون أحيانا مضطرا إلى الاحتفاظ بكمية كبيرة من سلعة ما يصعب حملها و نقلها و تخزينها و بفضل اختراع النقود أصبح و بالإمكان حمل و نقل قوة شرائية كبيرة في صورة أوراق نقدية لا يكلف حملها أي نفقات و يتمتع حاملها بقوة شرائية تنتقل معه في كل مكان و زمان، و هو نقيض ما لو كانت النقود مصنوعة من سلعة أخرى مثل ما هو الأمر في مرحلة المقايضة مثل سلعة (الطماطم، الشعير... الخ) فإن الأفراد سوف يعانون من نقلها و حملها، كما تكون هذه السلع أيضا كبيرة الحجم، أما النقود الآن فهي صغيرة الحجم كبيرة القيمة.

¹ - Berger, Pierre, **La monnaie et ses mécanismes**, PUF Paris, 1982 p5.

² - مايكل إيدجمان، **الإقتصاد الكلي**، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض 1988، ص ص 206-207.

ب- التجانس: يشترط في النقد أيضا بأن يؤدي وظائفه بشكل جيد أن يكون متجانسا و هذا يعني أن وحدات النقد متماثلة و تكون كل وحدة من وحداتها بديلا تاما للأخرى و لا يكون لدى الفرد تفضيل لوحدة نقدية على أخرى، أي أنه عندما يقرض شخص مبلغا من النقود لشخص آخر فإنه لا يشترط عليه ردها بعينها و لكنه يقبل ردها بالمثل. كما يفضل أن تتماثل وحدات النقد في سمكها و شكلها و في النقوش المرسومة عليها حتى يسهل التعرف عليها و يصبح مستقرا في أذهان الأفراد الحاملين للنقود معدل مبادلة سلعهم بعدد معين من وحدات النقد، و عندما لا يتوفر هذا فإنه من الصعب التعرف على وحدات النقد الجيدة، و تنخفض أهمية النقد غير المتجانس في قياس القيم و هنا تقوم صعوبة استخدام النقد كوسيط للمبادلات¹.

ج- القابلية للتجزئة:

لكي تؤدي النقود وظائفها في جميع الحالات و خاصة حالة تبادل السلع المنخفضة الثمن يجب أن تكون النقود قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة مناسبة لتسهيل المعاملات الصغيرة و تغطي كل أنواع السلع الموجودة في التداول و مثل ذلك أن نجد الدينار الجزائري يقسم إلى 100 سنتيم أو الدولار الأمريكي ينقسم إلى 100 سنتا الخ.

د- الصلابة و صعوبة التلف:

من الشروط الواجب توفرها في الشيء المختار كنقد هو مقاومته للتلف و يكون معمرا نسبيا لأن النقود تتداول بشكل كبير، فهي تنتقل من يد إلى أخرى أثناء عمليات التبادل، يجب أن لا يحدث عليها تغيرا كبيرا على جوهرها نتيجة انتقالها و استعمالها، ولذلك فليست كل المعادن مناسبة لأن تكون نقودا، فمثلا معدن الحديد يتعرض للصدأ بسرعة، و الرصاص يتآكل بشكل سريع، و بالتالي فإن النقود التي سادت بشكل كبير هي تلك المصنوعة من المعادن المقاومة للتلف و الصدأ (كالذهب، الفضة، النيكل و النحاس)².

هـ- الندرة النسبية:

عندما يتخذ أي شيء مختار نقدا فإن قيمته النقدية يجب أن تعادل قيمته السلعية في السوق، و لكن هذا يتأثر بعوامل العرض و الطلب لمعدل تبادله بالسلع الأخرى يعني بندرته النسبية ، و بالتالي فإن النقد يجب أن يكون مصنوعا من مادة لا يتأثر سعرها بالإنخفاض و الإرتفاع من لحظة لأخرى نتيجة تغير عرضها، لأن قلة عرضها يرفع من قيمتها و زيادته يخفض من قيمتها ، و من ثم فإن معدلات إنتاج المعدن النفيس كالذهب لا تعرف هذه التقلبات الكبيرة، و بالتالي فلقد شاع استخدامه كنقد زمنا طويلا لأن صعوبة الحصول عليه و ندرته المتميزة لا تؤثر في الكمية المعروضة منه ، و لذا فإن السلعة المتخذة كنقد يجب أن تكون ندرتها النسبية مستقرة فلا يكون هناك إنتاج وفير منها حتى لا تنخفض قيمتها بسرعة، و لا يكون إنتاجها ضعيفا حتى ترتفع قيمتها بشكل كبير و يصاب الإقتصاد بالإنكماش و أضاف بعض الإقتصاديين صفة المعرفة للنوع و الحجم و الشكل.

و- أداة عامة غير محددة و ليست مخصصة:

¹ - محمد سلطان أبو علي، اقتصاديات النقود والبنوك، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 1991، ص18 .

² - J.Sttruthers H. Speight, Money Institutions, Theory and policy longman.1986.p13.-

و هذه الخاصية تميز النقد عن غيره من الأوراق مثل سند الشراء أو تذكرة أو بطاقة هاتف لأنه عندما يكون لدينا تذكرة سفر أو تذكرة مطعم أو بطاقة هاتف تكون لهذه الأدوات قوة شرائية ، و لكنها مخصصة لغرض معين ، و من ثم فهي ليست عامة و لا نهائية و بالتالي تتمتع النقود بخاصية عدم التخصيص (Non affectation)¹.

ى-أداة نسبية في فضاء إقليمي محدد:

إن خاصية التعميم للنقود ليست مطلقة، فهي أداة تسديد أو شراء في مساحة معينة إقليميا لأن لكل دولة نقودها و لكن مع ظاهرة العولمة المالية يمكن لبعض العملات أن تكون عالمية التداول كالدولار مثلا.

ثانيا: وظائف النقود و الأداء الإقتصادي.

اختلفت آراء علماء الاقتصاد في تقسيم الوظائف التي تؤديها النقود، فقسم بعضهم الوظائف إلى مجموعتين :المجموعة الأولى تمثل الوظائف التقليدية وتتعلق بالتطور التاريخي للنقود، و المجموعة الثانية فهي تلك الوظائف الحركية ذات الطبيعة العامة المتعلقة بتوجيه النشاط الإقتصادي و التأثير على معدل نموه⁽¹⁾. و يرى باحثون أن للنقود أربعة وظائف كل واحدة من هذه الوظائف تقضي على إحدى صعوبات المقايضة و هذه الوظائف هي : وسيلة للتبادل ووحدة للحساب، و مخزن للقيمة و معيار للمدفوعات الآجلة⁽²⁾،² و ذكر بعضهم أنها الوظائف الأساسية للنقود.

و يبدو للباحث تقسيم الوظائف كما قسمها بعض الإقتصاديين إلى وظائف أصلية أي جاءت هذه الوظائف مع مجيء أصل النقود ووظائف مكملة لها و تسمى وظائف مشتقة وهذا ما سنتعرض إليه في المطلبين التاليين:

1- الوظائف الأصلية:

إن الوظائف الأصلية للنقود جاءت للقضاء على صعوبات المبادلة في ظل المقايضة فكانت مرتبطة بالنشأة و هي ثلاثة : النقود وسيط للمبادلات، النقود مقياس للقيم، والنقود كمستودع (مخزن) للقيم، أما الوظائف المكملة فهي وظيفة النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة ووظيفة النقود و التكوين الرأسمالي.

1-1 النقود وسيط للمبادلات:

إن من بين صعوبات المقايضة هي التوافق المزدوج بين رغبات المتبادلين، و هذه الصعوبة قد حدثت من المبادلات، و عقدت كل عمليات التبادل و ذلك بإلزام وجود المتعاملين من حيث المكان و الزمان ووجوب وجود السلعة المرغوبة من الطرفين المتبادلين و عندما ظهرت النقود و استعملت كأداة أو وسيط في المبادلات فقد تم القضاء على هذه الصعوبة التي ذكرنا، و تحولت العملية إلى عمليتين منفصلتين:

-عملية بيع من جهة بواسطة النقود : بيع سلعة ← تسديد بالنقود

¹ - عبد النعيم محمد مبارك، النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 1985، ص: 31.

² - Stephen M. Gold feld and Lester V. Chandler, The economics of money and Banking, Harper an Row, Publishers, New york, Cambridje 1981, P.07

-عملية شراء من جهة أخرى بواسطة النقود أيضا : نقود ← شراء سلعة

و لم يصبح صاحب السلعة (A) في حاجة إلى مبادلة سلعة أخرى (B)، وإنما أصبح كل منهما بإمكانية بيع ما لديه من إنتاج سلعته مقابل الحصول على النقود، وأن يشتري ما يريد بواسطة النقود، ولا تختفي هذه السلعة (النقود) كما هو حال السلع الأخرى المستهلكة من التداول و بالتالي فإن كل تبادل مباشر لسلعتين فقد اختفى لصالح تبادلين مقابل نقود، و لقد نتج عن استخدام النقود كوسيط للتبادل مجموعة من المزايا:

1- سهولة التبادل: بعد ما كانت تتميز المبادلات بالصعوبة أصبح الأمر سهلا و قد أدى ذلك إلى اختزال الوقت و الجهد الذين كانت تتطلبهما عملية المقايضة و هو ما زاد في تشجيع الأفراد على زيادة التخصص و تقسيم العمل من أجل زيادة الإنتاج و اتساع حجم المعاملات دون الخوف من عوائق التبادل و تصريف الفائض من الإنتاج¹.

2-ازدياد حرية الأفراد في اكتساب القوة الشرائية: لما كانت النقود قوة شرائية عامة فقد جعلت الأفراد يتمتعون بحرية الاختيار الواسعة، بحيث يمكن لحامل النقود أن يقوم بعمليات شراء في أي وقت يريد و في أي مكان كان و في اكتساب أي سلعة يريد، و هو ما كان يفقده في نظام المقايضة التي كانت تفرض عليه شروطا صعبة في عملية التبادل.

3- زيادة حجم التداول للنقود: في ظل نظام المقايضة لا يمكن لأي سلعة مهما كانت خصائصها أن تتداول بالشكل و بالحجم الذي عرفته النقود، فقد زاد الإقراض و الإقتراض و زادت كميات الإنتاج، و أصبحت النقود متداولة لكونها تتمتع بقوة إبراء غير محدودة نظرا لما تحظى به من قبول عام سواء عند الدائنين أو المدينين.

1-2 النقود مقياس (معياري) للقيمة:

و يقصد بهذه الوظيفة هي أن النقود وحدة الحساب المستخدمة في تحديد قيمة كل سلعة أو خدمة بالنسبة لغيرها من السلع و الخدمات. فالنقود هنا تحدد أسعار السلع و الخدمات، فكما أن الطول يحدد بالمتر، و الوزن بالكيلوغرام... و هكذا فإن قيم السلع و الخدمات تتحدد أيضا بوحدات النقود و في ظل الاقتصاد النقدي يتم تحديد أسعار السلع و الخدمات عادة باستخدام الوسيط الذي تم به التبادل و هو النقود، و من الطبيعي أن يعبر هذا الوسيط عن القيم النسبية للسلع و الخدمات و وجود مقياس مشترك تنسب إليه قيم الأشياء فهو يسهل عملية تحديد السلع و الخدمات الموجودة فكما أوضحنا سابقا في عوائق المقايضة المتمثل في صعوبة تحديد نسب التبادل فإذا كان لدينا 100 سلعة مطروحة في السوق للتبادل فيما بينها، في ظل نظام المقايضة يكون لدينا لكل من هذه السلعة 99 سعرا مختلفا و هذا لا يعني أن عدد الأسعار يساوي 9900 سعرا مختلفا لهذه السلع، لأنه يتحدد السعر سلعتين سلعتين أي في كل مرة يتحدد فيها سعر سلعة معينة بالنسبة لسلعة أخرى ويكون من الضروري في ظل هذا النظام معرفة 4950 سعرا $(100 \times 99 / 2)$ ، ومع تزايد عدد السلع سيكون هذا المعدل مرتقعا وبفضل استخدام النقود ستخف هذه المعدلات إلى 100 فقط و هي قيمة (سعر) كل سلعة

¹-Michelle de Mourgues, Théorie et politiques monétaires, 2 édition Dalloz 1984,p4 .

معبرا عنها بالنقود أي وحدة الحساب وبالتالي فإن قيمة النقود داخل البلد تتحدد انطلاقا من المستوى العام لأسعار السلع والخدمات لان الأسعار هي التعبير أو الترجمة لقيمة السلعة بوحدة نقدية.¹

إن كل وحدة الحساب عندما تقبل من قبل المجتمع يجب أن تتمتع بالثبات النسبي حتى تبقى مقبولة كمعيار لتحديد قيم السلع و الخدمات، أي يكون النقد قادرا على شراء نفس الكمية من السلع باستمرار، ولكن هذا ينطبق على وحدات القياس الأخرى بينما وحدة النقود لا تتمتع على الدوام بالثبات وخاصة في عصرنا الحاضر، فقيمة الوحدة النقدية قد تنخفض (أي قدرتها على شراء كمية كبيرة من السلع والخدمات) أو ترتفع (قدرتها على شراء كمية كبيرة من السلع و الخدمات) فالنقود يجب أن تتسم بالثبات النسبي لكي تكون مقياسا عاما مرضيا للقيم، ولكن رغم هذا فإن وظيفة النقود كمقياس عام للقيم قد أدت كثيرا من التسهيلات فهي توفر المعلومات اللازمة لإتمام عمليات التبادل ثم وفرت الجهد والوقت، ويتم استغلال كل الموارد لاستخدامها مادام المقياس للمبادلات متوفرا وليس هناك أدنى صعوبة في تحقيق ذلك.

1-3 النقود مستودع (مخزن) للقيمة:

قد عرف الإنسان الإيداع والتخزين منذ القديم و لكن في ظل مرحلة المقايضة من الصعب أن يحتفظ الإنسان بكثير من السلع، ولذلك فإن انتشار استعمال النقود قد دلل هذه الصعوبة وأصبح بإمكان الأفراد الاحتفاظ بالنقود فهي مستودع جيد نظرا لقدرة حائزها الحصول على ما يشاء من السلع فبفضل النقود يمكن للفرد أن يقوم بإدخال الفائض في شكل نقود لإنفاقها في المستقبل، وبهذا فإن أهمية النقود ظهرت كوسيلة للإدخار أو اختزان القوة الشرائية أو أستيداعها من أجل استخدامها في الآجل .

وتعتبر النقود سيولة كاملة بل هي السيولة نفسها لأنها أصل من الأصول المالية الذي يمكن استخدامه بشكل فوري ومباشر لأن السيولة هي السهولة والملائمة في استخدام الأصل للحصول على السلع والخدمات أو لتسديد الديون دون أن تفقد من قيمتها أي شيء، وهذا يبين أن النقود تحمل في ذاتها قوة شرائية مستودعة فيها، وتكون حاضرة عند استخدامها في أي لحظة، ولكن هذا لا يعني أن النقود في عصرنا الحاضر هي الأصل الوحيد الذي تختزن فيه الثروة أو يتم الاعتماد عليه في الإدخار، بحيث أن الفرد قد يحتفظ بثروته في أصل آخر أو مجموعة الأصول المالية كالأوراق المالية، (الأسهم و السندات) أو الأصول الثابتة مثل العقارات و الأراضي ، إلا أن الاحتفاظ بالثروة في صورة هذه الأصول غير النقود لا تتمتع بالثبات ، فهي قد ترتفع أو تنخفض قيمتها في السوق ، كما أنها لا تتمتع بالسيولة الكاملة لأنها تحتاج إلى وقت لتحويلها إلى نقود أي لا تقوم مقام النقود مباشرة و بشكل فوري، على أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود كمخزن للقيم تكون أحيانا مرتفعة، بحيث أن التضخم يؤدي إلى خفض قوتها الشرائية.

و على الرغم من انخفاض قيمة النقود و تعرضها كمخزن للقيم للانخفاض ، إلا أنها تتمتع بالسيولة التامة و هذه الصفة يفضلها أغلب الناس، الأمر الذي يدفعهم إلى اختيار النقود كمستودع للقيم أكبر من

¹ - P.Berger « La monnaie et ses mécanismes que sais-je » ? PUF, 1971, p.12.

الأصول الأخرى، فعندما يطلب الأفراد النقود لاختزان قيمهم فإن ذلك سيؤدي إلى بيع الأسهم و السندات مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها، و بالعكس فعندما يقل الطلب على النقود و يحتفظون بثروتهم في صورة سندات و أسهم فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها و هو ما يحدث تقلبات في الدورة الإقتصادية و هو ما يؤكد أهمية وظيفة النقود كمخزن للقيم.

2- الوظائف المكملة:

تكمن فيما يلي:

1-2 النقود أداة للمدفوعات الآجلة:

عندما يتم استخدام النقود وسيط للتبادل و كمقياس للقيم فإنه من الضروري أيضا أن تسدد بها المدفوعات الآجلة أو المستقبلية، و بالتالي فهي مكملة لهاتين الوظيفتين الأصليتين، فالمعاملات المالية التي تكثر في المجتمعات الحديثة ينتج عنها التزامات نقدية في المستقبل (كالمعاشات، الأجور، المرتبات و الأرباح... الخ) كما يترتب عنها بعض العقود التي تتضمن مدفوعات تسدد في المستقبل بوحدة نقدية، و كما رأينا أن هناك صعوبة كبيرة للمدفوعات الآجلة بالسلع العينية في نظام المقايضة، و لذلك فإن استخدام النقود كأداة للمدفوعات الآجلة يقضي على كثير من هذه الصعوبات التي كانت في الماضي و يفضل الكثير من الأفراد أن تكون وسيلة المدفوعات المستقبلية هي النقود، و يعود السبب في ذلك إلى أن أصحاب المعاملات لا يتوقعون حدوث تقلبات كبيرة في قيمة النقود.

إن نجاح قيام النقود بوظيفتها هذه و أدائها بشكل جيد يتطلب تحقيق الإستقرار النسبي للقوة الشرائية في قيمة النقود، فإذا ارتفعت قيمة النقود فإن ذلك سيلحق أضرارا بالمدنيين، و في ذات الوقت سيحقق للدائنين أرباحا و عكس ذلك إذا انخفضت قيمة النقود فإن ذلك سيجعل المدنيين يستفيدون من ذلك نتيجة لهذا الانخفاض، بينما يلحق أضرارا بالدائنين.

فإذا توقع الأفراد حدوث انخفاض كبير في القوة الشرائية للنقود، فإن المتعاقدين يفضلون استخدام أنواع أخرى من النقود التي تتسم بالثبات النسبي في قيمتها.

و لقد حدث هذا تاريخيا في ألمانيا سنة 1923 عندما عانت من حالة التضخم المفرط بحيث ارتفعت الأسعار ارتفاعا سريعا، و بالتالي انخفضت قيمة النقود المستعملة (المارك) في ألمانيا آنذاك، مما ترتب عن ذلك استخدام العملات الأخرى في العقود الآجلة مثل الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، كما أن كل العقود الآجلة في كل الدول التي مسها التضخم قد كانت تستعمل "شرط الذهب" Gold clause و الغرض منه هو قياس قيمة العملات المستخدمة بالنسبة إلى الذهب و فحوى هذا الشرط هو أن يدفع المدين مبلغا معينا من النقود يكافئ كمية معينة من الذهب وقت الوفاء بالالتزامات و يكون هذا مسجلا في العقد¹، و يدمج كثير من

¹ - محمود أحمد عبده : الموجز في النقود و البنوك، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 1989، ص: 18.

الإقتصاديين وظيفة النقود مقياس للقيم مع وظيفة النقود كأداة للمدفوعات الآجلة و لا نعالج هذه الوظيفة بصفة منفصلة¹.

2-2 النقود و التراكم الرأسمالي:

لقد انتقلت وظيفة النقود من مجرد أداة لتسهيل المبادلات في الاقتصاد النقدي المعاصر إلى أداة أساسية مرتبطة بأسواق رأس المال، بحيث تعتمد أسواق رأس المال على النقود في تحويل الأرصدة المالية من أصحاب الفائض (المدخرين) إلى جانب أصحاب العجز (طالبي الاستثمار).

فأصحاب الإدخار هم أفراد يضحون بجزء من استهلاكهم الحاضر من مدخولهم إلى استهلاك مستقبلي، أما المستثمرون فهم يريدون تحقيق أرباح في المستقبل من خلال الفرص الإستثمارية المتاحة كإقامة مشروعات إنتاجية جديدة، أو زيادة التوسع في المشروعات القائمة، و المستثمرون يعتمدون في إقامة مشروعاتهم الجديدة أو التوسع فيها على الموارد المالية التي يوفرها المدخرون فهم يلجأون إلى الإقتراض من المؤسسات المالية المختلفة، و هذا ما يفتقد في ظل نظام اقتصادي قائم على المقايضة بحيث لا يمكن أن تحدث عقود القروض و ذلك بالإعتماد على السلع لأن ذلك يعرضها للتلف و صعوبة التخزين . أما في العصر الحاضر فإن للنقود قوة شرائية عامة الأمر الذي يجعلها أن تكون أداة في إبرام العقود و تسديد الديون، فلو أن هذا الأمر تم بالسلع و الخدمات فإن ذلك سيؤدي إلى ضعف القبول من قبل مجموع الأفراد و هو أمر لا يجذب المدخرون، و من ثم تظهر وظيفة النقود في التراكم الرأسمالي².

و من هنا تبدو وظائف النقود الأساسية هي الثلاثة الأولى : وسيط للمبادلات ووحدة للحساب (مقياس للقيم)، و مستودع للقيم، أما الوظائف الأخرى فهي مشتقة أو مكملة فهي انتشرت أكثر لما وصل النقد إلى أشكاله المتطورة.

و من الإقتصاديين من يضيف وظائف أخرى و كلها مشتقة مثل النقود أداة للمحاسبة بحيث تكون أساس إجراء المقارنات بين القيم الحاضرة للنقد و القيم المستقبلية المتوقعة له على طول الفترة التي ستنفذ فيها المشروعات الإستثمارية، و بالإضافة إلى وظيفة النقد كوسيلة لجرد أوضاع الخزينة و ذلك من أجل :

- تحديد أرقام المستحقات المقبلة المتوقعة على الخزينة.
- تكوين الإحتياجات و تحقيق الإدخارات.
- و بالتالي فإن النقد هنا يؤدي وظيفة الإحتياطي أو كأساس لعمليات الإئتمان التي تطلبها المؤسسة.

¹ - محمد زكي شافعي : مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978، ص: 21.

² - عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، إقتصاديات النقود، النسر الذهبي للطباعة، 1996، ص: 17.

ثالثا: تكلفة استخدام النقود:

عرفنا في المبحث السابق وظائف النقود و مزايا استخدام النقود حين تؤدي دورها الإيجابي في الحياة الإقتصادية و كيف كان ظهور النقود فتحا كبيرا على المجتمعات التي كانت تعاني من صعوبات المقايضة التي أعاققت مبادلتها في ذلك الوقت فكانت وظائف النقود أداة فعالة، و في هذا المبحث نريد أن نبين الوجه الآخر لاستخدام النقود فكما أن للنقود مزايا من خلال وظائفها فإن للنقود أيضا تكاليف استخدامها و هي¹:

1- النقود و التقلبات الإقتصادية:

لا تحدث تقلبات اقتصادية كبيرة في الإقتصاد القائم على المقايضة، لأن المنتجين يعرضون ما أنتجوه من أجل مقايضته بسلعة أخرى أنتجها آخرون، و هذا يعني أن عرض السلع و الخدمات في اقتصاد المقايضة يترجم بطلب على السلع و الخدمات الأخرى في نفس الوقت، و هذا يقلل أو لا يظهر الأزمات الإقتصادية كالإنكماش أو التضخم و لكن استعمال النقود قد يكون من الأسباب الكثيرة في التقلبات الإقتصادية و خاصة إذا لم يتحكم فيها بشكل جيد و مناسب.

إن كثيرا من التقلبات الإقتصادية التي تمس الإقتصاد القائم على النقود يكون سببها استعمال النقود، فحالة الإنعاش الإقتصادي التي يرافقها ارتفاع في معدل نمو كمية النقود المعروضة، و زيادة سرعة دورانها، مما يؤدي إلى ظهور تيارات تضخمية.

أما حالة الكساد التي تتميز بانخفاض مستوى الإنتاج و العمالة التي يرافقها انخفاض في معدل زيادة كمية النقد المعروض و تنخفض سرعة دوران النقد . و بالتالي نلاحظ أن النقود هنا تلعب دورا كبيرا في حدوث التقلبات الإقتصادية، و الوقائع الإقتصادية تشير إلى أن حدوث الكساد كان من أسبابه : انخفاض معدل نمو المعروض النقدي، و مثل ذلك الكساد الكبير سنة 1929، و كما أن أسباب التضخم التي تتميز بارتفاع المستوى العام للأسعار التي تنتج من الإفراط أو عدم التحكم في زيادة كمية المعروض النقدي.

و من ثم فإن استخدام النقود في الإقتصاد يتطلب الكفاءة في تسيير المعروض النقدي، و قد تقرر السلطات النقدية تخفيض عرض النقود مما يؤدي إلى الإنكماش، و بالتالي الوصول إلى حالة الكساد، لأن زيادة نمو الإقتصاد الوطني تتطلب أيضا زيادة الطلب على النقود، و تؤدي هذه الزيادة في الطلب على النقد إلى تكوين فائض في الطلب النقدي الذي بدوره يقود إلى زيادة انخفاض الطلب على السلع و الخدمات، و هذا الانخفاض يؤدي إلى تكوين فائض في السلع و الخدمات المعروضة مما ينتج عنه عدم قدره المنتجين على تصريف منتجاتهم المعروضة، مما يجعلهم يقررون إما تخفيض مستوى الإنتاج أو تخفيض الأسعار و الأجور. كما أن هناك ظروفًا أخرى تجعل الطلب على النقود للإحتياط يزداد بكثرة و خاصة في ظل عدم التأكد و عدم وضوح الرؤيا المستقبلية للأفراد فيقبلون على طلب النقود للإحتياط من الأخطار و الطوارئ الآجلة و هذا

¹ - باري سيجل: النقود والبنوك والإقتصاد، ترجمة عبد اللطيف منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض

يؤدي إلى حدوث فائض في الطلب على النقود و يدفع بالإقتصاد برمته إلى حالة الكساد، ثم إن العودة من الكساد إلى الانتعاش الإقتصادي دائما يسبقه زيادة في معدل نمو العرض النقدي مثل ما حدث في أزمة 1929 و حتى هذه الزيادة يجب أن تكون بالشكل الكافي الذي يجعل الأفراد ينزعون من فكرهم حالة الذعر الإقتصادي، فإذا خشي الأفراد من المستقبل تكون كل زيادة في المعروض النقدي في البداية تدخل جيوب أو خزائن الأفراد الخاصة و لا تكاد تخرج إلى التداول إلى أن تتأكد عودة الانتعاش تدريجيا، و يزيد معدل النقد المعروض إلى أن يصل إلى مستوى الزواج الإقتصادي.

و هكذا نلاحظ الدور الخطير الذي يمكن أن تلعبه النقود فقد تكون إما سببا في الأزمات الاقتصادية أو سببا في الخروج منها في نفس الوقت.

2- النقود و دور الائتمان:

عندما استخدمت النقود و انتشر استعمالها في المجتمعات تطورت معها كل وظائفها التي ذكرناها و بفضلها تطور الإقراض و الإقتراض بالنقود، و على هذا فالإقتصاد النقدي هو اقتصاد إئتماني أيضا، و الائتمان المقصود طبعا هو الذي تقدمه البنوك و المؤسسات المالية.

فإذا حدث إقراض من البنك فإنه ستحدث الحالات التالية¹:

1- إذا تم هذا القرض فهو يعبر عن انتقال للنقود إلى الأشخاص المقترضين و هذا سيرفع رصيد القوة الشرائية لهم بينما تنخفض بالنسبة للمقرضين، ثم إن هذا قد يعني تخفيض الطلب على السلع و الخدمات من جانب المقرضين، و قد لا تمثل زيادة طلب المقرض زيادة صافية في الطلب على الإنتاج و بالتالي فإن القرض في هذه الحالة لا يسبب نموا في النشاط الإقتصادي.

2- أما إذا كان لدى المقرض نقودا خاملة (غير نشيطة) فإن منحها في شكل قروض، سيؤدي إلى ارتفاع القوة الشرائية لمستلم القرض فتدخل هذه النقود إلى دائرة التداول، وهذا يعني زيادة قوة شرائية أخرى و في هذه الحالة سيترتب عنها زيادة في الطلب الفعال (الذي يعني رغبة في شراء السلع و الخدمات مع القدرة على تحقيق ذلك) فتحدث زيادة في نمو النشاط الإقتصادي، و إذا أدى الإقتراض إلى زيادة في النمو الإقتصادي، كما يمكن أن ينكمش الإقتصاد إذا حدث انخفاض في هذا الإقتراض و لم يقد المقرضون بتجديد القروض أو لم يقوموا بمنح قروض جديدة.

3- إذا استثمر الأفراد نقودهم لدى البنوك أو المؤسسات المالية فإن هذه النقود ستعرض إلى الاحتفاظ بالاحتياط لمواجهة طلبات السحب المنتظرة من أصحاب الودائع، وهذه القروض المعقودة بشكل غير مباشر هي ودائع وتحولت إلى قروض عن طريق وسطاء المال، في هذه الحالة لن تكون هناك زيادة صافية في القوة الشرائية للإقتصاد، أما إذا استثمر الأفراد أرصدة نقدية عاطلة لدى الوسطاء الماليين سيترتب عنها حدوث طلب

¹ - باري سيجل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 36-37.

فعال جديد و بالعكس عندما يسحب الأفراد نقودهم و يحتفظون بها عاطلة فإن هذا سيخفض الطلب الفعال على السلع و الخدمات.

4- عندما يتم عقد الصفقات التجارية بدون دفع نقود، وإنما بالإئتمان أي الدفع في المستقبل، في هذه الحالة فإن مشتري السلع لن يدفع للبائع نقودا و لكنه يدفع له مستندا فحواه أنه سوف يسدد قيمة ما اشتراه من سلع في موعد مستقبلي لاحق.

و خلال تسديد الدين من قبل المشتريين ما عليهم من ديون، فإنه ستحدث لاحقا ديون جديدة عن طريق عمليات شراء جديدة و لكن بالإئتمان، و من ثم فإن الإئتمان التجاري قد يكون أكبر من تسديد ديون المشتريات التي تمت بدون تسديد نقود و هكذا نجد أن هذه التغيرات في الإئتمان التجاري تؤدي إلى إحداث تغيرات في الطلب على السلع و الخدمات ، و بالتالي فإن الإئتمان هو شكل من أشكال تطور استعمال النقود.

من خلال دراستنا لهذا المحور الذي خصص لتعريف النقود ووظائفها وتكلفة إستخدامها يمكننا أن نستخلص النتائج التالية :

1 - من خلال تعريفات النقود نلاحظ أنها تنقسم إلى ثلاثة اتجاهات هي :

أ- تعرف النقود باعتبارها سلعة من السلع الأخرى و تخضع لما تخضع له كل السلع.

ب- تعرف النقود انطلاقا من وظائفها الأصلية و خاصة وظيفتها وسيط للمبادلات ووظيفة مقياس للقيم

ج- إن الإتجاه الأخير يركز في تعريفه للنقود على تأديتها كل الوظائف المنوطة بها سواء كان الوظائف الأصلية أو المكملة. و نصل إلى تعريف النقد بأنه أي شئ تتوفر فيه ثلاثة عناصر هي :

- يجب أن يحظى بالقبول العام.

- يكون وسيلة لتسديد الإلتزامات و عقد الصفقات.

- يكون له قوة شرائية تسهل الدفع الفوري.

2 - تتميز النقود بعدة خصائص تميزها عن غيرها، منها ما يتعلق بطبيعة وظائفها مثل القبول العام في التداول، و السيولة الكامنة فيها، و عدم اختنائها من التداول كما هو حال السلع الأخرى و منها ما يختص بطبيعة المادة التي تصنع منها النقود : مثل سهولة الحمل و النقل، و التجانس، و القابلية للتجزئة، و الصلابة و مقاومة التلف و الندرة النسبية.

3- تؤدي النقود عدة وظائف، و تطورت هذه الوظائف عبر تاريخ الإنسان و هو يقوم بتطوير أدوات التبادل للحصول على السلع و الخدمات، فهذه الوظائف يمكن تصنيفها إلى وظائف أصلية أي نبعت من نشأة النقد كوظيفة وسيط للمبادلات و مقياس للقيم و مستودع للقيمة، و تعتبر أهم وظيفة في هذه كلها هي وسيط للمبادلات لأن كل الوظائف تكاد تركز عليها أو تشتق منها، أما الوظائف المشتقة فهي معيار للمدفوعات الآجلة ووظيفة التكوين الرأسمالي.

4- لقد كان لتطور استخدام النقود، و قدرتها على أداء للوظائف مزايا عديدة على فئات أو قطاعات المجتمع سواء كانوا مستهلكين أو منتجين أو دولة. فالمستهلكون يمكنهم الحصول على قوة شرائية ذات قبول عام في جميع التعاملات للحصول على السلع و الخدمات، كما قدمت للمنتجين تسهيلات كبيرة في زيادة إنتاجهم عن طريق الحصول على توريدات يكون تسديدها بعد أجل، كما يمكنهم أن يبيعوا منتجاتهم بالدفع المسبق، و كما يمكن للدولة أن تقوم بعدة مشاريع و تؤدي خدمات يكون مقابلها دفع نقود، و قد ساعد هذا كله على تطوير عمليات التخصيص في الإنتاج، و تطوير الخدمات، و زيادة نفقات الدولة على أوسع نطاق.

5 - كما أن للنقود مزايا و فوائد فإن لها أيضا تكاليف، تكون النقود هي العامل الرئيسي في حدوثها، فزيادة كمية النقود تؤدي إلى ظهور التضخم، كما أن التقليل من المعروض النقدي يؤدي إلى حالة الإنكماش، في حين يخلو نظام المقايضة من هذه التقلبات الإقتصادية، كما تؤدي النقود دورا خطيرا في الائتمان، بحيث أن تغيرات الائتمان التجاري تؤدي إلى إحداث تغيرات في الطلب على السلع و الخدمات.

المحور الثالث: المجمعات النقدية ومقابلاتها

أولاً: تحليل الكتلة النقدية وسيولات الإقتصاد

ثانياً: العناصر المقابلة للكتلة النقدية

المحور الثالث: المجمعات النقدية ومقابلاتها

أولاً: تحليل الكتلة النقدية وسيولة الاقتصاد

على ضوء ما سبق من التعريفات المقدمة للنقود وأشكالها المختلفة يصبح من الواضح أن الكتلة النقدية تتكون من أصول القطاع غير المصرفي النقدية القابلة للسيولة كدين على النظام المصرفي، وتشمل الأوراق النقدية الصادرة من البنك المركزي والنقود المساعدة أو كسور النقود والودائع تحت الطلب وهذا حسب التعريف الضيق للكتلة النقدية المستعمل في بعض الدول، وهناك التعريف الموسع الذي يشمل الأموال شبه النقدية، وسنحلل الكتلة النقدية أولاً، و نعالج سيولة الاقتصاد ثانياً.

1- تحليل الكتلة النقدية:

* الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع: هي مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة.

أ- الأموال المتاحة النقدية أو تسمى المتاحات النقدية: وتشمل ثلاث أنواع وهي:

- الأوراق النقدية المتداولة الصادرة من البنك المركزي.

- النقود المساعدة المتداولة.

- الودائع تحت الطلب وتسمى النقود الكتابية وهي تكون موزعة حسب المؤسسات التي يتعامل معها وهي:

1- ودائع تحت الطلب لدى المصارف وباقي مؤسسات الإقراض وهي تمثل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى حسابات الشيكات التي تدخل ضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك.

2- ودائع لدى الخزينة (لدى مراكز الصكوك البريدية في بعض الدول مثل الجزائر، فرنسا) والحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات.

3- حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي.

4- الودائع الأخرى في حسابات الشيكات لدى صناديق الإدخار.

ب- الأموال الجاهزة شبه النقدية:

تشمل الأموال شبه النقد ومجموع الودائع المصرفية والخزينة التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري بواسطة كل أشكال التعامل كالشيك أو الحوالات وتتضمن الودائع التالية:

* الودائع تحت الطلب على الدفتر وهي¹:

- الحسابات على الدفتر في البنوك والتي تدر فائدة لأصحاب الودائع، وهي مخصصة للإدخار.

- حساب التوفير والإحتياط أو حسابات الإدخار السكني التي تستفيد من الفوائد المنتجة، وتسمح فيما بعد بالحصول على قروض للسكن بفوائد تمييزية، هذه الودائع مثل الودائع تحت الطلب يجوز لصاحبها سحبها في

¹ - وتسمى بالفرنسية Dépôt à vue sur livret

أي وقت وبأي مبلغ، ولكن على عكس ودائع الحسابات الجارية لا يستطيع الصرف منها بشيكات، فإنه من الواجب عليه أن يتقدم للبنك بنفسه ومعه دفتر للتوفير¹.

* الودائع لأجل:

وهي نوع آخر من الأموال الجاهزة شبه النقدية وتكون إما في البنوك أوفي الخزينة لأجل محدد، ويتراوح هذا الأجل من شهر إلى سنة أو أكثر.

وهي ودائع يتفق على أجل استحقاقها بين المصرف والعميل ويتلقى صاحبها فائدة من المصرف، وبالتالي فإن الكتلة النقدية تتكون من المتاحات النقدية الجاهزة وشبه النقدية.

2- سيولة الاقتصاد:

إن الكتلة النقدية هي مؤشر غير كاف لمعرفة سيولة الاقتصاد ولتحديد هذه الأخيرة ينبغي إضافة موارد الإدخار السائل – القابلة للتحويل بسهولة إلى نقد – إلى الأموال المتاحة النقدية. والشكل التالي يوضح المجمعات النقدية الأساسية في إحدى الدول المتقدمة.

¹ - سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1986، ص: 59.

الشكل رقم(1) : ا لمجمعات النقدية والتوظيفات المالية غير النقدية

الأوراق النقدية ونقود التجزئة + الودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية وحسابات الشيكات البريدية
$M_1 =$ + حسابات الإدخار على الدفاتر + حسابات من أجل التنمية الصناعية + حسابات الإدخار السكني
$M_2 =$ + الحسابات لأجل والسندات غير قابلة للتداول + شهادات الإيداع وما شابهها الصادرة عن المصارف والمتداولة في السوق النقدية + الأسهم والحصص المصدرة من قبل SICAV (شركات الإستثمار ذات الرأسمال المتغير) و FCP (الصناديق المشتركة للتوظيف) + إجمالي التوظيفات النقدية (ودايع تحت الطلب، حسابات لأجل، شهادات إيداع) بالعملات الأجنبية للمقيمين
$M_3 =$ + أوراق الخزينة الصادرة عن المشروعات ويمتلكها الأعوان غير الماليين
$M_4 =$ + أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة بيد الأعوان غير الماليين.

المصدر: Jean François Goux op cit p 15

+ وسام ملاك، مرجع سابق، ص 41 .

من العادة أن يتم تحديد الأموال المتاحة والكتلة النقدية بالمعنى الواسع وسيولات الإقتصاد بـ M_1 و M_2 و M_3 .¹

M_1 : المتاحات النقدية: وهي مجموع وسائل الدفع (الأوراق النقدية+ التجزئة والودائع تحت الطلب لدى البنوك والشيكات البريدية والخزينة)

+ الأموال شبه النقدية

$M_2 =$: الكتلة النقدية: وهي تضم M_1 والتوظيفات السائلة قصيرة الأجل المسيرة من طرف البنوك والخزينة (

¹- La monnaie en France, **Banque de France** ; juillet ,1983 , p5.

+ الأصول النقدية بالعملات الأجنبية

+ التوظيفات لأجل غير قابلة للتبادل الصادرة عن مؤسسات الإقراض والخزينة

+ أسهم السوق النقدية الصادرة عن مؤسسات الإقراض

M_3 = سيولات الاقتصاد: وهي المجمع الموسع أكثر

ومن ثم نستنتج أن الوحدات الرئيسية التي تقوم بإصدار النقود هي:

- البنك المركزي الذي يقوم بإصدار M_1

- البنوك تصدر النقد الكتابي وشبه النقد، وهذا كله يحتسب ضمن M_2

- الخزينة العمومية التي تقوم بسك نقود التجزئة والتي تقوم في بعض البلدان بإدارة الحسابات

الجارية M_1 بالإضافة إلى باقي الحسابات لأجل M_2 وإصدار سندات خزينة M_3

إن المجمعات النقدية M_1 و M_2 و M_3 ... إلخ هي كمية النقود والتوظيفات النقدية الأخرى التي يقوم بها الأعوان غير الماليين.

هذه المجمعات تسمح للسلطات العامة بتثبيت تطور النقود السنوي ضمن حدود متوافقة مع التوقعات الرسمية لتطور الناتج القومي الإجمالي.

المجمع M_1 : يشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة (مثل الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتداول بين الأعوان غير الماليين، ونقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية، والمدمجة في التداول من قبل البنك المركزي) والودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية والتي تتداول بالشيكات الموجودة لدى مؤسسات الإقراض والخزينة وكل المؤسسات التي يسمح لها القانون بذلك، والتي تكون حسب قانون كل بلد.

المجمع M_2 : يشمل M_1 والتوظيفات تحت الطلب بالعملة الوطنية التي يستحق عليها فوائد دائنة، هذه التوظيفات تودع لدى مؤسسات الإقراض والخزينة، وهي غير قابلة للتحريك بواسطة الشيك ولكن يتم تحريكها عن طريق تقديم الدفتر (دفاتر الإدخار المصرفية العادية) وهي سائر دفاتر الإدخار لدى كافة المؤسسات المصرفية، حسابات التتمية الصناعية (CODEVI) حسب النظام الفرنسي وحسابات الإدخار السكني... إلخ

المجمع M_3 : يشمل بالإضافة إلى المجمع M_2 كل الودائع وسندات الدين القابلة للتداول بالعملات الأجنبية، والتوظيفات لأجل غير القابلة للتداول.

المجمع M_4 : يتضمن بالإضافة إلى M_3 أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة بيد الأعوان غير الماليين. وبالتالي فإن التوظيفات غير المالية هي¹:

الإدخار p_1 : يشمل:

- الإدخار التعاقدية (برامج الإدخار السكني وبرامج الإدخار الشعبي)

¹ - J . Français Goux, **opcit** , p17.

- سندات الرسطة التي تعرضها شركات التأمين.

الإدخار p_2 : ويشمل:

- جميع التوظيفات بسندات.

- الاحتياطات التقنية للتأمين.

الإدخار p_3 : يشمل جميع التوظيفات كأسهم.

في الجزائر نظرا لعدم تطور النظام النقدي ولصغر حجم الكتلة النقدية المتداولة تبدوعناصر المجمعات النقدية الأساسية في غاية البساطة بالمقارنة مع المجمعات النقدية للدول المتقدمة، فبالنظر إلى الجدول رقم (1) يتضح أن الكتلة النقدية M_1 تتكون من النقد المتداول (أوراق نقد + نقود مساعدة) والودائع تحت الطلب بالدينار الجزائري.

أما المجمع النقدي الثاني M_2 فهو يضم بالإضافة إلى M_1 الودائع الأخرى (لأجل) بالعملة المحلية. المجمع النقدي الثالث M_3 فهو يضم بالإضافة إلى M_2 الودائع بالعملات الأجنبية سواء كانت تحت الطلب أو لأجل، أما المجمع الأخير M_4 فهو يشمل بالإضافة إلى M_3 باقي سندات الخزينة المعروضة للاكتتاب للجمهور والمؤسسات.

3- سرعة تداول النقد والكتلة النقدية:

إن التطرق إلى الكتلة النقدية المتداولة لا بد أن ينقلنا إلى الحديث وبالضرورة عن مفهوم سرعة تداول النقود لأنه من المهم معرفة تدفق التسديدات النقدية خلال فترة معينة، وما هي التغيرات التي تطرأ من سنة لأخرى، وتعرف سرعة تداول النقود على أنها عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى أخرى، وتستخدم عدة مؤشرات لقياس سرعة تداول النقود، فعندما يتم تناول هذه السرعة من جهة الطلب في هذه الحالة يمكن قياس سرعة تحول النقود إلى دخل، وإذا ما تم تناول السرعة من وجهة الدخل فيمكن قياس سرعة تحول النقد إلى صفقات أو عمليات تبادل وذلك كما يلي:

3-1 سرعة تحول النقد إلى دخل ومعدل سيولة الاقتصاد:

عند تحليل سرعة التداول النقدي يجب العودة إلى معادلة التبادل الاقتصادي لأرفنج فيشر 1917 وهي:

$$MV=PT$$

حيث: M : كمية النقود المتداولة (أوراق نقدية + نقود كتابية) في فترة زمنية معينة.

V : سرعة تداول النقد.

P : المستوى العام للأسعار

T : حجم المعاملات في فترة زمنية معينة (مبلغ الصفقات)

وتعني هذه المعادلة قيمة السلع والخدمات المنتجة $\equiv$ (تتطابق) مع المدفوعات النقدية

الناتج الوطني $\equiv$ الدخل الوطني

إنفاق المنتجين $\equiv$ إنفاق المستهلكين

وتعني أيضا أن كمية النقد الموجودة مضروبة بسرعة تداول النقد تساوي المبلغ الإجمالي للصفقات.

$$v = \frac{PT}{M} \text{ : } v^1 \text{ كما يلي}$$

حيث: PT: مبلغ الصفقات

M: كمية النقود المتداولة

فإذا كانت قيمة V تساوي 5 فتفسر على أنه يفترض استخدام 5 مرات كمية النقود المتوفرة من أجل تداول المبلغ الإجمالي للسلع والخدمات (الصفقات).

حسب هذا المفهوم الرياضي يواجه صعوبة من الناحية العملية لأنه من المستحيل إعطاء تقييم دقيق لكل الصفقات التي تقع، ليس فقط على السلع والخدمات المنتجة خلال السنة (الناتج الداخلي الإجمالي) بل أيضا على السلع المستخدمة (غير الجديدة) وعلى العمليات المالية، لذلك يتم العودة إلى سرعة تحول النقد إلى الدخل المحتسب ليس من خلال الصفقات بل من خلال الإنتاج بالسعر الجاري

$$v = \frac{PIB}{M}$$

حيث: PIB: هو الناتج الداخلي الإجمالي.

M: الكتلة النقدية

ويمكن احتساب سرعة تحول النقد إلى دخل من خلال المجمعات النقدية الأخرى

$$v_3 = \frac{PIB}{M_3}, v_2 = \frac{PIB}{M_2}, v_1 = \frac{PIB}{M_1}$$

حيث: PIB: الاستخدامات النهائية (الإستهلاك + تكوين إجمالي رأس المال الثابت + تكوين المخزون) وعندما يعكس هذا المعدل أي مقلوب هذا المعدل يصبح:

$$L_3 = \frac{M_3}{PIB} \text{ أو } L_2 = \frac{M_2}{PIB} \text{ أو } L_1 = \frac{M_1}{PIB}$$

حيث L هو معدل السيولة، بحيث يتزايد في نفس الاتجاه الذي يتزايد فيه الطلب على النقد.

هذه المعدلات الثلاثة تعطينا فكرة عن أهمية النقود ككل في الاقتصاد الوطني، وفي نفس الوقت تعطينا فكرة

عن شيوع وانتشار نوع النقد M_1 و M_2 و M_3

عندما ننظر إلى الكتلة النقدية فإننا نجد لها وضعين مزدوجين :

- فهي أصول بالنسبة لحائزها كالأفراد والبنوك الأخرى.
- وخصوم بالنسبة للجهة المصدرة لها كالبنك المركزي.

¹ - أنور عبد الكريم، محاضرات في الاقتصاد الكلي، غير منشورة، جامعة سطيف، 1987، ص: 76.

وعندما نقوم بتحليل هيكل الكتلة النقدية فهو يعني تحديد العلاقة بين الأصول والخصوم لها.

نبدأ بتحليل الكتلة النقدية عندما تكون أصلا : وهي حجم وكمية وسائل الدفع، والتي تتكون من كميتين : كمية النقود القانونية، وكمية نقود الودائع الجارية وودائع لأجل وبهذا تتحدد الكتلة النقدية

$$M_1 = M_f + M_s \quad \text{أي}$$

$$M_1 = M_f + M_{DC}$$

حيث M_f : تمثل النقود القانونية

M_{DC} : نقود الودائع الجارية

وبالتالي فإن $M_2 = M_1 + M_{DT}$

حيث M_{DT} : هي نقود وودائع لأجل

ويمكن تصوير وضعية البلدان المتقدمة

والمتخلفة في تداول النقود كما في الشكل (2) :

تمثل وضعية البلدان المتخلفة حيث $M_f > M_D$

أي كمية النقود القانونية أكبر من نقود الودائع

بينما Oy_2 تمثل وضعية البلدان المتقدمة لأن كمية نقود الودائع فيها

أي $M_D > M_f$ وعلى هذا يمكن استنتاج المعدلات الأساسية التالية :

1- معدل كمية النقود القانونية إلى الكتلة النقدية الإجمالية : وهي تمثل نصيب النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي إلى الحجم الكلي لوسائل الدفع وتساوي:

$$\frac{M_f}{M_2} = \text{سق}$$

2- معدل كمية نقود الودائع الإجمالية إلى الكتلة النقدية الإجمالية : $\frac{M_D}{M_2} = \text{سق}$

وهذا المعدل يقيس نسبة نقود الودائع الإجمالية إلى الكتلة النقدية الإجمالية.

3- حساب معدل كمية نقود الودائع الجارية إلى الكتلة النقدية M_1 والكتلة النقدية M_2

$$\frac{M_{DC}}{M_1} = \text{س}_1$$

$$\frac{M_{DC}}{M_2} = \text{س}_2$$

حيث M_1 = كتلة النقود القانونية (M_f) + كتلة نقود الودائع الجارية (M_{DC})

M_2 = كتلة النقود القانونية (M_f) + كتلة نقود الودائع الجارية (M_{DC}) + كتلة نقود الودائع لأجل (M_{DT}) -4

نسبة أو معدل نقود الودائع لأجل إلى الكتلة النقدية M_2 : $\frac{M_{DT}}{M_2} = \text{س}_3$

نسبة الودائع لأجل: إذا كانت هذه النسبة كبيرة فإنه يمكن للبنوك أن تمول المشاريع ذات لأجل المتوسط والطويل ويتلقى أصحاب هذه الودائع فوائد.

ينتشر استخدام النقود الكتابية أكثر من النقود الورقية على نطاق واسع، بالبلاد الصناعية حيث نجد نسبة أكثر من (85%) في الولايات المتحدة وإنجلترا وأكثر من (65%) في فرنسا، ويعود سبب ذلك إلى جملة من العوامل هي¹:

- تداول في البلاد المتقدمة الشيكات والتحويلات بكثرة في المعاملات نتيجة لاتساع الشبايك المصرفية وضخامة المشاريع التي تحتاج إلى الأموال الطائلة، وبالتالي لا يمكن استعمال النقود الورقية والمعدنية ويكون انتقالها سهلا وبسيطا.

- يمكن للشبايك المصرفية المنتشرة في الدول المتقدمة أن تعمل بسرعة على تحويل أموال الأفراد والمؤسسات من نقود ورقية إلى نقود كتابية.

- ضخامة المبادلات التجارية التي يكون مقابلها أموال كثيرة في الدول المتقدمة.

-- انتشار العادة المصرفية وقبولها على مستوى كبير من الأفراد نظرا لارتفاع المستوى التعليمي والثقافي، مما جعل المصارف تمتلك ثقة في نفوس الأفراد وجعلهم يقبلون على استعمال النقود الكتابية لا الورقية، في حين نجد هذه العوامل غير متوفرة في الدول المتخلفة وهوما يدفعها إلى تفضيل النقود الورقية على الكتابية.

3-2 سرعة تحول النقد إلى صفقات:

يمثل سرعة تحول النقد إلى صفقات مدى استخدام النقد بالنسبة لمجموع العمليات التجارية، السلع والخدمات والعمليات المالية الجديدة والسابقة، وبالتالي فإن مؤشر أو معدل سرعة تحول النقد إلى صفقات يساوي

الصفقات خلال فترة معينة

المبلغ الوسطى للأصول في الحسابات المصرفية خلال نفس الفترة

إن بسط هذا المعدل يعني مجموع العمليات التجارية التي تمت بواسطة أحد أنواع النقود المستخدمة (النقد الكتابي في الدول المتقدمة مثلا)

أما مقام المعدل فهو يمثل الجزء المستخدم من الكتلة النقدية، وهذا المعدل يتشابه مع المعدل السابق هو سرعة تحول النقد إلى دخل، إلا أن هذا المعدل يعتبر دقيقا أكثر لأنه يبين تحديد ما هو نوع الصفقة التي تمت وخلال الفترة المحددة، كما أن استخدامه أكثر سهولة ويسمح بتقييم سلوك حائزي مختلف أشكال السيولات M_1 ، M_2 ، M_3 .

إن ارتفاع سرعة تداول النقد (v) يعني انخفاض الحاجة إلى السيولة الأولية وانخفاض قيمة (v) يعني زيادة الرغبة في حيازة السيولة الأولية لأنه في فترات التضخم ترتفع سرعة تداول النقد، فالتضخم يؤدي إلى زيادة

¹ - فتح ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص: 300.

الرغبة في حيازة السلع والخدمات بسبب توقعات الأفراد في ارتفاع أسعارها، بينما يحدث العكس عندما تكون الظروف الاقتصادية تتجه نحو الاستقرار الاقتصادي أو الكساد فتزداد الرغبة في حيازة النقود وليس في حيازة السلع مما يجعل قيمة (v) تميل إلى الانخفاض كما حدث في أزمة الكساد الكبير 1929 .

إن مراقبة الكتلة النقدية يتزامن مع مراقبة معدل السيولة وهذا المعدل يظهر في بسط المجمع النقدي (M_1 ، M_2 ، M_3) المحتسب بالمتوسط السنوي، أما مقام المعدل فيظهر المجمع الاقتصادي وهوالنتاج الداخلي الإجمالي (PIB) إلا أن المجمع الاقتصادي الأفضل هو رقم المبيعات الإجمالي للصفقات المحدد خلال السنة، ولكن يستخدم مكانه إحدى مجتمعات المحاسبة الوطنية (الناتج الداخلي الإجمالي PIB، الإنفاق الداخلي الإجمالي DIB) وهذه المعدلات تسمح بدراسة تطور سيولات الاقتصاد وتقدير التضخم التي تنتج من تحول الأموال شبه النقدية إلى متاحات نقدية.

$$\frac{\text{مجموع السيولات } M_3}{\text{الإنفاق الداخلي الخام}} \quad \text{أو:} \quad \frac{\text{مجموع السيولات } M_3}{\text{الناتج الداخلي الإجمالي}}$$

ثالثا: العناصر المقابلة للكتلة النقدية:

في هذا العنصر سنتعرض لمفهوم العناصر المقابلة للكتلة النقدية وسنبين كل مقابل على حدى.

1- مفهوم العناصر المقابلة للكتلة النقدية:

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد التي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية، وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها ولتوضيح ذلك تستعمل ميزانية البنك المركزي والقطاع المصرفي كما يلي:

جدول رقم (01): جدول مبسط لميزانيتي البنك المركزي والقطاع المصرفي.
أ - ميزانية البنك المركزي:

الموجودات	الالتزامات
الموجودات ذهب و عملات أجنبية OD قروض للخرينة العامة CTP إعادة تمويل الإقتصاد Ref	الأوراق النقدية B الاحتياطات الإجبارية RO

ب - ميزانية القطاع المصرفي:

الموجودات	الالتزامات
الاحتياطات الاجبارية RO قروض C	الودائع بأنواعها D إعادة تمويل الإقتصاد Ref

المصدر: مختصرة عن وسام ملاك، مرجع سابق، ص: 161 .

عندما يتم دمج هاتين الميزانيتين تظهر لنا الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها، ونحصل على الميزانية الموحدة للنظام المصرفي (الذي يشمل البنك المركزي والقطاع المصرفي)
مجموع الموجودات (الأصول) = مجموع الالتزامات (الخصوم)
إجمالي الموجودات المتضمن في الميزانيتين: OD+CTP+Ref+RO+C
إجمالي الالتزامات المتضمن في الميزانيتين: B+RO+D+Ref
وبمقابلة الطرفين بما أنها متطابقة ينتج لدينا: الالتزامات = الموجودات
 $OD+CTP+Ref+RO+C = B+RO+D+Ref$
يصبح لدينا: $OD+CTP+C = B+D$
الكتلة النقدية = المقابل للكتلة النقدية

جدول رقم (02): الميزانية الموحدة للنظام المصرفي

الموجودات	الالتزامات
العناصر المقابلة للكتلة النقدية: - الذهب والعملات الأجنبية OD - القروض المقدمة للخرينة CTP - القروض المقدمة للإقتصاد C	الكتلة النقدية: - الأوراق النقدية B - الودائع D

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المعلومات السابقة.

نلاحظ من خلال الميزانية الموحدة للنظام المصرفي أنه تم استبعاد الموجودات والالتزامات المتبادلة بين أجزاء النظام المصرفي وهي النقدية الجاهزة لدى كل من القطاع المصرفي والبنك المركزي، أرصدة القطاع المصرفي لدى البنك المركزي، القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، وأرصدة البنوك المحلية.¹ وبالتالي فإن الميزانية الموحدة للنظام المصرفي تظهر لنا موجودات والتزامات النظام المصرفي اتجاه الأعوان الأخرى غير المصرفية، كالأفراد والمؤسسات والحكومة.

فالكتلة النقدية تظهر في التزامات النظام المصرفي، وهي تمثل جزءا من موجودات وأصول الأعوان الاقتصاديين غير الماليين وكما يقابل الكتلة النقدية عناصر أخرى، وتتكون من البنود التالية:

- الذهب والعملات الأجنبية.
- تسبيقات (قروض) للخرينة العامة.
- قروض مقدمة للاقتصاد.

وهكذا يبدوالمقابل للكتلة النقدية بأنه مجموع الأصول غير النقدية التي بحوزة النظام المصرفي وسنقوم بتفصيل لكل الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية كما يلي:

1 - المقابل ذهب وعملات أجنبية (الذمم على الخارج):

إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارجي، وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو رصيد العملات الأجنبية المقبولة في التداول الدولي. في حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو اجتذاب أموال خارجية إما للاستثمار أو للتوظيف فإنها تحصل على عملات أجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محليا، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة.²

الصادرات إلى الخارج — الحصول على الذهب والعملات الأجنبية — يقوم البنك المركزي بتحويل ما قيمة ذلك إلى عملة وطنية — زيادة إصدار العملة الوطنية — ارتفاع رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

وفي حالة حدوث العكس فإنه إذا قام البلد بعملية استيراد سلع وخدمات أتم خروج أموال خارج الوطن، فإنه يجب على المستورد أن يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية، فيقوم بتقديم مقابل ذلك مبالغ نقدية بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يعطي مقابل ذلك عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات، وهكذا نلاحظ أن احتياطي العملات الأجنبية ينخفض لدى البنك المركزي وتنخفض معها كمية النقود المحلية المتداولة في الداخل.

¹ - مروان عطون، أسعار صرف العملات، أزمة العملات في العلاقات الدولية، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص: 38.

² - مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص: 148.

الإستيراد من الخارج ← خروج العملة الأجنبية ← يقوم البنك المركزي بمنح ما يقابل العملة الوطنية بعملة أجنبية ← انخفاض كمية العملة الوطنية ← انخفاض رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

وهكذا نلاحظ كيف يؤثر رصيد ميزان المدفوعات في إصدار النقود الجديدة أو سحبها، فإذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات موجبا أي أن قيمة الصادرات تكون أكبر من قيمة الواردات، فإن كمية النقود المتداولة ترتفع، وبالعكس إذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات سالبا أي قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات تنخفض كمية النقود المتداولة. هذا المقابل يتحدد بالفارق بين أبواب الموجودات والالتزامات للبنك المركزي الذي يتضمن العناصر الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (03): المقابل ذهب و عملات أجنبية

الموجودات	المبلغ	الالتزامات	المبلغ
ذهب	xx	حسابات للخارج دائنة	xx
أموال جاهزة تحت الطلب على الخارج	xx	احتياطات إعادة تقييم الموجودات بالذهب	xx
سلف إلى صندوق تثبيت استقرار الصرف	xx		
مجموع الموجودات	xx	مجموع الالتزامات	xx

المصدر: وسام ملاك، مرجع سابق، ص 163.

إن الفارق بين مجموع الموجودات ومجموع الالتزامات يمثل المقابل ذهب و عملات أجنبية.

2 - المقابل الإئتمان المقدم إلى الاقتصاد: يعتبر الإئتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي لأنه هو العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، ذلك أن هذا الإئتمان المقدم هو عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات ورجال الأعمال من استثمار وإنتاج وتسويق، وخاصة عندما يكون المنتجون في حاجة إلى أموال فيقدمون إلى البنوك التجارية طالبين منحهم قروضا لتمويل نشاطاتهم، فتمنحهم البنوك التجارية قروضا سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو بخصم أوراق تجارية، أوفتح اعتمادات، وفي جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق لنقود الودائع مقابل تقديم هذا الإئتمان مما يزيد في حجم الكتلة النقدية، كما أن هذا يدفع البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي أو تطلب قروضا منه باعتباره المقرض الأخير، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقودا قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية سيتأثر كلما طرأ تغير في الإئتمان المقدم للاقتصاد.

ويعتبر الائتمان المقدم القصير الأجل أكبر تأثيرا على الكتلة النقدية لأن تغطيته تتم عادة بالودائع الجارية، أما الائتمان المتوسط وطويل الأجل فلا يعتبران كذلك لأن هناك ارتباطا وثيقا بين الائتمان المتوسط الأجل مع الودائع لأجل والائتمان طويل الأجل مع الودائع الإدخارية.

3-المقابل الائتمان المقدم إلى الخزينة العمومية:

تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق بنود النفقات والإيرادات العامة فهي تمثل الصندوق المالي للدولة، وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسييرها، ولكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة وتعاظم دورها وزيادت التكاليف عنها كثيرا، أخذت الدولة على عاتقها القيام بوظائف أخرى وليس الإبقاء على توازن الميزانية مهما كانت ظروف معيشة الأفراد فلهذا عندما يحدث اختلال في توازن ميزانيتها تلجأ الدولة إلى البنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم لسد هذا العجز ومواجهة هذا الاختلال، فتقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى أذون الخزينة، ويقوم البنك المركزي بتقديم مقابل ذلك نقودا قانونية لصالح الخزينة، وتستخدم الخزينة هذه النقود في تغطية تكاليف الإنفاق العام، وبهذا ترتفع كمية النقود المتداولة لدى الأفراد والمؤسسات، كما أن نشاط الدولة امتد ليشمل جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية فأصبحت موارد الدولة غير كافية لها في تمويل عملياتها، وبالتالي فهي تتقدم إلى السوق النقدية وإلى الجمهور لجلب الموارد النقدية اللازمة، وتحصل هذه المؤسسات المصرفية والمالية والجمهور على السندات الحكومية وأذون الخزينة مقابل حصولها على نقود الودائع، وبما أن هذه السندات لها سيولة عالية ومضمونة، فإنه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية، وإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية وهوما يؤدي إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية بالزيادة، وقد يكون التأثير بالنقصان عند اتباع سياسة تقشفية (انكماشية).

ويتضمن هذا المقابل تسبيقات البنك المركزي وتسبيقات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وقروض الأعوان غير الماليين (الأسر والمؤسسات).

جدول رقم (04): المقابل قروض للخرينة العامة

xx	I - قروض قبل البنك المركزي:
xx	1 - قروض مباشرة للخرينة العامة (صافية)
xx	أ- قروض مباشرة
xx	ب-مخصوم منها: حساب الخزينة الجاري لدى البنك المركزي
xx	2 - نقود التجزئة الموجودة لدى البنك المركزي
xx	3 - سندات خزينة في محفظة السندات لدى البنك المركزي
xx	II - قروض المصارف وسائر المؤسسات المالية
xx	1 - أصول في الحسابات الجارية البريدية
xx	2 - سندات خزينة في محفظة سندات المصارف
xx	III - قروض الأعوان الاقتصاديين غير الماليين
xx	1 - نقود التجزئة عند التداول
xx	2 - ودائع في الحسابات الجارية البريدية
xx	3 - ودائع لدى الخزينة
xx	المجموع

المصدر: وسام ملاك، مرجع سابق، ص 164 .

من خلال ماسبق يمكن أن نستنتج ما يلي:

- 1- تطورت أنواع النقود تماشيا مع تطور المجتمعات، ومع تعرفها على الأشياء التي تسهل لها عمليات التبادل، فتطورت من نقود سلعية إلى نقود ورقية ثم إلى نقود الودائع.
- 2- النقود السلعية ذات القيمة الكاملة، كالمسكوكات الذهبية هي النقود التي استعملت منذ القضاء على المقايضة حيث تكون للنقود قيمة سلعية وقيمة إسمية. وكانت النقود المتداولة هي العملة الذهبية، ثم تطورت إلى نوع آخر وهي النقود القابلة للتحويل بكامل قيمتها والتي انتشرت حسب قاعدة الصرف بالذهب وهي نقود ورقية أو شهادات تنوب عن تداول الذهب والفضة وكانت تسمى الشهادات الذهبية لكونها تعبر عن التغطية الكاملة لها بالذهب، وتشبه النقود السلعية الكاملة تماما، ولكنها تختلف عنها فقط في أن المعدن الثمين ليس تداوله إجباريا، وتسمى النقود النائبة.
- 3- ظهرت النقود الائتمانية بعدما تم التخلي عن نظام الصرف بالذهب أي عدم قبول البنك المركزي أو السلطات النقدية صرف هذه الأوراق بالذهب وبالتالي هذه الأوراق النقدية ملزمة أو إجبارية التعامل بالقانون، وهكذا تطور نوع الغطاء الذي يصدر على أساسه النقود بعدما كانت التغطية كاملة بالذهب، وأصبح ذلك ليس ضروريا.

- 4- إن الثقة كانت توجد مع وجود التغطية بالمعدن النفيس لكل الأوراق النقدية المصدرة، ولكن حتى مع اختفاء التحويل أو الصرف بالذهب لها، بقيت هذه النقود تحظى بالقبول والثقة في التبادل وهذا يعود إلى أن السلطات النقدية هي التي نظمت تسييرها وأجبرت الجميع للتعامل بها.
- 5- اختفاء الارتباط بين القيمة الإسمية والقيمة السلعية للنقود جعل النقود تتوفر على قدر كبير من المرونة في زيادة عرضها وفقا لمتطلبات حاجات الإقتصاد.
- 6- تعددت صور النقود الائتمانية فهناك نقود تصدرها الدولة أي الخزينة وهناك نقود يصدرها البنك المركزي، وهناك نقود تصدرها البنوك التجارية (الودائع تحت الطلب، وشبه النقود).
- 7- يتم تداول النقود الكتابية (الودائع تحت الطلب) بالشيك والحوالة والإشعار بالاقتطاع والسند العام للدفع، والسند المصرفي الداخلي للدفع وأخيرا بطاقات الائتمان وهذه أدوات حديثة، بحيث عن طريقها يتم تحويل الأموال من حساب الشخص إلى حساب آخر، وهذه الأدوات ليست نقودا وإنما مجرد أدوات لتداول النقود المودعة في الحسابات.
- 8- الكتلة النقدية تتكون في العصر الحاضر من الأموال المتاحة النقدية المتداولة الصادرة عن البنك المركزي، والنقود المساعدة والودائع تحت الطلب والأموال شبه النقدية التي تضم الودائع لأجل ويمكن أن تكون الكتلة النقدية في مجموعات متجانسة تسمى المجموعات النقدية، فهناك المجمع M_1 الذي يضم الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة والودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية بالبنوك وحسابات الشيكات البريدية.
- وهناك المجمع النقدي M_2 الذي يضم M_1 بالإضافة إلى حسابات الإيداع، وهناك M_3 الذي يضم M_2 بالإضافة إلى الحسابات لأجل، والسندات غير قابلة للتداول والأسهم والحصص والتوظيفات النقدية وكما أن هناك M_4 التي تشمل M_3 بالإضافة إلى أوراق الخزينة الصادرة عن المشروعات وسندات الخزينة القابلة للتداول التي تكون بحوزة الأعوان غير الماليين، ويعتبر المجمع M_3 سيولات الإقتصاد.
- 9 - سرعة دوران النقد تقسم إلى سرعة تحول النقد إلى دخل وتساوي الناتج الداخلي الإجمالي مقسوما على الكتلة النقدية وعندما يعكس هذا المعدل فإنه يصبح معدل سيولة الإقتصاد، وسرعة تحول النقد إلى صفقات وهويفسر حجم الصفقات خلال فترة معينة بالنسبة للأصول في الحسابات المصرفية خلال نفس الفترة.
- 10 - إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية هي في الواقع تفسر سبب إصدار النقود، فالنقود تصدر إما مقابلا لدخول عملات أجنبية إلى البنك المركزي لأن التداول الداخلي لا يتم بها، وإنما يتم بالعملة الوطنية، فيصدر البنك المركزي ما يقابل ذلك بالعملة المحلية ويتم دخول العملات الأجنبية بالصادرات أو بالإستثمارات الأجنبية ويكون الأمر معكوسا في حالة الواردات أو خروج أو تسرب أموال خارج الوطن، كما يمثل الائتمان الداخلي سواء الائتمان المقدم للإقتصاد الوطني عن طريق البنوك التجارية أو الائتمان أوتسبيقات إلى الخزينة زيادة في كمية النقود المتداولة، وهي من الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية.
- 11 - أصبحت الكتلة النقدية تتكون في عصرنا الحاضر من النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي ونقود الودائع التي تتعامل بها البنوك التجارية، ويقاس مدى تطور الجهاز المصرفي بما يتعامل به من نقود، فالنظام

الذي يتعامل بنقود الودائع هو الجهاز المصرفي الأكثر تطورا نظرا لشيوع التعامل بالأوراق التجارية والمالية أكثر من النقود القانونية، كما أن التعامل بالنقود القانونية يعبر على تخلف الجهاز المصرفي نظرا لعدم قدرته على التحكم في النقود المصدرة منه والعودة إليه في نظام الإئتمان الذي تقوم به البنوك التجارية

المحور الرابع: الأنظمة النقدية

أولاً: مفهوم النظام النقدي وخصائصه

ثانياً: أنواع الأنظمة النقدية

ثالثاً: النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتون

وودز 1944

رابعاً: نظام أسعار الصرف المرنة (المعومة)

المحور الرابع: الأنظمة النقدية

تمهيد:

كي تستطيع أي دولة تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، عليها وضع نظام نقدي قادر على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد ومراقبة وتحكم مختلف المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي هذا محليا، أما على الصعيد الدولي فلن تكون هناك تجارة مزدهرة ولا علاقات تجارية متطورة بين الدول ما لم يكن هناك نظام نقدي يتوفر على قواعد وآليات تضمن استقرار نقدي دولي وتوفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم المعاملات الدولية.

أولا- مفهوم النظام النقدي وخصائصه:

يمكن القول أن النظام النقدي في أي اقتصاد قومي لا يعدو عن كونه مجموعة من القواعد و الإجراءات والتدابير التي تحكم خلق النقود واقتنائها في المجتمع، وحيث أن نوع النقود المستخدمة هي المحور الأساسي في دراسة النظم النقدية فقد سميت هذه النظم بالنظم النقدية نسبة إلى نوع النقود المستخدمة وذلك في تقسيمها الأساسي، فإذا كانت وحدة النقود المصدرة أساس إصدارها هي كمية معينة من الذهب الخالص، قيل أن النظام النقدي هو نظام الذهب، وإذا كان الذهب والفضة قيل أن أساسه نظام المعدنين، وإذا لم تكن هناك علاقة ثابتة بين معدن من المعادن والوحدة النقدية قيل أن هي قاعدة النقود الورقية الإلزامية وهكذا¹.

ويمكن تعريف النظام النقدي على نحو من التبسيط على أنه الكيان التنظيمي الذي يضم في إطاره أنواع معينة من النقود المتداولة في مجتمع معين خلال فترة معينة والقواعد الحاكمة لكيفية و شروط إصدار كل نوع منها ومدى قابلية بعضها للتحويل إلى الأنواع الأخرى المتداولة، ومدى الالتزام بقبولها في الوفاء بالالتزامات².

ويمكن بوجه عام، تعريف النظام النقدي بأنه هو جميع أنواع النقود الموجودة في اقتصاد ما وجميع المؤسسات ذات السلطة والمسؤوليات المتعلقة بإنشاء النقود وإبطالها وجميع القوانين والقواعد والتشريعات و الإجراءات التي تحكم هذا الإنشاء و الإبطال. ومن هذا التعريف يمكن استنتاج عناصر أو مكونات النظام النقدي والمتمثلة في³:

1- النقود المتداولة في الاقتصاد داخل إطار الدولة وحدودها؛

2- التشريعات والتنظيمات المنظمة لأداء النقود لوظائفها المختلفة وكذا التي تحكم كمية النقود والتغيرات المرتبطة بها؛

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 89.

² - عادل أحمد حشيش، "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص: 55.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

3- المؤسسات النقدية والمصرفية التي تتولى قانونا مهمة الإصدار النقدي وتنظيمه والتحكم في كمياته وخلق النقود وما يرتبط بها من متغيرات بالزيادة أو النقصان وتحدد قوانين الدولة وحدة النقد الوطنية والأجزاء التي تتكون منها.

ويتميز النظام النقدي بثلاث خصائص أساسية¹:

✓ **خاصية التركيب**، فالنظام النقدي كأى نظام اقتصادي يتمتع بخاصية التركيب، بمعنى أنه يتكون من مجموعة من العناصر، منها ما هو أساسي ومحدّد ومنها ما هو ثانوي. والعنصر الأساسي في النظام النقدي هو "القاعدة النقدية" أو قاعدة القيم، والغاية منها المحافظة على القيمة الاقتصادية للنقود في الداخل والخارج.

✓ **النظام النقدي في أي دولة هو جزء لا يتجزأ عن النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد**، والروابط النقدية هي أساساً روابط اجتماعية.

✓ **النظام النقدي هو نظام تاريخي**، أي أنه لا يتصف بالثبات، بل يتطوّر ويتغيّر مع تطور وتغير النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتمي إليه.

ثانيا - أنواع الأنظمة النقدية:

بالرجوع إلى المراحل الاقتصادية الماضية عرف العالم أنواعا مختلفة من النقد، ونظرا للدور الكبير الذي تقوم به النقود على المستوى الاقتصادي والاجتماعي دعت الحاجة إلى إدارة وتنظيم عملية تداولها في المجتمع مما أدى إلى ظهور القواعد النقدية المختلفة لتطبيق فعال للأنظمة النقدية التي تخص كلدولة، إذ تقوم عملية تحديد نوع القاعدة النقدية المتبعة بناء على²:

- نوع النقود المعيارية التي تعتبر الأساس في تحديد نوع النقود والتي من خلالها يمكن لهذه النقود أن ترد إليها.

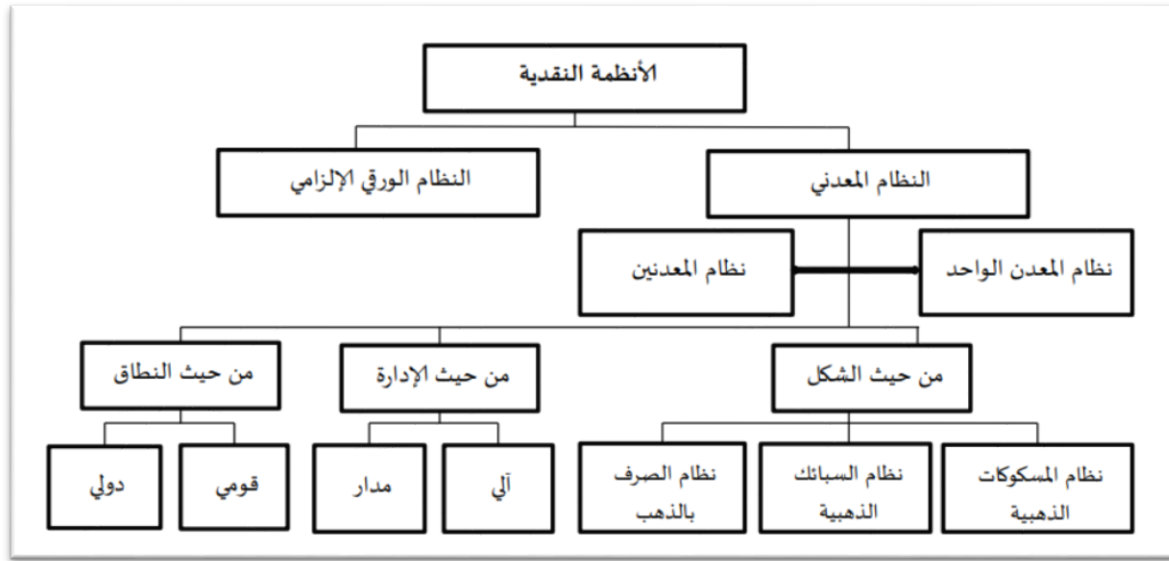
- تحديد كمية المعدن النفيس الذي تحتويه كل وحدة من وحدات النقد، فإذا كان ذهباً فإن هذا المجتمع يكون قد أخذ بقاعدة الذهب كنظام نقدي، أما إذا كان فضة فإنه يكون قد أخذ بقاعدة الفضة كنظام نقدي، وقد يجمع المجتمع ما بين هذين المعدنين فيكون النظام النقدي قد أخذ بقاعدة المعدنين، أما إذا اعتبر المجتمع النقود الورقية كنقود معيارية فيكون قد أخذ بقاعدة النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب.

لقد عرف العالم عدد من الأنظمة النقدية المختلفة، ويؤخذ اسم النظام النقدي أو القاعدة النقدية من السلعة أو السلع تثبت وحدة النقد بدلالته، فإذا تم تثبيت عملة الدولة بالنسبة إلى الذهب قيل أنها تتبع قاعدة الذهب، وإذا تم ربط العملة بالذهب والفضة في آن واحد أطلق على هذا النظام اسم قاعدة المعدنين أما إذا لم يتم ربط العملة بأي معدن قيل أنها تتبع النظام النقدي الورق

¹ - بسام الحجار، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006، ص ص: 37-38.

² - طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص: 45.

الشكل رقم 02: الأنظمة النقدية



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 40.

1- نظام المعدنين:

في ظل نظام المعدنين، توجد نقود من المسكوكات الفضية والمسكوكات الذهبية، ويتم تحديد نسبة قانونية بين عيار الفضة والذهب من طرف الدولة والتي على أساسها تحدد النقود الموجودة في التداول. فمثلا الوحدة الواحدة من النقود تعادل 1 غرام ذهب أو 5 غرامات من الفضة.

1-1 شروط نظام المعدنين:

- تعيين معدل قانوني ثابت بين الذهب والفضة، وتكون كل النقود الذهبية والفضية ذات وزن وعيار معينين، ويتم التبادل بين المسكوكات الذهبية والفضية على أساس النسبة المحددة بينهما قانونا.
- إلزام السلطات النقدية بتحويل السبائك الذهبية والفضية إلى دولارات ذهبية وفضية تعادل قيمة السبائك والفائدة من هذا الشرط هو المحافظة على تعادل القيمتين الاسمية والسلعية حتى لا تصبح القيمة الاسمية أكبر من السلعية؛
- حرية صهر المسكوكات أو تذويبها وتحويلها إلى سبائك حتى لا تصبح القيمة السلعية أكبر من القيمة الاسمية؛
- حرية استيراد وتصدير الذهب والفضة باعتبارهما سلعة بهدف استقرار أسعار الصرف الدولية.

1-2 مزايا وعيوب نظام المعدنين:

أ- مزايا نظام المعدنين:

- يساعد على اتساع حجم القاعدة النقدية فيزداد حجم الكتلة النقدية مما يؤدي إلى زيادة حجم المبادلات كما تصبح الأسعار أكثر استقرارا.

ب- عيوب نظام المعدنين:

* صعوبة محافظة الحكومات على استمرار تعادل النسبة القانونية بين المعدنين وحتى لو تمكنت الدولة من الحفاظ على ثبات تعادل النسبتين القانونية والسوقية فإن الدول الأخرى قد لا تتمكن من ذلك، وعليه إذا حدث وان اختلفت النسبة في السوق الداخلية عنها في السوق الخارجية فإن هذا سيؤدي إلى تصدير المعدن الذي أصبحت قيمته في الداخل أقل من الخارج (بسبب حرية تصدير واستيراد المعدن النفيس) لأن عملية التصدير تصبح مربحة وبخروج المعدن الثمين ستختلف النسبة القانونية عن النسبة السوقية وعليه يختفي المعدن الجيد من السوق (وهو ما يعرف بقانون جريشام) والذي أدى إلى اتباع نظام المعدن الواحد.

شرح قانون جريشام: يتلخص محتوى هذا القانون في المقولة الشهيرة: "النقود أو العملة السيئة أو الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول". حيث أن من الشروط الأساسية لاستمرار نظام المعدنين هو التعادل بين القيمة الاسمية والسلعية لكن ظروف العرض والطلب و حرية تصدير واستيراد المعدن النفيس تؤدي إلى اختلاف القيمة السوقية (السلعية) عن القانونية (الاسمية)، وفي هذه الحالة تميل المسكوكات المصنوعة من المعدن الذي ارتفعت قيمته السوقية عن القيمة القانونية إلى الاختفاء من التداول وتحل محلها المسكوكات من المعدن الرخيص ذلك لأن الفرد يستمر في أداء معاملاته بالنقود الرديئة للتخلص منها ويفضل الاحتفاظ بالنقود الجيدة لتحويلها إلى سبائك لأن قيمتها الفعلية أعلى من قيمتها الاسمية.

2- نظام المعدن الواحد:

يرتكز هذا النظام على معدن واحد، ذهبًا كان أو فضة، وفي كلتا الحالتين يعتمد المشرع إلى إنشاء علاقة ثابتة بين وحدة النقد ووزن معين من المعدن المتخذ أساسًا للقاعدة النقدية. ويأخذ هذا النظام 3 أشكال:

أ- **نظام المسكوكات الذهبية (نظام النقود الذهبية):** هو أقدم النظم الذهبية (1860-1914) حيث كانت تنتقل النقود الذهبية من يد إلى يد في التداول لذا عرف بنظام الذهب المتداول، ويشترط في هذا النظام أن تكون القطع النقدية الذهبية المسكوكة محتوية على مقدار معين من الذهب الخالص فالدولار الأمريكي كان يحتوي آنذاك على 0.888 غ ذهب خالص.

ب- **نظام السبائك الذهبية (1919-1931):** خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، تعذر على العالم سك الذهب بنفس الحرية التي كانت سائدة قبل ذلك بسبب ازدياد نفقات الحرب وحاجة الدول المحاربة إلى المزيد من النقود لتغطية نفقاتها الحربية، ونظرا لمحدودية كمية الذهب المتوفرة في العالم كان من المستحيل توفير الكمية الكبيرة من القطع الذهبية النقدية. لذا اضطرت دول العالم إلى التخلي عن نظام المسكوكات الذهبية وسحبها من التداول والقيام بإصدار نقود ورقية ومعدنية إلزامية و طرحها للتداول. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حاولت الدول العودة إلى نظام المسكوكات الذهبية إلا أن ذلك كان صعبا نظرا للحجم الكبير من الأوراق النقدية الموجودة في التداول وتعرض العالم آنذاك إلى حالة تضخم نقدي كبيرة، وبدلا من العودة إلى نظام المسكوكات الذهبية عاد العالم إلى نظام الذهب على شكله الجديد (نظام قاعدة السبائك

(الذهبية) حيث لا يتم تداول المسكوكات الذهبية، بل يتم تداول الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة الإلزامية، وترتبط قيمة العملة في ظل هذا النظام بمقدار معين من السبائك الذهبية الموجودة في خزائن البنك المركزي، واعتبرت الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة الإلزامية في ظل هذا نظام غير قابلة للتحويل إلى ذهب.

ت-نظام الصرف بالذهب: عرف العالم نظام ثالث للذهب أطلق عليه **نظام الصرف بالذهب**، وفي ظل هذا النظام ترتبط عملة البلد بالذهب عن طريق ربط عملتها بعملة بلد آخر يسير على نظام السبائك الذهبية (استعمل هذا النظام في البلدان المستعمرة مثلا الجزائر كانت تستخدم الفرنك الفرنسي معناه أن النقود المتداولة في الجزائر هي الفرنك الفرنسي (عملة فرنسية مربوطة بالذهب) لكن مقاسه على أساس الذهب الجزائري).

3- النظام الورقي:

ظهرت النقود الورقية منذ العصر القديم في شكل شهادات نقدية تعوض المعدن النفيس (الذهب والفضة) للذان كانا يلعبان دور الوسيط في التبادل ولكن للصعوبات التي واجهت هذا التعامل مثل الغش والتآكل نتيجة لكثرة الدوران، السرقة، مصاريف السك (تنويع المعدن وسكه) والتي تتحملها الحكومة، عوضت النقود المعدنية النفيسة بالشهادات الورقية سميت بالنقود النائبة لتضمن حق المودع لدى المؤسسات المالية. وتعتبر هذه النقود ذات قوة إلزامية قانونية تؤدي وظيفة وسيط للتبادل. لكن مع كثرة الأنشطة صاحبت هذه النقود الورقية نقود معدنية مساعدة لأداء المعاملات البسيطة وتصنع من معدن الحديد أو النيكل وغالبا تكون القيمة القانونية أكبر من القيمة السوقية. وتعتبر هذه نقود قابلة للصرف بالذهب.

وكما رأينا سابقا، فرضت الحرب العالمية الأولى على الدول المشاركة فيها ضرورة التوسع في الإصدار النقدي من أجل تمويل نفقاتها الباهظة على عكس ما تفرضه قاعدة الذهب وهو الإصدار الصارم في النقد أي بما يتوافق مع كمية الذهب مما اقتضى على أغلب الدول الخروج عنها وإتباع سياسات نقدية مستقلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي كأول هدف لها، ومن تلك السياسات هو التوسع في الإصدار النقدي لمواكبة الحاجة الكبيرة والمتزايدة للأموال لتغطية نفقات الحرب والتعويض عن توقف العجلة الإنتاجية أو تدمير الهياكل التحتية وما إلى ذلك.

وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى جرت محاولات حقيقية من أجل إعادة الحياة إلى قاعدة الذهب لكن ظهور أزمة الكساد العظيم والتي بدأت بوادرها عام 1929 وانتشرت لتصيب جميع الدول الرأسمالية دون استثناء، والتي أعقبتها موجات بطالة عاتية وهبوط شديد ومتراكم في الطلب وانخفاض مخيف في الأسعار والناتج، نتيجة لهذه الأحداث اضطرت العديد من الدول التحلي على قاعدة الذهب. وبالنظر لكون بريطانيا آنذاك المركز الرئيسي لنظام الذهب، فقد أدى إنهاء قابلية تحويل الجنيه الاسترليني إلى ذهب إلى إنهاء نظام الذهب،

وقد تبعت الدول الكبرى بريطانيا في إنهاء قابلية تحويل عملاتها إلى الذهب و بإنهاء عام 1934 كان الدولار الأمريكي هو العملة الرئيسية الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب.

ثالثا - النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز 1944:

شهد الاقتصاد العالمي قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية هزات واضطرابات عنيفة في نظامه النقدي ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية، مما دفع بالولايات المتحدة وبريطانيا إلى التفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساسا لعلاقات نقدية دولية لعالم ما بعد الحرب ولهذا الغرض نظمت مؤتمراً في مدينة بريتونوودز - Bretton Woods بالولايات المتحدة في 1944 شاركت فيه 44 دولة وكان كل من جون مينارد كينز وهاري ديكستو وايت بمثابة مهندسا المؤتمر، وقد أقر المؤتمر نظاماً نقدياً جديداً قائماً على قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب بسعر ثابت يبلغ \$35 لكل أونصة من الذهب، (الأونصة الواحدة تساوي 31.103 غ من الذهب) ونتيجة لذلك تحول الدولار ليكون العملة الاحتياطية الدولية وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات المرتبطة به، وقد استمر العمل بهذا النظام قرابة خمس وعشرون سنة حتى انهياره في عام 1971، وقد استهدف هذا النظام أساساً حرية التجارة الدولية وإلغاء القيود على المدفوعات الدولية.

وأُسفرت جهود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتيجتين مهمتين هما:

- إنشاء صندوق النقد الدولي IMF والغرض منه تحقيق استقرار أسعار الصرف والإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي الدولي الجديد. حيث قام هذا الصندوق بمباشرة مهامه بعد 1947.
 - إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD والغرض منه هو مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب ثم مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية.
 - انبثاق فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية والتي بدأت بالاتفاقية متعددة الأطراف والمسماة ب (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة A General Agreement on Tariffs and Trade GATT) عام 1948
- انهيار نظام بريتونوودز أدى دخول أمريكا إلى حرب الفيتنام عام 1964 وحاجتها الكبيرة للمال من أجل تغطية مصاريف الحرب دفعها لطبع دولارات ورقية بدون رصيد ذهبي مقابل لتلك الدولارات كما أن كمية الدولارات في مصارف الدول الأخرى أصبحت تفوق الرصيد الذهبي الذي تملكه أمريكا وعليه أصبح هناك مشكلة ثقة بمقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تغطية الدولارات بالذهب عملاً بنظام بريتن وودز وبدأت بعض الدول في مطالبة الولايات المتحدة باستبدال مئات الملايين من الدولارات بالذهب مما أدى إلى هبوط مخزون الرصيد الذهبي الموجود في حوزة الولايات المتحدة حيث انخفض من 18 مليار \$ إلى 11 مليار \$ (1960 - 1970) وأصبحت مستحقات الدول اتجاه أمريكا تفوق ما لديها من رصيد ذهبي الشيء الذي طرح الكثير من التساؤلات فيما يخص قدرتها على تحويل الدولار إلى ذهب.

وخلال عامي 1965 و 1966 شهد الجنيه الإسترليني انتكاسة مما دفع الولايات المتحدة لعملية إنقاذه خوفاً من انعكاس ذلك على تنامي حركة المضاربة بالدولار، وأمام هذه الأوضاع المتأزمة في أسواق الصرف والحالة التي وصل إليها الدولار الأمريكي واحتياطياها الذهبي قامت أميركا بالتدخل لإصلاح الأوضاع وذلك بإقرار مجموعة من قرارات على لسان رئيسها ريتشارد نيكسون في 15/8/1971 (والتي تعرف بصدمة نيكسون) .

في 15 أوت 1971، أقر الرئيس ريتشارد نيكسون في خطابه للأمة تحت عنوان السياسات الاقتصادية الجديدة والتي تضمنت الآتي:

- 1- وقف تحويل الدولار إلى ذهب أي وقف التزاماتها الدولية.
 - 2- خفض الإنفاق العمومي والمساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة 10% .
 - 3- فرض ضريبة على السلع التي تدخل إلى أمريكا سعياً إلى رفع تنافسية السلع الأمريكية.
- ومعنى ذلك هو انهيار قاعدة الدولار التي قام عليها النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية مما اضطرت بعض الدول إلى تعويم عملاتها.
- رابعا: نظام أسعار الصرف المرنة (المعومة):

بعد انهيار نظام بريتون وودز، أصبح النظام النقدي الدولي يقوم على قاعدة (تعويم العملة)، أي جعل سعر صرف العملة المحلية مستقلاً عن العملات الأخرى في السوق العالمية، أي مرتبط بقوى العرض والطلب. مثلاً في مصر ترتبط العملة المصرية (الجنيه) بالدولار الأمريكي، وتعويمها يعني أن يتم تحديد سعر صرفها نتيجة (قوى العرض والطلب الدولي)، وليس لربطها بعملة معينة، وفي هذه المرحلة انتقل العالم الرأسمالي من مرحلة ثبات الأسعار إلى مرحلة تعويم العملة، ونبذت أغلب الدول الرأسمالية الصناعية فكرة (وضع أسعار تعادل ثابتة) وسادت فكرة جديدة مفادها أن أسعار الصرف المرنة المرتبطة بقوى العرض والطلب، يمكن أن تدير نظام النقد الدولي بقدر قليل من الذهب والاحتياطات الدولية.

وفي عام 1976 عقد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي مؤتمراً في جمايكا (اتفاقية جمايكا) تم فيه تعديل اتفاقية بروتون وودز، وتم وضع عدد من البنود الأساسية للنظام المالي الحديث، كان أهمها إلغاء السعر الرسمي للذهب ونزع الصفة النقدية عنه ومعاملته معاملة أي سلعة يتحدد سعره بناء على العرض والطلب. وتكوين وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي والتي تمثل نظام جديد للعملة الاحتياطية الدولية، أبتدعه صندوق النقد الدولي عام 1969، ويوفر هذا النظام نوعاً جديداً من النقود يعرف باسم (الذهب الورقي)، يستخدم في التجارة الخارجية بوصفه عملة دولية أولى ذات قوة قانونية، وتستخدم حقوق السحب الخاصة جنباً إلى جنب مع الذهب والدولار، كاحتياطيات نقدية دولية. علماً بأنه لا يحق للأفراد أو المنشآت الخاصة حيازة هذه الحقوق (الذهب الورقي)، وإنما تستخدم فقط في المعاملات التجارية الخارجية بين الحكومات أو بين البنوك المركزية.

ووفقاً لهذه القاعدة تضطلع السلطات النقدية في كل دولة بمسؤولية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من آثار التقلبات قصيرة الأجل لأسعار الصرف، ولكل سلطة نقدية حرية اختيار أية سياسة للتدخل وحرية تغيير تلك

السياسة في أي وقت تشاء ودون موافقة خارجية. وفي حالة إذا لم تتدخل السلطات النقدية على الإطلاق في سوق الصرف الأجنبي، فإنها تكون قد تركت أسعار الصرف حرة، وذلك باعتقادها أن التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق بصورة تلقائية، وذلك بترك عملاتها تتحدد بحرية وفقا لقوى السوق من خلال العرض والطلب عليها، شأنها شأن بقية السلع الموجودة في السوق، حيث ينخفض سعرها إذا ما انخفض الطلب على العرض، ويرتفع سعرها إذا زاد الطلب على العرض.

المحور الخامس: البنوك التجارية والبنك المركزي

أولاً: البنوك التجارية.

ثانياً: البنك المركزي.

المحور الخامس: البنوك التجارية والبنك المركزي

تمهيد:

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية، وتبعاً لذلك تختلف النظم البنكية من دولة لأخرى. ومن أجل إصدار النقود والتحكم في إدارتها لابد من وجود مؤسسات بنكية تقوم بهذا الدور، حيث نجد أن البنوك المركزية هي المسؤولة عن الإصدار النقدي وإدارته، وذلك من خلال جملة من الأدوات التي يسيطر من خلالها على نشاط وتوجهات البنوك التجارية، مشكلين في ذلك ما يسمى بالجهاز البنكي.

أولاً- البنوك التجارية:

تتبوأ البنوك التجارية مكانة بارزة ضمن اقتصاديات الدول، وتزداد هذه الأهمية بزيادة التطورات والتحولات التي يشهدها المحيط المالي الدولي، إذ تعد البنوك همزة وصل التي من خلالها يتم جمع الأموال المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة، أي إعادة توظيف هذه الموارد المالية وفق أفضل الصيغ، هذه الوظيفة جعلت من البنوك التجارية وسيط مالي أساسي وضروري في تحريك ودفع التنمية وتوسيع مجالات الاستثمار والتمويل

1- نشأة البنوك التجارية:

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حين قام بعض التجار والمرايين و الصاغة في أوروبا وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع، وذلك بمقابل إصدار شهادات إيداع اسمية وقامت هذه المؤسسات تدريجياً بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سداداً للمعاملات التجارية.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصاغة والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف، وقد أدى ذلك إلى إفلاس بعض هذه المؤسسات، مما دفع بعض المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية، ومنذ بداية القرن الثامن عشر وبفضل انتشار الثورة الصناعية في دول أوروبا برزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم، وقد تأسس العديد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها وتعددت فروعها، وكان لها أثر كبير في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات¹.

2- تعريف البنوك التجارية:

التعريف اللغوي: تعني كلمة بنك « bank,banque » التي أصلها الكلمة الإيطالية « banco » المصطبة و التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور هذا المعنى ليقصد به كلمة المنضدة و التي يتم عليها عد النقود و تبادلها، وفي النهاية أصبحت تعني المكان الذي توجد به المنضدة و يتم فيه المتاجرة بالنقود، و باللغة

¹ - رشاد العصار، رياض الحلبي، "النقود والبنوك"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص: 63.

العربية "مصرف" هي كلمة محدثة و جمعها مصارف و تعني المؤسسة المالية التي تتعامل بالاقراض و الاقراض¹.

التعريف الاقتصادي: تعددت تعريف البنوك التجارية ويمكن التطرق إلى أبرزها وفق الآتي:

"البنوك التجارية هي التي تتخصص في تلقي الودائع، ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المصرفية المكملة مثل شراء وبيع الأوراق المالية، وتحصيل الأوراق التجارية وخصم الكمبيالات وقبولها، وشراء وبيع العملة الأجنبية، وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتأجير الخزائن الحديدية².

البنوك التجارية هي: "مؤسسة تمارس عمليات الائتمان قصيرة الأجل (الإقراض والاقراض)، إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل، كما يقدم القروض لهم"³.

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن البنوك التجارية هي: "مؤسسات مالية تعمل على استقطاب ودائع العملاء لتوظيفها في عملية الإقراض مقابل معدلات الفائدة فهي تعمل على توفير التمويل لطالبي رؤوس الأموال".

3- خصائص البنوك التجارية

تتميز هذه البنوك بمجموعة من الخصائص نذكرها فيما يلي:

- مبدأ التدرج: تأتي البنوك التجارية في المرتبة الثانية في الجهاز المصرفي بعد البنك المركزي الذي يقوم بممارسة الرقابة عليها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية كحالة التضخم "الكساد".
- مبدأ التنوع: تتعدد وتنوع البنوك التجارية بقدر اتساع السوق النقدية وتعدد الأنشطة الاقتصادية.
- مبدأ تعدد الوظائف: تقوم هذه البنوك بالعديد من العمليات المتعلقة بقبول الودائع، منح القروض، خلق الائتمان، تمويل المشاريع، وتسيير الحسابات المصرفية للعملاء.

4- النظريات المفسرة لنشاط البنوك التجارية

تعتمد البنوك التجارية في نشاطها على أربع نظريات أساسية هي:

4-1- نظرية القروض التجارية:

تأثرت هذه النظرية بأفكار الاقتصادي ADSMITH حيث ترى هذه الأفكار أن عملية منح القروض تنقيد بالنقاط التالية:

- أن تكون القروض موسمية متكررة تتناسب مع تقلبات الأعمال وأسعار الفائدة.
- منح قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز سنة.

¹ - شاكروزي، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 24.

² - أحمد صلاح عطية، "محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشآت المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص: 12.

³ - ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي - المؤسسات النقدية البنوك التجارية، البنوك المركزية -"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص: 273.

- أن تكون بهذه القروض الطبيعة التجارية في التعامل.
- يتم التعامل بالأوراق التجارية في تنفيذ الصفقات.
- تكون المدة قصيرة للمحافظة على السيولة.

وتهدف هذه الأفكار للمحافظة على السيولة وتحقيق ضمانات كبرى للقروض وتدعيم المركز المالي للبنك وضمان حقوق المودعين وأرباح البنك.

4-2- نظرية التبدل:

تمثل هذه النظرية الصورة الأكثر عمومية حيث تهتم بتوسيع عمليات البنوك التجارية، فهي لا ترى في القروض أنها غير صالحة ولكنها تريد أن تستثمر البنوك التجارية في شراء السندات والأسهم أي استغلال الفرص الاستثمارية في السوق المفتوحة لتدعيم محفظة أوراقها المالية، وهكذا فإن مركز البنك التجاري لن يتأثر بمسحوبات العملاء. فإذا كان يتمتع بمرونة التبدل والتحويل والقدرة على بيع الأوراق المالية وخضم الأوراق التجارية أو تسييل بعض الأصول (إرجاع الأوراق المالية نقدا) للمحافظة على السيولة وتدعيم المركز المالي للبنك.

4-3- نظرية الدخل المتوقع:

تختلف هذه النظرية عن نظرية القروض التجارية في كونها تشجع القروض الطويلة الأجل أو القروض الاستثمارية وتبدأ هذه النظرية تحليلها من انتقاد النظرية الأولى (نظرية القروض التجارية) وخاصة فكرة السيولة من خلال إمكانيات التسديد، فليس هناك أي ضمان في أن بعض القروض وخاصة تلك المتعلقة بتجارة السلع أنها تحقق إمكانيات للسداد في المواعيد المقررة، فلا يمكن توفير ضمان يؤكد بيع السلع ناهيك عن مخاطر الإفلاس وتقلبات الأسعار و مخاطر التضخم. وعليه فالأمر المهم في هذه النظرية هو ان منح القروض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية المشروع ومقدار الدخل المتوقع منه، وعلى أساس هذه الدراسة يتم منح القرض من طرف البنك التجاري أو رفضه له.

4-4- نظرية إدارة الخصوم:

تختلف هذه النظرية عن النظريات السابقة في كونها تركز الاهتمام على تبرير نشاط البنوك التجارية على جانب الخصوم لميزانية البنك، فالبنك التجاري دائما في وضعية حرجة بين تحقيق أقصى ربح ممكن عن طريق توظيف الودائع تحت الطلب و استثمارها للاستفادة من عوائد القروض وبين المحافظة على السيولة النقدية لمواجهة طلبات الزبائن للحفاظ على الثقة التي يصنعها العميل في البنك، فالبنك الناجح هو البنك الذي يتبع سياسة فعالة في التوفيق بين مواجهة طلبات السحب من جانب المودعين واستغلال هذه الودائع لتحقيق رغبات طالبي القروض (المستثمرين) لتحقيق أقصى الأرباح.

5- وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بمجموعة من الوظائف والخدمات البنكية هي:

5-1 الحساب البنكي: عندما يتنازل شخص ما على مبلغ معين من النقود للبنك التجاري في شكل وديعة فإن البنك يقوم بفتح حساب جاري بقيمة هذه الوديعة لصالح صاحبها. ويحق لهذا الشخص أن يسحب من هذا الحساب عند الحاجة (ودائع تحت الطلب)، وميزة الحساب البنكي بالنسبة لصاحب الوديعة أنه يستفيد من دفتر شيكات يسهل له المعاملات التي يجريها مع الغير كما يمكنه أن يستفيد من سعر فائدة يتلقاها من قبل البنك حسب نوعية الوديعة (وديعة لأجل). أما بالنسبة للبنك التجاري فإن الوديعة التي يتلقاها توفر له سيولة تمكنه من منح القروض لمن هم بحاجة إليها مقابل سعر فائدة يتلقاها البنك التجاري من المقترضين.

5-2 الوظيفة الائتمانية: إن كلمة ائتمان تعني منح الثقة فعندما يمنح البنك التجاري الأشخاص المتعاملين معه ائتماناً، معنى ذلك أنه يثق في المقدرة المالية لهؤلاء الأشخاص فيقدم لهم الأموال أو الضمانات قبل الغير وأهم النماذج التي يتخذها الائتمان هي:

أ- القرض النقدي: يقوم البنك التجاري بتقديم قروض لعميله في شكل نقود قانونية وهذا بموجب عقد يبرم بينهما، تحدد فيه أسعار الفائدة وكذلك كيفية الدفع أو التسديد أي هل يتم التسديد دفعة واحدة أو على أقساط.

ب- فتح الاعتماد: في هذه الحالة لا يقدم البنك التجاري إلى عميله الأموال بطريقة مباشرة وإنما يقوم بفتح حساب لصالح عميله في حدود المبلغ المتفق عليه، والعميل ليس ملزماً بالسحب من هذا الحساب لكنه متى احتاج إلى الأموال يمكنه السحب من الحساب ويتعين عليه دفع فوائد مقابل ذلك وتحسب هذه الفوائد من تاريخ السحب وليس من تاريخ فتح الحساب.

ج- عملية الخصم: يقصد بعملية الخصم، قبول البنك التجاري للأوراق التجارية التي لم يحن تاريخ استحقاقها بعد. أي أنه يقدم خدمات للأفراد الذين بحوزتهم هذه الأوراق والذين هم بحاجة إلى سيولة نقدية مقابل فائدة يتلقاها البنك تسمى بسعر أو معدل الخصم، وعليه يحل البنك التجاري في الدائنين محل صاحب الورقة (أوراق مالية مثلاً: أسهم و سندات).

5-3 وظيفة الاستثمارات: وهي عبارة عن قروض طويلة الأجل و أهم أشكالها 'العقد الإيجاري' ظهرت فكرة هذا العقد حديثاً في الو.م.أ ثم انتشرت في بقية دول العالم، ومفهوم العقد الإيجاري يتلخص فيما يلي:

عندما يحتاج مشروع ما للآلات والتجهيزات ولا يملك الأموال اللازمة لشراء هذه الآلات يتصل بأحد البنوك التجارية ويقوم هذا الأخير بشراء هذه التجهيزات ويتنازل عنها لصاحب المشروع مقابل إيجار سنوي يدفعه صاحب المشروع للبنك خلال مدة معينة متفق عليها، وعند انتهاء هذه المدة يحق للبنك أن يبيع هذه التجهيزات إلى مشروع آخر. أو ان يبيعها إلى نفس المشروع كما يمكنه أن يمدد في فترة الإيجار وذلك بسعر إيجاري أقل من السعر الأول، وتتمثل الأهمية الاقتصادية لهذا النوع من التعامل في تمكين المستثمرين من تحقيق مشاريعهم دون الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة لشراء التجهيزات كما يمكن أن تكون الوظيفة الاستثمارية في شكل شراء أوراق مالية كالأسهم والسندات.

5-1- تسهيل معاملات التجارة الخارجية:

تتعرض عملية التصدير والاستيراد للعديد من المشاكل سواء بالنسبة للمورد أو بالنسبة للمصدر ويمكن للبنوك التجارية أن تتدخل للتغلب على هذه المشاكل بحيث يأخذ هذا التدخل الأشكال التالية:

أ- **التحصيل المستندي:** وفيه يقدم البائع أو المصدر الكمبيالة (وهي ورقة تجارية مدتها الزمنية سنة واحدة فأقل معناه لا تتجاوز سنة). الحاصل عليها من قبل المستورد مع المستندات اللازمة لتسليم البضاعة لبنكه فيقوم البنك التجاري التابع للمصدر بالاتصال إما بالمستورد مباشرة أو ببنكه التجاري ليحصل على قيمة الكمبيالة مقابل تنازله على المستندات و التي تمكن المستورد من تسليمه للبضاعة.

ب- **خصم الكمبيالة المستندية:** وفي هذا النوع من التدخل يتقدم البائع أو المصدر إلى بنكه التجاري ليخصم له قيمة الكمبيالة ويتنازل بالمقابل على مستندات الصفقة التجارية. وفي هذه الحالة فإن البنك التجاري التابع للمصدر يحل في الدائنين محل المصدر حيث ينتظر آجال استحقاق الكمبيالة ليعود إلى المستورد أو إلى بنكه التجاري ليقبض قيمة الكمبيالة مقابل تنازله على المستندات اللازمة لتسليم البضاعة.

ج- **الاعتماد المستندي:** وفي هذا النوع من التعامل يشترط المصدر من المستورد أن يتدخل البنك التجاري التابع للمستورد ليقدم ضمانا على الكمبيالة الصادرة من قبل المستورد أو لفتح له حسابا لديه.

6- **ميزانية البنك التجاري:** يمكن تلخيص ميزانية البنك التجاري بالشكل الآتي:

الجدول رقم (05): ميزانية البنك التجاري

الأصول (الموجودات)	الخصوم (الموارد)
- النقود السائلة	- رأس المال المدفوع
- حافظة الأوراق المالية	- الأرباح غير الموزعة
1- أدونات الخزينة	- القروض من المصارف التي يقترضها البنك
2- أوراق تجارية مضمومة	من أطراف أخرى
3- أوراق مالية	- الودائع
- السلف والقروض التي يقدمها البنك التجاري للأفراد	1- الودائع التجارية
أو الهيئات الحكومية والشركات	2- الودائع الثابتة
- الأصول الثابتة	3- ودائع التوفير

المصدر: خليل هادي، البنوك التجارية، وظائفها، خلق الائتمان، كلية إدارة الأعمال، جامعة المنارة، ص10، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://manara.edu.sy> تاريخ الاطلاع: 2021/12/08

من خلال الجدول يتضح أن ميزانية البنك التجاري تحتوي على جانبي الأصول والخصوم ويتضمن كل منهما عناصر كمايلي:

أ- جانب الأصول: يحتوي على البنود الآتية:

- النقود السائلة: تحتفظ البنوك بجزء من النقود السائلة في خزانتها لمقابلة الفروق التي تنشأ بين كمية الإيداع وكمية السحب والتي قد تكون موجبة أحيانا أو سالبة أحيانا وهي أقل الأصول ربحية ولكنها تمثل سيولة البنك لمواجهة الزيادة في السحب.

- حافظة الأوراق المالية: حيث يحتفظ البنك التجاري بمجموعة من الأوراق المالية والتجارية التي تستحق الدفع في آجال معينة ومن أهم هذه الأوراق: سندات الخزينة، الأوراق التجارية، الأسهم والسندات.

- السلف والقروض: تبتعد البنوك عادة عن القروض طويلة الأجل وتكتفي بالمتوسطة الأجل التي لا يتعدى مداها سنتين وتكون بضمان عيني أو شخصي وهي من المجالات الرئيسية لعمل البنوك

- الأصول الثابتة: تعتبر ضرورية لممارسة البنك لعمله مثل: المباني والمعدات والأدوات التي يستخدمها وهي من أقلها إدرارا للربح بحيث لا يمكن تحويلها إلى نقود إلا بعد تصفية البنك وتوقفه عن العمل

ب- جانب الخصوم:

يتضمن ما يلي:

- رأس المال المدفوع: وهو مجموع المبالغ المدفوعة من طرف أصحاب البنك والمساهمين.

- الأرباح غير الموزعة: وتمثل المبالغ التي تم استقطاعها من الأرباح خلال السنوات السابقة.

- القروض من المصارف الأخرى: فقد تلجأ البنوك التجارية للاقتراض من بعضها إذا عجزت مواردها الذاتية عن تمويل هذه العمليات بالكامل وتفضل البنوك الاقتراض مع بعضها البعض قبل اللجوء إلى البنك المركزي بسبب انخفاض سعر الفائدة على هذه القروض كما أنها قصيرة الأجل لكن إذا عجزت البنوك التجارية الأخرى عن تلبية أو رفضه كأداة لمراقبة الائتمان وذلك حسب الوضع الاقتصادي السائد.
- الودائع بمختلف أنواعها.

ثانيا - البنوك المركزية:

يقتضي تطبيق السياسة النقدية وجود هيئة مشرفة تتولى تحديد الأهداف وتوفير الوسائل للوصول إلى التحكم الفعال في العرض النقدي و تأطير الائتمان؛ الذين يعدان من أهم أهداف السياسة النقدية. ويعتبر البنك المركزي عادة، تلك الهيئة المشرفة على وضع وتطبيق السياسة النقدية، إذ يعتبر أهم المؤسسات المالية ويأتي على رأس النظام البنكي ويمثل الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي، فضلا عن كونه أداة إشراف ورقابة على الجهاز البنكي.

1- نشأة وتطور البنوك المركزية:

تعتبر الصيرفة المركزية حديثة النشأة إذا ما قورنت بالبنوك التجارية، فلم تظهر البنوك المركزية بصيغتها الحالية بل بدأت في أول أمرها بنوك تجارية، أين كانت الحكومة تعطي أحد البنوك التجارية موقعا متميزا بإصدار العملة الوطنية وفتح حساباتها لديه، أو كانت تعطيه حقا للإشراف على إصدار وتنظيم العمليات النقدية وتأمين احتياجات الدولة من الأموال؛ أي كانت هذه هي مهام البنك المركزي، في حين تأمين احتياجات الدولة المالية موكلة للبنك التجاري.

ويعد البنك السويدي أول بنك مركزي في العالم تم تأسيسه عام 1668 أخذ مهمة إصدار النقد مقابل تقديم القروض للدولة، لكن تأسيس بنك إنجلترا عام 1694 على شكل شركة خاصة بمرسوم ملكي لغرض منح القروض للدولة مقابل حصوله على حق إصدار النقد بمثابة أول بنك مركزي له الخبرة في الصيرفة المركزية، وقد تطورت وظائف بنك إنجلترا ليشراف على الإصدار ويقوم بوظيفة المقاصة بين البنوك التجارية وتسوية حساباتها.

وفي عام 1800 تأسس بنك فرنسا مشاركة بين الدولة والقطاع الخاص حيث أخذت الدولة على عاتقها تعيين المحافظ ونائبه، أما القطاع الخاص يعين مجلس الإدارة. وفي هولندا تأسس البنك الهولندي عام 1814 لتوحيد أنماط العملة وزيادة حجم الثقة بالعملة الهولندية، وفي الدانمرك تأسس البنك الدانماركي عام 1817 وأعطى مهمة إصدار النقد.

أما في ألمانيا فكان 33 مصرفا يصدرن النقد الألماني، لكن الإمبراطورية الألمانية كانت قد أعطت بنك بروسيا الذي سمي بنك الرايخ حقا للإصدار والإشراف على النقد الوطني وتمويل الدولة وذلك في نهاية القرن التاسع عشر.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تأسس البنك المركزي عام 1914 بعد أن كانت عدة بنوك يصدرن النقد، ويشرف على الإصدار مجلس احتياطي اتحادي يعين ثلاثة من أعضائه من قبل رئيس الجمهورية والآخر يعين من قبل البنوك.

أما في الدول العربية فكان أول بنك مركزي تم تأسيسه في العراق عام 1947 وهو البنك المركزي العراقي، ثم بنك سوريا المركزي عام 1953، أما في الجزائر فقد تم تأسيس بنك الجزائر عام 1962.

2- تعريف البنك المركزي:

لقد اختلف الاقتصاديون في إعطاء تعريف موحد للبنك المركزي، غير أن أي تعريف له يشتق من وظائفه؛ التي تختلف من دولة إلى أخرى وتتطور من زمن لآخر. ويمكن تحديد ماهيته من جملة الخصائص المجتمعة فيه كشخصية معنوية أو مؤسسة نقدية مركزية تتربع على قمة الجهاز البنكي تهدف إلى تدعيم النظام النقدي والاقتصادي في الدولة ونظرا لأهمية هذا الهدف، فإنه يدخل ضمن قطاع السيادة حيث يجب أن يكون مملوكا للدولة التي تقوم بالإشراف والرقابة عليه، وفي البلدان التي لا تكون فيها هذه البنوك مملوكة بالكامل للدولة، فإن هذه الأخيرة تخضعها لرقابتها.¹

ومع اختلاف الاقتصاديين في تعريف البنك المركزي، فإننا نرى أن التعريف التالي للباحث حازم الببلاوي يعد شاملا: "البنك المركزي هو المؤسسة التي تشرف على شؤون النقد، لذلك فإن علاقتها بالحكومة كبيرة جدا؛ لأنه يمثل الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية وبوجه خاص في السياسة النقدية، وهو أيضا وثيق الصلة بالبنوك التجارية؛ حيث يقوم بالرقابة والإشراف على نشاطاتها".² وتطلق أسماء أخرى على البنك المركزي مثل: البنك الاحتياطي، البنك الوطني أو الأهلي، بنك الدولة، وبنك الإصدار.

وقد عرّف البنك المركزي بأنه: "المؤسسة المالية الوطنية التي تمارس الرقابة على الجوانب الرئيسية في النظام المالي، وتقوم بأنشطة كإصدار العملة وإدارة احتياطات الدولة من العملة الصعبة وإجراء المعاملات مع صندوق النقد الدولي وتوفير الائتمان لشركات الإيداع الأخرى. وفي بعض الدول تقبل البنوك المركزية ودائع من شركات غير مالية أو توفر الائتمان لشركات غير مالية، ولا توجد بنوك مركزية في عدد قليل من الدول؛ التي تعتمد على شركات الإيداع الأخرى في إجراء عمليات العملة والاحتياطي".³

واستنادا إلى ما يشير إليه دليل الإحصاءات النقدية والمالية عند اعتماده للتصنيف القطاعي للشركات المالية، فإن قطاع السلطة النقدية يشتمل على قطاعات فرعية ممثلة في البنك المركزي، مجالس (سلطات) العملة والوكالات التابعة للحكومة. وإن كان في الحقيقة مصطلح البنك المركزي ومصطلح السلطة النقدية قد يعبران عن نفس الشيء، إلا أنه يمكن أن يكون مصطلح السلطة النقدية أشمل من مصطلح البنك المركزي،

¹ - طلعت عبد الحميد، "الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة"، ط01، المتحدة للإعلان الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 35.

² - حازم الببلاوي، "نظرية النقود"، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 58.

³ - صندوق النقد الدولي، "دليل الإحصاءات النقدية والمالية"، أكتوبر 2000، ص: 17.

وعندها لا يكون البنك المركزي متحملا للمسؤولية الكاملة لكل المهام والوظائف الخاصة بالسلطة النقدية، كما كان سائدا في بريطانيا قبل 1997. (للاشارة، يعتبر مجلس النقد والقرض السلطة النقدية في الجزائر). ويعتبر البنك المركزي المسؤول الأول على إدارة النقود ولكونه المؤسسة المصرفية الوحيدة التي تتركز على إصدار النقد وتأمين الاحتياطي المالي للدولة والسيولة للمصارف، والذي يعود السبب الرئيسي لإنشائه إلى تدخل الحكومات في جميع النشاطات الاقتصادية ورغبتها في الحفاظ على الاستقرار النقدي وإدارة عمليات الإصدار وضمان قابلية تحويل العملات الوطنية.¹

ويعرف البنك المركزي على أنه السلطة النقدية التي تهيمن وتشرف على الجهاز البنكي، فهو مؤسسة مالية تنشئها الدولة لتتولى عملية الإشراف والتوجيه والرقابة على ذلك الجهاز، وهو يتميز عن غيره من المؤسسات المالية بمجموعة من الخصائص:² فهو يتعدى دور البنك العادي من بنك قادر على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية (أو العكس) إلى كونه بنك الحكومة الذي يقع على قمة الجهاز البنكي، وبذلك يمنح له امتياز إصدار النقود القانونية وحق التصرف في العمليات والشؤون النقدية و الائتمانية للإقتصاد ككل.

وقد برزت الحاجة إلى إنشاء البنوك المركزية إلى تنظيم النشاط البنكي ومراقبة أعمال البنوك خاصة فيما يتعلق بإفراطها في إصدار النقود، والذي عادة ما قد يتسبب في إنهيار البنوك وبالتالي حدوث أزمات بنكية ومالية.

3- خصائص البنوك المركزية: من أهم خصائص البنوك المركزية مايلي:³

- البنك المركزي مؤسسة نقدية تخلق النقود القانونية وتسيطر على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد القومي.
- البنك المركزي يقع على قمة الجهاز البنكي وتقوم بمراقبة البنوك التجارية.
- يوجد بنك مركزي واحد في كل دولة يصدر النقود ويشرف على الائتمان.
- النقود التي يصدرها البنك المركزي مقبولة من جميع الأفراد كوسيط للتبادل وتمثل قمة السيولة.
- أهداف البنك المركزي يغلب عليها الطابع القومي والمصلحة العامة مثل مد الأسواق بالنقود والسيطرة على كميتها.

- البنوك المركزية قد تكون مملوكة بالكامل للحكومة، وإذا أخذت شكل شركة مساهمة فإن الحكومة تمتلك الجزء الأكبر من أسهمها وذلك لأهمية هذه البنوك.

4- وظائف البنك المركزي:

يلعب البنك المركزي دورا هاما في التأثير على كافة أوجه النشاط الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والائتمانية، وذلك من خلال الوظائف التي يقوم بها، والتي نذكر منها ما يلي.

¹ - إبراهيم النور، "النقود والبنوك والإقتصاد"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مصر، 2004، ص: 67.

² - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

³ - Didier Vitrac, « Marches financiers :investir en bourse avec succes », 3eme edition, gualino, 2004

أ- وظيفة إصدار وتنظيم النقد:

تعتبر من أهم وأقدم الوظائف التي يمارسها البنك المركزي، فهو يعتبر محتكراً لعملية إصدار البنكنوت الأوراق النقدية، وهو في ذلك خاضع لقيود قانونية متعددة والغرض من تنظيم وضبط إصدار أوراق النقد هو ربط عملية الإصدار بحاجة المعاملات الاقتصادية ومستويات النشاط الاقتصادي والإصدار النقدي هو العملية التي يقوم بها البنك المركزي من خلال وضع نقود قانونية بحوزة الإقتصاد ككل ويتجسد ذلك مادياً وفنياً في طبع ورقة النقد أو ما يسمى بورق البنكنوت ووضعها في التداول، حيث في بداية العمل البنكي كان هناك أكثر من بنك يقوم بعملية الإصدار، ومع التكور البنكي الحاصل تركزت هذه الوظيفة في بنك واحد ويعود السبب في ذلك إلى:¹

- اكتساب النقود المصدرة مكانة عالية لدى جمهور المتعاملين وزيادة ثقته في قيمتها.
- تمكين البنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق التأثير في حجم الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية مقابل ودائعها
- إن تركيز عملية الإصدار النقدي في بنك واحد يقدم ضماناً أكبر ضد الإفراط في إصدار الأوراق النقدية الذي قد ينتج عن تعدد بنوك الإصدار
- وقد اتبعت البنوك المركزية عدة أنظمة للإصدار، منها: نظام الغطاء الذهبي الكامل؛ أي أن يغطي الذهب كل النقود المصدرة، نظام الغطاء الذهبي النسبي؛ إذ يحتفظ بنسبة من الذهب لا يقل عنها ويقوم بتغطية باقي أوراق النقد بالأصول الأخرى، ونظام الغطاء الذهبي الجزئي؛ إذ يغطي الإصدار بمختلف الأصول وما بقي يغطى بالذهب، ونظام الإصدار الحر، وفيه ترفع القيود الخاصة بنوعية الغطاء، ما دام الإصدار مغطى بأي نوع من الأصول. ويعاب على الأنظمة الثلاث الأولى عدم المرونة، كما يعاب على النظام الرابع أنه قد يؤدي إلى التماهي في إصدار النقود.

ب- بنك ووكيل ومستشار الحكومة:

يعتبر البنك المركزي أداة في يد الحكومة لتنفيذ السياسة النقدية، إذ يقوم بمسك حساباتها، إقراض الحكومة عند الضرورة، تقديم المشورة لها في السياسات الواجب إتباعها لمواجهة الظروف المختلفة، إصدار وتنظيم حركة القروض العامة وتنظيم المدفوعات الحكومية، كما يتولى معاملات الحكومة مع الخارج، بالإضافة إلى أنه يمثل الحكومة لدى الهيئات والمؤسسات المالية الدولية ويدير العلاقات باسم الحكومة معها.

ت- بنك البنوك:

يقوم البنك المركزي بوصفه بنك البنوك بعدة مهام منها : الاحتفاظ بأرصدة البنوك، تسوية المعاملات بين البنوك التجارية (المقاصة) ، مساعدة البنوك التجارية على زيادة السيولة لديها، تقديم القروض للبنوك الأخرى (الملجأ الأخير للإقراض)، التفتيش عن البنوك (سلامة مراكزها المالية)، كما يقوم البنك المركزي بتقديم

¹ - أحمد علي دغيم، "اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد"، مكتبة مديولي، مصر، ص: 122.

خدمة الأخطار البنكية (مركزية المخاطر)؛ إذ يقدم هذه الخدمة للبنوك المرخصة ليسهل عليها اتخاذ القرار السليم في مجال منح الائتمان لعملائها، وذلك بتقديم المعلومات بالقيمة الموحدة أو الإجمالية لمخاطر العميل¹.
ث- التحكم في عرض النقود والرقابة على الائتمان:

يقوم البنك المركزي بهذه الوظيفة من خلال احتكاره لوظيفة الإصدار النقدي ومن خلال رقابته وإشرافه على البنوك التجارية وإدارته للسياسة النقدية.

وتختلف الأدوار التي يقوم بها البنك المركزي، رغم تشابه وظائفه في كثير من الدول، ونقصد بدور البنك المركزي ذلك الإطار التنفيذي الذي يتحرك فيه. ففي حين يقوم البنك المركزي في الدول المتقدمة بوظائف تنظيمية تتعلق بالجهاز المصرفي، الكتلة النقدية، استقرار الأسعار، وقابلية تحويل العملة، نجد أن البنك المركزي في الدول النامية يتحمل مسؤوليات أكبر؛ نظرا لاختلاف الإطار الذي يعمل ضمنه والمرتبط بأوضاع البناء الاقتصادي وخصائص الأنظمة المصرفية السائدة². وعلى ذلك يقوم البنك المركزي في الدول النامية بدورين اثنين أحدهما أساسي؛ يتمثل في التنظيم والرقابة، وهو لا يختلف عما هو عليه الحال في الدول المتقدمة، والآخر تنموي، ومن أهم دعاة هذا الدور التنموي بعض الاقتصاديين في أمريكا اللاتينية ومن أهم المظاهر المبرزة لدور البنك المركزي في التنمية الاقتصادية³ : إقامة وتطوير أسواق رأس المال والنقد المحلية بما يلائم عملية التنمية، تشجيع الادخار وتحفيز الاستثمار ، فضلا عن تدخله في عملية تمويل التنمية، سواء بشكل مباشر أو عن طريق تأسيس بعض الهيئات والمؤسسات الائتمانية المتخصصة في تمويل التنمية كالبنوك المتخصصة) التي تعمل على توفير الائتمان المتخصص.

5- ميزانية البنك المركزي:

للبنك المركزي ميزانيته الخاصة به تتألف من جانب الموجودات وجانب المطلوبات وتضم التزامات البنك اتجاه الغير والتزاماته اتجاه الحكومة أي رأس المال والاحتياط ويمكن إعطاء الشكل العام لميزانية البنك المركزي من خلال الجدول الآتي:

¹ - صلاح الدين السبيسي، "نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية"، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص: 218.

² - محمود حسين، "اقتصاديات النقود والبنوك ومداخل النظم المصرفية في البلدان النامية والاقتصاد الإسلامي"، الدار الجامعية مصر 2002، ص: 202.

³ - زياد سليم محمود محفوظ أحمد، "جودة الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر ، عمان، 2000، ص: 190.

الجدول رقم (06): ميزانية البنك المركزي

أصول	خصوم
1-الذهب والديون على الخارج	1- أوراق نقدية في التداول
-الذهب	2- حسابات دائنة خارجية
-التسيير تحت الطلب في الخارج	-حسابات البنوك، المؤسسات والأشخاص الأجنبية
-التسبيقات إلى صندوق واستقرار الصرف	-حساب خاص لصندوق استقرار الصرف
-الحصول على حقوق السحب الخاصة	3-حساب جاري للخرينة العامة
2- ديون على الخزينة العامة	4-الحسابات الدائنة للوحدات المالية
-نقود معدنية	-حسابات جارية للمؤسسات المرغوبة في تكوين
-حسابات جارية للبريد	احتياطات اجبارية
-مساعداة للخرينة	-التزامات ناتجة عن التدخل في السوق النقدي
3- الديون المترتبة على عمليات إعادة التمويل	5- احتياطات لإعادة تقييم الأصول العامة من
-سندات مخصومة	الذهب
-سندات مشتراة في السوق النقدي	6- رأسمال وأصول الاحتياط
-قروض مقابل سندات	
-سندات في طريق الاستحقاق	

المصدر: بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص105

إن ميزانية البنك المركزي تقدم لنا معلومات كثيرة عن طبيعة ووظائف البنك المركزي، ويمكن إيضاح هذا من خلال بنودها

أ- **جانب الأصول:** تمثل عناصر أصول البنك المركزي مصادر القاعدة النقدية (مقابلات الكتلة النقدية)، الأمر الذي يضفي أهمية كبيرة لجانب الأصول لأنه يتكون من الأصول الخارجية أو الاحتياطات الدولية المتكونة من الذهب والعملات الأجنبية، الأوراق المالية الحكومية مثل السندات الحكومية، القروض الممنوحة للحكومة أو للبنوك التجارية، إضافة إلى أصول أخرى خاصة بالديون المترتبة على عمليات إعادة التمويل.

ب- **جانب الخصوم:** يتسم هذا الجانب بأهمية ملحوظة كونه يتضمن مكونات القاعدة النقدية التي تؤدي دور محوري في مكونات عرض القيود أو ما يسمى بالكتلة النقدية لأنه يحتوي على العملة في التداول، إضافة إلى الاحتياطات الكلية التي تتكون من العملة في خزانة البنوك وودائع البنوك لدى البنك المركزي أو الودائع الحكومية و خصوم أخرى تسهل ودائع أو حسابات البنوك المركزية الأخرى من أجل إتمام

عملية المدفوعات الدولية بين البلد و العالم الخارجي (الالتزامات الخارجية)، و كذلك قد تشمل إعادة تقييم الأصول الخارجية و حقوق السحب الخاصة.

**المحور السادس: إنشاء نقود الودائع والمضاعف
النقدي.**

أولاً: إنشاء نقود الودائع بواسطة البنوك التجارية.

ثانياً: محددات إنشاء نقود الودائع.

ثالثاً: المضاعف النقدي.

المحور السادس: إنشاء نقود الودائع والمضاعف النقدي.

أولاً: عملية خلق النقود بواسطة البنوك التجارية

في البداية سنتعرض إلى مفهوم عملية خلق النقود ثم نعالج حالات خلق النقود عند البنك التجاري.

1- خلق وإتلاف النقود بواسطة بنك تجاري واحد:

تتم عملية خلق النقود من طرف البنوك التجارية، وهي عبارة عن نقود كتابية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولها حقيقة¹. وحسب الاقتصادي الفرنسي برجر P.BERGER فإن العملية ترتكز على نقدوية (monétiser) الديون ويمكن للبنك التجاري أن يخلق النقود عندما يمتلك ثلاثة نماذج من الأصول القروض للاقتصاد، الديون على الخارج، الديون على الخزينة.

1-1 القروض للأفراد والمؤسسات:

يمكن للبنك التجاري أن يخلق النقود انطلاقاً من القروض التي يمنحها للأفراد والمؤسسات، فعندما يقوم البنك التجاري بخصم ورقة تجارية كمبيالة مثلاً لأحد العملاء، فهذه العملية تمثل بيع النقد بورقة تجارية أو عملية شراء الورقة التجارية بالنقد التي تعتبر ديناً على العميل، وقيمتها تظهر في أصول البنك ضمن ديون محفظة السندات بينما خلق النقد الإئتماني المقابل للورقة سوف يظهر في خصوم البنك هذا في حالة افتراض وجود بنك واحد، وتسجل قيمة الكمبيالة في حساب العميل مع خصم العمولة طبعاً، وهذا يبين كيف يستطيع البنك التجاري أن يخلق النقود عندما يقوم بتسديد قيمة شراء الكمبيالة بواسطة تسجيل قيد في الجانب الدائن من حساب العميل².

1-2 الديون على الخارج أو العملات الأجنبية:

يستطيع البنك التجاري أن يخلق النقد عندما يتلقى عملات أجنبية من شخص، فيقوم بتقديم مقابلها بالعملة المحلية، فالنقد الأجنبي يعتبر أصلاً مثل باقي الأصول الحقيقية التي يقوم البنك من خلالها بعملية خلق النقود.

1-3 الديون على الخزينة:

يمكن للبنك التجاري أن يخلق النقد أيضاً عندما يكتب بسندات الخزينة العامة بشكل مباشر وإما بشكل غير مباشر عندما يقوم حاملو السندات بخصمها لدى البنك التجاري فيشتريها مقابل إصداره النقد الضروري لإجراء تلك العملية، وبالإضافة إلى خلق النقد بواسطة البنك مقابل الحصول على أصول غير نقدية فقد يقوم البنك بتقديم قرض لفرد أو مؤسسة.

¹ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 45.

² - P.BERGER . la monnaie et ses mécanismes , Que sais je ? opcit p18.

يتضح مما تقدم أن خلق النقد بواسطة البنك الوحيد يتم عندما يتحصل هذا الأخير على أصول غير نقدية أي أصول حقيقية أو مالية، وقيمة هذه الأصول تظهر في موجودات البنك وقيمة النقد الذي تم خلقه تظهر في إلتزاماته، ولذلك قال برجر كما ذكرنا أن البنك يخلق النقد عندما يحول الأصول غير النقدية إلى نقد، ويبدو واضحا من خلال المبدأ الإنجليزي المشهور أن القروض تنشأ الودائع "Loans make deposits" لأنه في أغلب الأحوال نجد المستفيد من القرض يستخدمه بعد وضعه في حساب جاري لكي يستعمل للتسديد بواسطة الشيكات المسحوبة على هذا البنك، والشيكات المسحوبة توضع بدورها في حسابات المستفيدين، وهذه الشيكات تؤدي إلى خلق ودائع جديدة، ويستمر البنك في عملياته الإقراضية بحيث تتضاعف القروض المتولدة عن عملية القرض الأولى¹.

هذه الآلية تكون في الاتجاه المعاكس عندما يحصل إلتلاف للنقد عند قيام المصرف بتحصيل قيمة الأصول المالية المذكورة في محفظة سندات، ولكن ما تجدر الإشارة إليه أن عملية خلق النقود تكون أكبر من عمليات إلتافها، وهذا ما يوضح النمو في الكتلة النقدية، والمصرف الوحيد يوجد استثناء في وضعية جيدة لأنه لكونه الوحيد لا يواجه مشكلة سيولة، أما عندما تتعدد البنوك فالأمر يختلف.

2- خلق النقود بواسطة البنوك التجارية:

في النظام النقدي الذي يضم مجموعة من البنوك تظهر مشكلة التحويل الضروري بين نقد مصرف ونقد مصرف آخر، يتطلب حلها بتطبيق آلية المقاصة، هذه الآلية تفرض أن يتدخل البنك المركزي كوسيط بين كافة البنوك، ويصدر البنك المركزي نقده الخاص (النقد المركزي) على شكل أوراق أو حسابات جارية يفتحها للبنوك التجارية والخزينة وبعض الأعوان الاقتصاديين غير الماليين.

يتوجب على البنوك أن تمتلك نقد البنك المركزي لكي تغطي بعض الحاجات مثل:

- حاجات مرتبطة بممارسة البنك التجاري نشاطه وخاصة لتأمين عمليات المقاصة بين البنوك بواسطة حساباتها الدائنة لدى البنك المركزي من جهة، ولتلبية طلبات السحب المنتظرة من أصحاب الودائع بالأوراق النقدية من جهة أخرى.

- حاجات ناتجة عن القيود المفروضة بواسطة أدوات السياسة النقدية مثل الاحتياطات الإلزامية، بحيث تفرض السلطات النقدية على البنوك إيداع مبالغ محددة في حساباتها الجارية لدى البنك المركزي وفي حالة عملية خلق النقود بواسطة النظام المصرفي أو تعدد البنوك التجارية فإنها تنقسم إلى حالتين:

أ- حالة الاحتياطي النقدي الكامل:

في هذه الوضعية وهي احتفاظ البنك التجاري باحتياطي نقدي كامل يغطي الوديعة بأكملها، لن يتمكن البنك التجاري من خلق أي وديعة جديدة، وهذه الحالة يظهر فيها البنك في شكل وسيط يتلقى مدخرات الأفراد

¹- P.BERGER . la monnaie et ses mécanismes , Que sais je ? opcit p18.

على شكل ودائع، وتصبح قيمتها من أصوله ولا تتعدى العملية من كونها مجرد نقل لنفس المبلغ من التداول إلى خزانة البنك، ولم تطرأ أية إضافة إلى حجم الكتلة النقدية المتداولة، لذلك لا يمكن تصور أن يكون هناك توسع مضاعف أو إنكماش في حجم الودائع التي يلتزم بها¹.

ب- خلق النقود في حالة الاحتياطي النقدي الجزئي:

إن احتفاظ البنك التجاري باحتياطي نقدي كامل هو افتراض بعيد عن الواقع، وذلك لأن غالبية أصحاب الودائع لن يتقدموا لسحب ودائعهم مرة واحدة أو في وقت واحد، وفي الوقت الذي يتقدم فيه أشخاص لسحب جزء من ودائعهم أو كلها، يتقدم أشخاص آخرون لإيداع أموالهم، وهكذا فإن عمليات الإيداع اليومية تغطي عمليات السحب اليومية ومتى حدثت ظروف استثنائية غير متوقعة فبإمكان البنك التجاري أن يلجأ إلى البنك المركزي طالبا قروضا مباشرة أو إعادة خصم أوراق تجارية للحصول على قيمتها نقدا، ولهذا فالبنك مطالب بالاحتفاظ باحتياطيات من نقد البنك المركزي، هذه الاحتياطيات الضرورية تتحدد بواسطة المعدل الحدي للأرصدة النقدية، أي بواسطة النسبة بين الزيادة في الأرصدة النقدية بنقد البنك المركزي (الودائع الدائنة للبنوك التجارية لدى البنك المركزي) وبين الزيادة في الودائع المصرفية وتقوم هذه الحالة على عدة افتراضات حتى تستطيع البنوك التجارية خلق النقود وهي:

1- تعدد البنوك التجارية في النظام المصرفي.

2- افتراض احتياطي نقدي إلزامي جزئي.

3- عدم وجود تسرب من أرصدة النقود إلى التداول (تبقى نقود كتابية دون أوراق نقدية).

4- إمكانية توظيف كل الأرصدة الفائضة لدى البنوك للمحافظة على النسبة القانونية للاحتياطي النقدي.

5- هناك من يفترض وجود بنك مركزي وهناك من يفترض عدم وجوده، ومع ذلك يلزم البنك التجاري باحتفاظ احتياطي لدى خزينته، ولكن نحن نفضل افتراض وجود بنك مركزي لفرض سيطرته مادامت هناك احتياطي إلزامي.

ولتوضيح ذلك جيدا نورد المثال التالي²:

لنفترض أن أحد البنوك التجارية (أ) حصل على ودیعة من شخص مقدارها 1000 دينار، وأن نسبة الاحتياطي الإلزامي هي 20 % من حجم الوديعة، تسمى هذه الوديعة بالوديعة الأولية، أو الأصلية ومن خلال نظرية تعدد البنوك في الجهاز المصرفي أي يتكون من عدة بنوك أ، ب، ج، د... وهكذا يجب على البنك أن يحتفظ بمبلغ الاحتياطي لدى البنك المركزي وهو $1000 \times 20\% = 200$ دينار وبعد احتفاظه بهذا المبلغ يصبح لديه الآن مبلغ 800 دينار كاحتياطي إضافي وتصبح ميزانية البنك التجاري (أ) كما يلي

¹ - صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1993 ص: 81.

² - عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية، (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 368.

جدول رقم (أ): ميزانية البنك التجاري (أ)

أصول	خصوم
200 : احتياطي	1000 وديعة أصلية (أولية)
800 : قروض	

إذن المبلغ 800 هي كمية النقود التي تزيد عن الاحتياطي القانوني وبالتالي يمكنه أن يمنح هذا المبلغ كقرض، فإذا فرضنا أن هذا المبلغ أقرض إلى شخص آخر يشتري سلعة (x) فإن عرض النقود يزيد بمبلغ 800 دينار عندما يضيف البنك ذلك المبلغ من النقود إلى الحساب الجاري للمقترض، وهكذا لم تتناقص كمية النقود لدى أحد، فما زال لدى الآن الشخص الذي أودع الوديعة الأولية يحتفظ في حسابه بالبنك (أ) مبلغ 1000 دينار، كما أن المقترض لديه 800 دينار لشراء السلعة (x)

عندما يشتري المقترض السلعة (x) فإنه يدفع الثمن للتاجر بشيك بمبلغ 800 دينار ويقوم التاجر بإيداع هذا الشيك في البنك (ب) ويحدث عند تصفية هذا الشيك أن الاحتياطي الفائض لدى البنك (أ) سوف يزول عندما يدفع مبلغ 800 دينار إلى البنك (ب)، ولكن عندما يتلقى البنك (ب) 800 دينار نقدا كوديعة لا بد أن يحتفظ بنسبة 20% من الوديعة 800 وتساوي قيمة الاحتياطي $800 \times 20\% = 160$ دينار وأما الباقي من 800 دينار فهو $800 - 160 = 640$ دينار وهذا المبلغ يمثل الاحتياطي الإضافي الذي يستطيع أن يقوم بإقراضه وتصيح ميزانية البنك التجاري (ب) كما يلي:

جدول رقم (ب): ميزانية البنك التجاري (ب)

أصول	خصوم
160 : احتياطي قانوني	800 : ودائع تحت الطلب
640 : قروض	

وحين يقوم هذا البنك (ب) بإقراض ما لديه من احتياطي إضافي تزداد ودائع المقترضين بمبلغ 640 دينار، وبذلك يزداد العرض النقدي بمبلغ 640 دينار وحتى الآن ما زال المودع الأول يحتفظ بـ 1000 دينار في حسابه بالبنك (أ) كما يحتفظ تاجر السلعة (x) بمبلغ 800 دينار في حسابه بالبنك (ب) كما أن مقترضا جديدا تسلم حالا مبلغ 640 دينار، وبالتالي فإن عرض النقود تزايد لدى الآن بمبلغ $1000 + 800 + 640 = 2440$ دينار. ومن الواضح أن العملية ستستمر في ظل الافتراضات المذكورة سابقا ويوضح الجدول التالي عملية خلق النقود الناتجة عن إيداع مبلغ 1000 دينار جزائري.

جدول رقم (07) : خلق النقود في البنوك التجارية

البنك	ودائع نقدية جديدة التي تستلمها البنوك	الاحتياطي القانوني % 20	ودائع تحت الطلب ناشئة عن قروض جديدة
أ	1000	200	800
ب	800	160	640
ج	640	128	512
د	512	102.4	409.6
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
الإجمالي	5000	1000	4000

نلاحظ من خلال هذا الجدول المبين أعلاه أن الزيادة في الودائع هي 5000 دينار، ويمكن الوصول إلى هذا المبلغ باستخدام مضاعف الإئتمان في حالتين:

1- قياس خلق النقود في حالة تداول النقد الكتابي (بدون تسرب نقدي):

إن الزيادة التي تحدث في الودائع أو مضاعفة الإئتمان أو القروض، فإن الفرق بينهما أن مضاعفة الودائع الإجمالية بقيمة 4000 دينار مضافا إليها الوديعة الأولية وهي 1000 دينار فتصبح 5000 دينار بينما قيمة مضاعفة القرض، كانت بمبلغ 4000 دينار أي أن الوديعة الأولية هي التي تتقصها ولم تحسب ضمن القرض لأن أصلها وديعة أولية (5000 - 1000) ولذلك فإن الودائع المشتقة تساوي القروض التي يقدمها النظام المصرفي التي تعود إليه في شكل ودائع مشتقة، ولذلك فإن مضاعف نمو الودائع هو ذلك القدر الذي يزيد به عرض النقود بفعل الاحتياطات الإضافية بتحديد نسبة الاحتياطي القانوني إلى الودائع الجارية ويمكن أن نستنتج المضاعف بطريقة حسابية كما يلي:

بحيث تعتبر: ΔM هي النقد الجديد الذي تم خلقه (مجموع الودائع الجديدة)

$$\Delta M = 1000 + 1000(80\%) + 1000(80\%)^2 + 1000(80\%)^3 + \dots + 1000(80\%)^n$$

$$1000 \Delta M = [1 + 80\% + (80\%)^2 + (80\%)^3 + \dots + 1000(80\%)^n]$$

$$\Delta M = 1000 \left[1 + \left(\frac{4}{5}\right) + \left(\frac{4}{5}\right)^2 + \left(\frac{4}{5}\right)^3 + \dots + \left(\frac{4}{5}\right)^n \right]$$

هذه العملية تشير إلى مجموع المتوالية الهندسية والتي مجموعها يساوي:

$$S = d \cdot \frac{1 - t^n}{1 - t}$$

$$\Delta M = 1000 \frac{1 - (0.8)^n}{1 - 0.8} \quad \text{وبالمقارنة:}$$

نجد S: مجموع المتوالية الهندسية ويساوي ΔM : مجموع الودائع المشتقة

d: الحد الأول في المتوالية = 1000 وهو مبلغ الوديعة الأولية

t: أساس المتوالية = (80%) نسبة المبلغ المقرض

$$\Delta M = 1000 \frac{1 - (0.8)^n}{1 - 0.8}$$

وبمطابقة مجموع المتوالية الهندسية يصبح:

حيث المبلغ $(0.8)^n$ يؤول إلى الصفر عندما تؤول n إلى ∞ وهو عدد مرات تداول الوديعة الأولية بين البنوك وهو عدد البنوك التي تداولت نفس الوديعة

$$\Delta M = 1000 \times \frac{1}{0.2} = 5000 = \Delta M = 5000$$

حيث أن 1000: هي الوديعة الأولية

5000: إجمالي الودائع المشتقة أو المخلوقة

وبقي $\frac{1}{0.2}$: هو مضاعف الودائع وهو يساوي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني، فإذا رمزنا لمبلغ الوديعة الأولية ΔC والمضاعف بـ K فإن إجمالي الودائع المشتقة ΔM تصبح كما يلي:

$$\Delta M = K \Delta C$$

وحسب المثال بعد الأخذ بعين الاعتبار لمعدل الأرصة النقدية أو نسبة الاحتياطي القانوني الذي يساوي (20%) فإن الوديعة الأولية ΔC بقيمة 1000 يترتب عليها توسعا نقديا بقيمة 5000 أي أن: $\Delta M = K \Delta C$ أي $5000 = K \cdot 1000$ وبالتالي فإن المضاعف $K = 5$

وإن قيمة المضاعف (K) هي عكس نسبة الاحتياطي القانوني (r) والمجموع يظهر متوالية هندسية لا نهائية متناقصة ذات أساس (t) وهو مقلوب ونسبة الاحتياطي القانوني $K = \frac{1}{20\%}$ حد هذه المتوالية الأول هو الوديعة الأولية ΔC الذي يساوي 1000 دج.

2- قياس خلق النقود من خلال وجود تسرب نقدي:

في المثال السابق تم افتراض أن كل القروض كانت على شكل شيكات أو حوالات، وهي تمثل تداول النقد الكتابي فقط، لكن الحالة الأكثر واقعية أن هناك نسبة معينة تتحول من نقود كتابية إلى نقود ورقية، وهذا يسمى بالتسرب النقدي إلى التداول خارج الدائرة المصرفية، ولهذا سوف يضطر البنك التجاري للأخذ من احتياطياته من أجل الوفاء بطلبات أصحاب الودائع، وهذا ما يؤثر على التوسع النقدي ويجعله ينخفض مما هو عليه في المثال السابق.

إن التسرب النقدي الناتج من الطلب على الأوراق النقدية يمكن قياسه بواسطة النسبة بين الزيادة في نقد المصرف المركزي الذي يوجد بحوزة الجمهور والزيادة في الكتلة النقدية، فهذه تعرف بنسبة التسرب النقدي أو المعدل الحدي لتفضيل الجمهور للأوراق النقدية.

مقدار الأوراق النقدية المحتفظ به لدى الجمهور

الزيادة في الكتلة النقدية

= نسبة التسرب النقدي

فإذا أضفنا إلى المثال السابق تسرب نقدي للأوراق النقدية والذي يسمى المعدل الحدي لتفضيل الأوراق النقدية (b) الذي يساوي 30% فإن المرحلة الأولى من الإقراض سوف يوزع النقد الكتابي الذي قيمته الأولية 1000 دج إلى $300 = (1000 \times 30\%)$ على شكل أوراق نقدية.

أما ما تبقى (700) سوف يوزع ما بين احتياطي إجباري : $140 = 700 \times 20\%$ و 560 احتياطات فائضة يمكن إقراضها، وهذا المبلغ الأخير سوف يخضع لنفس المنطق ويقتطع منها نسبة التسرب $168 = 560 \times 30\%$ تستخدم كأوراق نقدية في التداول.

أما الباقي (168 - 560) = 392 سوف يتوزع ما بين احتياطي إجباري الذي يساوي $392 \times 20\%$ = 78.4 والباقي الذي يساوي (313.6) يستخدم في المرحلة الموالية للقروض وهكذا تتم العملية بنفس الشروط. والجدول التالي يبين مضاعف الائتمان في ظل التسرب النقدي.

جدول رقم (08) : مضاعف الائتمان في ظل نسبة التسرب النقدي 30% ونسبة احتياطي إجباري 20%

المراحل	الودائع	القروض الجديدة	التسرب إلى أوراق نقدية	
			الأوراق النقدية 30 %	الاحتياطات الإجبارية 20 (%)
المرحلة I من القروض	1000	1000		
المرحلة II من القروض		40	300	
المرحلة III من القروض	560	560		
المرحلة VI من القروض	313.6	313.6		
	175.7	175.7	94	43.9
			681.81	318.18
الإجمالي		2272.72		

وحصلنا على المجموع الأخير بنفس الطريقة أي حساب مجموع متوالية هندسية لا نهائية متناقصة كما يلي:
حيث ΔM هي الزيادة في الكتلة النقدية.

$$\Delta M = 1000 \left[1 - (1 - 0.3)(1 - 0.2) + (1 - 0.3)^2 (1 - 0.2)^2 + \dots + (1 - 0.3)^n (1 - 0.2)^n \right]$$

$$\Delta M = 1000 \frac{1}{1 - (1 - 0.3)(1 - 0.2)} = 2272.72$$

وتصبح قيمة مضاعف الائتمان K على الشكل التالي:

$$K = \frac{1}{1-(1-b)(1-a)} = \frac{1}{a+b-ab} = 2.272$$

$$K = 2.272$$

نلاحظ انخفاض مبلغ خلق النقود إلى 2272.72 بدلا من 5000 في المثال السابق، ومما سبق كله نستنتج أن مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وبالتالي خلق النقود تتوقف على:

- الطلب على القروض من قبل المؤسسات: لأنه يعتبر المحرك لعملية خلق النقود لمنح قروض جديدة من قبل البنوك.

- نسبة الاحتياطي القانوني: كلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما زادت امكانية خلق النقود من قبل البنوك.
- نسبة التسرب النقدي أو درجة تفضيل الجمهور لحيازة الأوراق النقدية، كلما كانت كبيرة كلما انخفضت مقدرة البنوك على خلق النقود.

ثانيا: محددات خلق النقود:

إن تحليل محددات مستوى خلق النقود وأسباب تغيره يحتل أهمية بالغة في الدراسات النقدية نظرا لعلاقته بالسياسة النقدية والآثار التي تولدها عملية خلق النقود على اتجاهات الاقتصاد الوطني وتوازنه كأن تؤدي زيادة عملية خلق النقود وبالتالي زيادة عرض النقود إلى التضخم.

وتنقسم هذه العوامل التي تؤثر سلبا أو إيجابا على عرض النقود إلى ثلاثة محددات أولها يتمثل في القاعدة النقدية، وكيفية وسائل تأثيرها، وهو ما سنبينه في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سنتطرق فيه إلى العلاقة بين القاعدة النقدية والكتلة النقدية، وفي المطلب الأخير نتعرض فيه إلى المحددات الأخرى لخلق النقود كسلوك المودعين والبنوك.

1- القاعدة النقدية:

إن قدرة البنوك على خلق النقود تستند على مفهوم القاعدة النقدية من جهة كما أن هذه القدرة تتحدد بتسرب النقود المركزية (الأوراق النقدية) إلى الجمهور من جهة أخرى، إلا أن البنك المركزي هو الوحيد الذي يستطيع التغطية، هذا التحديد يتجه في المقابل إلى إبعاد وتخفيض الحجم النسبي للأوراق في التداول بالنسبة للأشكال الأخرى للنقود، وبالتالي زيادة قيمة "مضاعف القرض" والذي هو مؤشر نظري للقدرة على خلق النقود بواسطة النظام المصرفي¹.

¹- Ammour Benhalima , **opcit** p:21.

إن مفهوم القاعدة النقدية أثار العديد من النقاشات، كما ذكرنا سابقا وخاصة في محتواه، وتسمى أحيانا النقود ذات القوة العالية، فحسب D.DAUTRESME : إن القاعدة النقدية تمثل كمية النقود المركزية المتاحة في فترة محددة: القطع، الأوراق وموجودات البنوك لدى مؤسسة الإصدار (البنك المركزي)¹.

كما تعرف بأنها قاعدة النقود المدارة وتتكون من الاحتياطات النقدية المصرفية والعملية بين أيدي الجمهور والمنشآت غير المصرفية، وهذه القاعدة النقدية تخضع لتوجيه ورقابة الإدارة المتمثلة في وزارة المالية والمصرف المركزي².

ويتقاسم العديد من الاقتصاديين هذه النظرة فنجد R.DE LA GENIERE محافظ بنك فرنسا الذي يشير إلى أن القاعدة النقدية تتشكل أساسا من الأوراق التي اكتسبها الأعوان غير المصرفيين، وهي وسائل الدفع وحساب احتياطات البنوك (الإجبارية وغيرها) لدى مؤسسة الإصدار³.

إذا القاعدة النقدية تتكون من التزامات على السلطة النقدية (البنك المركزي) وهي مجموع النقد المتاح لدى الجمهور غير المصرفي وفي خزائن البنوك التجارية وودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص

والهيئات الرسمية لدى السلطة النقدية (البنك المركزي) أو الاحتياطات الاجبارية وغيرها وبالتالي فهي تتكون من جزئين⁴:

1- الاحتياطات النقدية

2- العملة (الأوراق النقدية) التي يمتلكها الأفراد والمؤسسات غير المصرفية B ومنه يمكن كتابة معادلة القاعدة النقدية كما يلي:

$$BM=B+ R.....(1)$$

حيث BM : القاعدة النقدية

B : الأوراق النقدية الصادرة من البنك المركزي

R : الاحتياطات النقدية للبنوك لدى البنك المركزي

هذه القاعدة النقدية تعين محددات خلق النقود للبنوك بعد تدخل البنك المركزي، وتعتمد العلاقة بين جزئي القاعدة النقدية على مدى تفضيل الجمهور بين الاحتفاظ بالنقود في صورتها السائلة أو الاحتفاظ بها على شكل ودائع تحت الطلب، إذ يؤدي السلوك أو الاختيار الأول إلى استنزاف العملة من الاحتياطات المصرفية، وعلى مدى تفضيل البنوك التجارية بين الاحتفاظ باحتياطات نقدية فائضة لديها أو الاقتراض من البنك المركزي بسعر خصم معين، وتحلل أجزاء القاعدة إلى ما يلي:

¹- D.Dautresme, **Economie et Marché des Capitaux**, ed, Revue Banque, 1985, pp 295, 296.

² - عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، **اقتصاديات النقود**، دار النشر الذهبي، القاهرة، 1996، ص: 210.

³ - R. DELAGENIERE , « **structures monétaires** » communication présentée 7/12/1976 à la société d'économie politique/ Ammour Benhalima, op.cit, p22.

⁴ - محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996 ص: 14.

أ- **الاحتياطات المصرفية:** وهي الجزء الذي يستطيع أن يتحكم فيه البنك المركزي، ويخضع لرقابته الصارمة ويطلق عليه أحيانا " القاعدة النقدية غير المستندة إلى القروض " وتشمل ما يلي:

- **ودائع البنوك لدى البنك المركزي:** وهي تمثل إلتزامات على البنك المركزي، وتتضمن الاحتياطي الاجباري الذي يفرضها البنك المركزي، ويكون بنسبة محددة على مجموع الودائع والاحتياطي الاختياري، وهي احتياطات فائضة.

- **العملة في خزائن البنوك:** تتمثل في الأرصدة النقدية الحاضرة في حوزة البنوك التجارية، أي في شكل نقد سائل تستعين به لمواجهة طلبات سحب المودعين وخاصة المعاملات اليومية البنكية.

ب- **النقود المتداولة:** وتضم إجمالي النقد الذي يصدره البنك المركزي وخاصة الأوراق النقدية التي في حيازة الجمهور، بالإضافة إلى النقود المعدنية المساعدة.

بالإضافة إلى المحددات الأخرى لعملية خلق النقود يعتبر سلوك المودعين " الأفراد المودعين " لنقودهم في البنوك على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل، وسلوك البنوك من محددات عرض النقد نظرا للتأثير الذي يحدثانه على هذا الأخير، وهناك أيضا المحددات القانونية، ونوضح ذلك كما يلي¹:

أ- **أثر سلوك المودعين:**

ينشأ تأثير سلوك المودعين على عرض النقد عن التغير في النسبتين التاليتين:

1- العلاقة بين الودائع الآجلة والودائع الجارية:

تتأثر بدورها بعدة عوامل أهمها:

- **التغير في مستوى الثروة:**

تعتبر الودائع للأجل درجة من الرفاهية التي ينشدها الأفراد بعد إشباع حاجاتهم الأساسية، لذلك فإن نمو الطلب على هذه الودائع يكون أسرع منه على الودائع الجارية، وبالتالي فإن النسبة بين الودائع لأجل والودائع الجارية ترتبط ارتباطا طرديا بمستوى الثروة، بحيث كلما زادت الثروة ارتفعت هذه النسبة وبالتالي ينخفض المضاعف مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقد.

- **التغير في أسعار الفائدة على الودائع:**

يكون سعر الفائدة على الودائع لأجل أعلى منه على الودائع الجارية، مما يجعل الودائع لأجل أشد جاذبية مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها مقارنة بالودائع الجارية، وبالتالي ترتفع نسبة الودائع لأجل إلى ودائع تحت الطلب.

غير أنه من جهة أخرى وقياسا بالطلب على العملة فإن الودائع لأجل لا تستخدم في إتمام المعاملات مثل: العملة المتداولة والودائع الجارية، مما يقلل الطلب عليها، في حين يزيد على الودائع الجارية، مما يؤدي

¹ - سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**، مطابع الأهرام، القاهرة، الكتاب الثاني، 1994، ص 1287.

إلى انخفاض نسبة الودائع الجارية، وبالتالي فإن هذه النسبة تتأثر بالفوائد المتوقعة على الودائع لأجل والودائع تحت الطلب والأصول الأخرى، ورغبة الأفراد فتؤثر على عرض النقد سلباً أو إيجاباً.

- نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب:

إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن المودعين يحولون جزءاً من الودائع الجارية إلى عملة، مما يؤدي إلى انخفاض المضاعف النقدي ومنه انخفاض عرض النقد، وتتحكم في هذه النسبة عدة عوامل أهمها:

1-1 العوائد المتوقعة على الودائع الجارية وعلى الأصول الأخرى:

تتأثر هذه العوائد بعدة عوامل أهمها:

- **أسعار الفائدة على الودائع الجارية:** عندما ترفع البنوك أسعار الفائدة على الودائع الجارية، يتجه الأفراد إلى تحويل جزء من نقودهم إلى ودائع تحت الطلب والاحتفاظ بعملة أقل، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة العملة إلى الودائع الجارية وبالتالي يرتفع المضاعف النقدي ومنه يزيد عرض النقد، وهذا يعني أن سعر الفائدة على الودائع الجارية يؤثر بطريقة عكسية على هذه النسبة.

- **أسعار الفائدة على الأصول البديلة:** والتي يقصد بها أذونات الخزينة والسندات وشهادات الإيداع، وإن تغير أسعار الفائدة عليها في حد ذاته لا يمثل عاملاً هاماً في التأثير على النسبة السابقة (العملة إلى الودائع الجارية) إنما يتجلى تأثيرها من خلال تكلفة الفرصة البديلة التي تمثل الفرق بين سعر الفائدة على الودائع الجارية وسعر الفائدة على الأصول المالية الأخرى، بحيث تؤدي الزيادة في هذا الفرق إلى انخفاض الودائع تحت الطلب، وبالتالي ارتفاع نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب، وذلك ما يؤدي إلى انخفاض المضاعف النقدي ومن ثم انخفاض عرض النقد.

- **الذعر المصرفي:**

إن ذعر البنوك له أثر على الفوائد المتوقعة من الاحتفاظ بالودائع تحت الطلب في حالة وجودها، فعند فشل البنوك في سداد الودائع لأصحابها يمتنع بقية الأفراد عن إيداع الأموال لديها ويسحبون ودائعهم منها، وبذلك ترتفع نسبة العملة إلى الودائع الجارية، ويؤدي ذلك إلى انخفاض عرض النقد.

- **الأنشطة غير المشروعة:**

تستوجب هذه الأنشطة الدفع نقداً لأن التعامل بالشيكات يعد دليلاً على ما يرتكب من انحرافات كالرشوة مثلاً، مما يؤدي إلى زيادة العملة إلى الودائع تحت الطلب وانخفاض العرض النقدي.

ثانياً: أثر سلوك البنوك: يتحدد من خلال:

* **فائض الاحتياطي:**

عندما تخفض المصارف التجارية احتياطياتها الإضافية فإنها تزيد من عرض النقد وتتاح لها فرصة أكبر للإقراض، ويمكن الكشف عن العوامل المؤثرة عن الاحتياطيات الإضافية لدى البنوك من خلال تحليل التكلفة والعائد لاحتفاظ المصارف بهذه الاحتياطيات، فعند ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالاحتياطيات الإضافية ينخفض مستواها، وعند انخفاض التكلفة وزيادة الفوائد تزيد البنوك من احتياطياتها الإضافية.

ويتأثر فائض الاحتياطات بعاملين هما:

أ- **معدل الفائدة السوقية:**

تعتبر تكلفة الفرصة البديلة بأنها الفائدة التي يمكن للبنوك الحصول عليها لو أنها وظفت المبلغ " فائض الاحتياطات " على شكل قروض.

ب- **تسرب الودائع خارج البنوك:**

تمكن احتياطات المصارف التي تواجه تسرباً في الودائع من تجنب التكلفة الناشئة عن استرداد القروض أو بيع جزء من الأوراق المالية، أو الإقراض من المنشآت أو من البنك المركزي، لأنها تعتبر ضماناً ضد كل هذه التكاليف وغيرها.

* **القروض المخصومة:**

يقصد بها القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك الأخرى، وتتوقف على العلاقة بين تكلفتها وعائدها والتي تتأثر بعاملين هما:

أ- **سعر الخصم:**

يمثل التكلفة الأولية للاقتراض من البنك المركزي، فعندما يرتفع سعر الخصم تزداد تكلفة الاقتراض من البنك المركزي، وبالتالي تقل القروض المخصومة لدى البنك المركزي.

ب- **سعر فائدة السوق:**

ينتج عن ارتفاع سعر فائدة السوق زيادة الفوائد الناتجة عن الاقتراض من البنك المركزي، وبالتالي زيادة القروض المخصومة، وعليه القروض المخصومة لدى البنك المركزي مرتبطة طردياً مع سعر الفائدة السوقية على عكس علاقتها بسعر الخصم.

* **المحددات القانونية:**

وهي أساليب التأثير التي يستعملها البنك المركزي على حجم الإئتمان بالزيادة أو النقصان ومن أهمها نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة وتعديل معدل إعادة الخصم، وهذه هي أدوات السياسة النقدية، والتي سنناقشها بالتفصيل في فصل لاحق خاص بها.

ثالثاً: المضاعف النقدي:

1- تعريف المضاعف النقدي (Money Multiplier):

يسمى أيضاً بالإنجليزية Money Supply Multiplier ، وهو مصطلح اقتصادي يشير إلى النسبة التي تعبر عن مقدار التحول في المبالغ المالية المودعة في البنك إلى معروض نقدي. ويمكن تعريف المضاعف النقدي أيضاً بأنه النسبة التي تعبر عن مقدار الأموال الجديدة التي يمكن للبنك خلقها من خلال الاحتياطات الموجودة لديه. بصفة عامة، يرتبط المضاعف النقدي بالآتي:

• **المعروض النقدي (Money Supply):** هو مقدار النقد أو العملة والأصول الأخرى المتداولة في الاقتصاد، وتأخذ المقاييس المختلفة للمعروض النقدي البنود غير النقدية مثل الائتمان والقروض في الاعتبار.

• **القاعدة النقدية (Monetary Base):** هي إجمالي قيمة احتياطات البنوك التي يحتفظ بها البنك المركزي لدولة ما، إضافةً إلى الأموال المتداولة في اقتصاد ما جميعها، سواء كانت أوراقاً نقدية أو عملات معدنية.

بصفة عامة، فإن البنوك تعمل على إبقاء جزء من ودائع العملاء لديها كاحتياطات، وتعمل على تحويل الجزء المتبقي إلى قروض تصبح بعد ذلك ودائع لدى بنوك أخرى، وتساعد هذه العملية على زيادة المعروض النقدي لكن هذه الزيادة يُعَبَّر عنها من خلال المضاعف النقدي.

2- حساب المضاعف النقدي:

يُحسب المضاعف النقدي من خلال المعادلتين التاليتين:

$$\text{المضاعف النقدي} = \frac{\text{المعروض النقدي}}{\text{القاعدة النقدية}} \Rightarrow \frac{M0}{BM} = \frac{MF+D}{BM+R}$$

$$k = \frac{1}{r}$$

توجد أنواع أخرى من المضاعفات؛ ومنها:

• المضاعف المالي (Fiscal Multiplier):

هو ناتج قيمة الدخل القومي الإضافي لبلد ما، مضافة إلى العامل المسبب له؛ الذي قد يكون زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب.

• مضاعف الاستثمار (Investment Multiplier):

ويُقصد به أي تغيير يطرأ على إجمالي الدخل والاقتصاد العام نتيجة الزيادة في الاستثمار العام أو الخاص.

• مضاعف الأرباح (Earnings Multiplier):

يعني مقارنة السعر الحالي للسهم بالأرباح التي يحققها.

• مضاعف حقوق الملكية (Equity Multiplier):

يُحسب من خلال قسمة إجمالي قيمة أصول الشركة على إجمالي صافي حقوق الملكية، ويعطي تصوّراً عن كيفية حصول الشركة على التمويل سواء من خلال الأسهم أو الديون.

3- أهمية مضاعف النقدي:

تتمثل أهمية المضاعف النقدي في أنه كلما زاد، كان إشارة إلى أن الاقتصاد سيكون في حالة نمو؛ إذ إن توفّر المزيد من السيولة في الاقتصاد يساعد على زيادة نشاط المستهلكين والأنشطة التجارية.

يُعد المضاعف عموماً أحد الأدوات التي تساعد في مجال الأعمال والاقتصاد، وتتنوع فائدته حسب المجال المستخدم فيه؛ إذ يساعد المضاعف المالي على مستوى الدول على صياغة السياسات الاقتصادية، ويفيد مضاعف الاستثمار في فهم انتشار الدخل نتيجة ارتفاع مستوى الاستثمار والموازنة بين الادخار والاستثمار.

بينما يساعد مضاعف الأرباح على تحديد العائد الذي يحصل عليه المستثمر مقابل المبلغ المستثمر في شركة ما، وتقييم سعر سهم الشركة مع سعر سهم الشركات الناشطة في الصناعة نفسها؛ أما مضاعف حقوق الملكية فيستخدم لقياس الرافعة المالية.

4- دور المضاعف النقدي:

دور المضاعف النقدي يتمثل في كونه أحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تساهم في تنظيم السيولة النقدية في الاقتصاد وتعزيز فعالية النظام المصرفي. يبرز دوره في عدة مجالات رئيسية، منها:

* زيادة المعروض النقدي:

. يعمل المضاعف النقدي على تحويل القاعدة النقدية النقود الأساسية إلى معروض نقدي أكبر من خلال عمليات الإقراض التي تقوم بها البنوك التجارية.

. يساعد في تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق توفير المزيد من السيولة اللازمة للاستثمارات والاستهلاك.

* دعم الاستقرار النقدي والاقتصادي:

. يساهم في الحفاظ على التوازن بين العرض النقدي والطلب عليه، مما يساعد في تحقيق استقرار الأسعار وتجنب التضخم المفرط أو الانكماش.

. يُمكن البنك المركزي من التحكم في كمية النقود المتداولة عن طريق سياسات نقدية مثل تحديد نسب الاحتياطي النقدي.

* تعزيز قدرة البنوك على الإقراض:

. يتيح للبنوك التجارية تقديم قروض أكبر بناءً على القاعدة النقدية المحدودة، مما يعزز دورها في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

. يدعم تمويل المشاريع الاستثمارية، ويشجع القطاع الخاص على التوسع.

* دعم السياسات النقدية:

. يستخدمه البنك المركزي كأداة لتطبيق سياساته النقدية التوسعية أو الانكماشية، من خلال تعديل نسب الاحتياطي الإلزامي أو أسعار الفائدة.

. يمكن التحكم بمقدار السيولة في السوق لمواجهة أزمات اقتصادية أو تحقيق أهداف تنموية.

* تحفيز النشاط الاقتصادي:

. يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يعزز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

. يوفر السيولة اللازمة لتمويل القطاعات الإنتاجية والخدمية.

* زيادة كفاءة استخدام الموارد المالية:

. يساعد في تدوير النقود بين الأفراد والشركات والبنوك، مما يقلل من الركود النقدي ويزيد من كفاءة استخدام الأموال المتاحة.

* التأثير على أسعار الفائدة:

. عند زيادة المعروض النقدي نتيجة المضاعف النقدي، تميل أسعار الفائدة إلى الانخفاض، مما يشجع على الاستثمار والاقتراض.

. يمكن استخدامه كأداة للتحكم في تكلفة الائتمان داخل الاقتصاد.

5- العوامل المؤثرة على المضاعف النقدي:

أ- قرارات المودعين: فيما يتعلق بالاحتفاظ بالنقود وودائع تحت الطلب وودائع لأجل، وتتمثل قرارات المودعين في النسب التي حصلنا عليها عند احتساب المضاعف النقدي

- نسبة الأوراق النقدية في التداول من الكتلة النقدية وهي: a
- نسبة الودائع تحت الطلب في البنوك من الكتلة النقدية: b
- نسبة الودائع لأجل في البنوك من الكتلة النقدية: c
- نسبة الودائع تحت الطلب للحسابات البريدية من الكتلة النقدية: d

فإذا ارتفعت هذه النسب إنخفض المضاعف النقدي.

ب- قرارات البنوك: ويتعلق الأمر بنسبة الاحتياطات الفائضة (الإضافية) وهي النسبة e وهي معدل الاحتياطات الإضافية للبنوك من الودائع تحت الطلب للبنوك، وإن الزيادة في هذه النسبة تعني أن جزءا من الاحتياطي لم يستخدم لمساندة الودائع، وهذا يعني أن مستوى الودائع تحت الطلب سوف ينخفض، وبالتالي فإن المضاعف سوف ينخفض أيضا، ومن ثم فإن المضاعف النقدي يرتبط ارتباطا عكسيا مع نسبة فائض الاحتياطي للودائع تحت الطلب.

ج- قرارات البنك المركزي:

تظهر قراراته من خلال التأثير في نسبتين هما:

* التغير في نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري للودائع تحت الطلب: R_v

فإذا فرضنا نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري للودائع تحت الطلب قد زادت بقيمة معينة مع ثبات المتغيرات الأخرى، فهذا يعني أن المضاعف النقدي سوف ينخفض، لأن نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري للودائع تحت الطلب (IV) هي متغير في مقام المضاعف، وبالتالي فالمضاعف النقدي يرتبط ارتباطا عكسيا مع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري للودائع تحت الطلب.

* التغير في نسبة الاحتياطي للودائع لأجل: (rt)

إذا ارتفعت نسبة الاحتياطي الإجباري للودائع لأجل، فهذا يعني أن المضاعف النقدي سوف ينخفض وهذا يدل على الارتباط العكسي له مع نسبة الاحتياطي الإجباري الخاص بالودائع لأجل.

ومنه يمكن أن نستنتج ما يلي:

1- إن عملية خلق النقود هي عبارة عن نقود كتابية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض أو هي عملية تنقيد الديون.

- 2- يمكن للبنك التجاري الواحد أن يخلق النقود انطلاقاً من ثلاثة نماذج من الموجودات مثل: الحصول على عملات أجنبية أو عن طريق القروض للخرينة العامة، وأخيراً القروض المقدمة للاقتصاد.
- 3- إن خلق النقود من طرف البنوك التجارية في حالة الاحتياطي الكامل لا يمكن أن يتم إلا في حالة الاحتياطي الجزئي، ولكن في ظل افتراض تعدد البنوك واحتياطي إجباري وإمكانية توظيف الأرصدة الفائضة يمكن أن تتضاعف النقود بشكل كبير، أما في حالة وجود تسرب نقدي من النقود الكتابية إلى الأوراق النقدية المتداولة، فإن هذا سيضعف من خلق النقود بواسطة النظام المصرفي.
- 4- أثارت نظرية المضاعف النقدي نقاشاً كبيراً، فهي ترى أن مبلغ الوديعة الأولية هي التي مكنت الجهاز المصرفي من خلق قروض جديدة، ولكنها انتقدت واعتبر أن زيادة السيولات التي تمت خلال عملية خلق النقود هي نتيجة، وليست سبباً، وقد يحدث العكس أن يلجأ الجهاز المصرفي إلى اعتماد سياسة توسع في الاقتراض بعد امتلاكه لأصول مالية قابلة للتحريك يمكنه بفضلها الحصول على السيولات بنقد البنك المركزي، وهذا التحليل يسمى بمجزئ أو قاسم القروض.
- 5- إن خلق النقود بواسطة البنك المركزي ينطلق من مكونات أصوله من خلال القروض المترتبة على الخارج ورصيد العملات الأجنبية والقروض المقدمة للخرينة العامة، والقروض الموجهة للاقتصاد الوطني.
- 6- إن خلق النقود بواسطة الخزينة يتم بأسلوبين، أحدهما مباشر وهو من خلال الحسابات الجارية لدى الخزينة العامة، والآخر غير مباشر من خلال الحسابات الجارية المفتوحة في مراكز الصكوك البريدية ورغم قدرة الخزينة العامة على خلق النقود فإن لها حدود من بينها : مبلغ السقف المحدد للقروض التي تتلقاها من البنك المركزي، وتحديد زمن إعادتها للبنك المركزي.
- 7- محددات عرض النقود كثيرة من بينها الحدود الطبيعية، وهي القاعدة النقدية التي تتكون من النقود المركزية المتاحة التي تمتلكها الأعوان غير الماليين، والاحتياطات التي تمتلكها البنوك لدى البنك المركزي، والتي تتأثر بنسبة التعامل بالأوراق النقدية ونسبة الودائع تحت الطلب في الكتلة النقدية، أو نسبة الودائع لأجل في الكتلة النقدية ونسبة الودائع تحت الطلب للحسابات البريدية في الكتلة النقدية، وتتعلق بقرارات المودعين وقرارات البنوك وقرارات البنك المركزي.
- 8- إن المحددات الأخرى لعملية خلق النقود هي سلوك المودعين الذي يتأثر بمستوى الثروة، والتغير في أسعار الفائدة على الودائع، وتتأثر أيضاً بسلوك البنوك الذي يرتبط بالاحتياطات الفائضة والقروض المخصصة، وهناك المحددات القانونية التي يقرضها البنك المركزي مثل سياسة الاحتياطي الاجباري والسوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم.

المحور السابع: التضخم

أولاً: تعريف التضخم وأسبابه.

ثانياً: أنواع التضخم

ثالثاً: طرق قياس التضخم

رابعاً: أهم النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

المحور السابع: التضخم

تمهيد:

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية ذات أبعاد مختلفة، يتبين من خلالها وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما هي إحدى المعضلات الجوهرية التي تواجه غالبية دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهو من أخطر الأزمات التي يواجهها العالم.

أولاً: تعريف التضخم وأسبابه:

1- تعريف التضخم

لقد وردت عدت تعاريف للتضخم يتم تناول البعض منها فيما يلي:

يعرف التضخم على أنه: "الارتفاع الكبير والمستمر في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات في مجملها خلال فترة زمنية طويلة"¹.

كما يعرف على أنه: "الارتفاع المستمر في الأسعار العامة لمختلف السلع والخدمات، وليس الأسعار النسبية لعدد محدود من السلع أو الخدمات وبقاء الأسعار الأخرى ثابتة"².

ويعرف كذلك على أنه: "الزيادة المستمرة والمتواصلة في المستوى العام للأسعار بشكل يؤثر على القدرة الشرائية للنقود وتنافسية الاقتصاد"³.

وعرف على أنه: "الحالة التي تصبح فيها الزيادات في الدخل النقدي أكثر من الزيادات في كمية الإنتاج المحقق بواسطة عناصر الإنتاج"⁴.

ويمكن تعريفه على أنه: "تلك الظاهرة الانتفاخية التي تصيب كمية النقود والأسعار معا فتكون فيها الأسعار عالية وكمية النقود بين أيدي الأعوان الاقتصاديين كثيرة ولكنها مجرد أرقام لقيمة حقيقية لها تتناسب مع كثرتها".

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التضخم ظاهرة نقدية تحدث من خلال الزيادة المفرطة في كمية النقد المتداول، تتبعها زيادة في المستوى العام للأسعار نتيجة اختلال التوازن بين العرض لمتاح من السلع والخدمات والطلب الفعال.

¹-D.Begg,S.Fisher,R.Dornbusch, **Macro economie**,2eme edition,Dunod,Paris,2002,p233.

²- بسام الحجار وعبد الله رزق، "الاقتصاد الكلي"، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص: 306.

³- إسماعيل محمد دعيس، "السياسات الاقتصادية-بين النظرية والتطبيق-"، الجزء الأول، دار اليازوري، الأردن، 2012، ص: 62.

⁴- بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 141.

2- أسباب التضخم

هناك عدة أسباب يمكن الأخذ بها عند محاولة تفسير التضخم، ويتم ذكر البعض منها وفق الآتي:

2-1- زيادة الطلب:

تعود أسباب التضخم أحيانا إلى عدم التوازن في الأسواق نتيجة تخلف العرض من السلع والخدمات عن الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي عندما يكون الاقتصاد قريبا من مستوى التوظيف الكامل ليرتفع بذلك المستوى العام للأسعار وكذلك أسعار عناصر الانتاج¹. وهو ما تتفق حوله أغلب النظريات الاقتصادية التي اختلفت فيما بينها حول الأسباب المؤدية إلى زيادة الطلب الكلي.

2-2- زيادة التكاليف:

في حالات معينة يمكن أن يرجع التضخم إلى زيادة تكاليف الإنتاج خاصة منها زيادة الأجور بنسب أكبر من زيادة الإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع ومستلزمات الإنتاج سواء المحلية أو المستوردة، بشكل يجعل الدخول الحقيقية في مستويات منخفضة، خاصة منها الأجور التي سيطالب أصحابها برفعها، وبذلك يدخل الاقتصاد فيما يعرف بحلقة الأسعار والأجور، أين الأجور ترفع الأسعار والأسعار ترفع الأجور بشكل يفاقم ظاهرة التضخم، ليظهر بذلك ما يعرف بالتضخم الركودي الذي يكون فيه ارتفاع المستوى العام للأسعار مع وجود ركود في مستوى التوظيف وفي معدل النمو الاقتصادي.

2-3- الاختلالات الهيكلية:

يرجع البعض التضخم في الدول النامية إلى الاختلالات الهيكلية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولعل أهم هذه الاختلالات:

- اختلال الهيكل الإنتاجي حيث تعاني منه تقريبا كل الدول النامية، مما جعلها تعاني من تبعية اقتصادية للجزء المتقدم وهذا ما جعلها عرضة للتضخم الناتج عن الاستيراد.
- انخفاض مرونة عرض المنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها، حيث ان الطلب على المنتجات الغذائية ينمو بمعدلات تفوق معدلات انتاجها، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وزيادة حدة الضغوط التضخمية.
- طبيعة عملية التنمية التي تركز في مراحلها الأولى على مشاريع البنية الأساسية التي لا تسهم في زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، ويترتب عليها زيادة الدخول والانفاق بشكل يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة مستويات الأسعار معه في ظل محدودية العرض.
- الاختناقات في سوق العمل ويكون السبب فيه مبالغة فئات العمال والحرفيين والمهنيين في المطالبة برفع أجورهم بمعدلات تفوق معدلات نمو انتاجيتهم.

¹ - بسام الحجار وعبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 213- 215.

ثانيا: أنواع التضخم:

يمكنك التمييز بين أنواع عدة للتضخم وفق تقسيمات مختلفة:

1- تقسيم التضخم من حيث أسبابه:

ينقسم التضخم وفقا لذلك إلى نوعين:

1-1- التضخم بسبب الطلب:

يحدث هذا النوع من التضخم بسبب الزيادة المستمرة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في العرض الكلي نتيجة الافراط في الإصدار النقدي مما ينعكس في صورة ارتفاع مستمر على المستوى العام للأسعار.

1-2- التضخم بسبب العرض:

يحدث هذا التضخم بسبب نقص العرض الكلي من السلع والخدمات الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج الذي يرجع بدوره إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو زيادة الأجور.

2- تقسيم التضخم من حيث إمكانية الظهور:

ينقسم التضخم وفقا لذلك إلى نوعين:

1-2- التضخم الطليق (الحر):

يحدث هذا النوع في حالة ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل الدولة مما يؤدي إلى تفشي الظاهرة التضخمية والتسارع في تراكمها، فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة.

2-2- التضخم المقيد (المكبوت):

يتجلى هذا النوع من التضخم بتدخل الدولة في سير حركة الأسعار فتحدد الدولة المستويات العليا لها سعيا منها لمنع استمرار الارتفاعات السعرية واستفحالها، إلا أن الظاهرة التضخمية تبقى موجودة

2-3- تقسيم التضخم من حيث سرعة ارتفاع الأسعار:

نظرا لكون معدلات التضخم تتفاوت فيما بين الدول، وحتى في نفس الدولة من فترة إلى أخرى، فينقسم

التضخم وفقا لذلك إلى:

2-3-1- التضخم الزاحف:

وهو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا، أي أن هذا الارتفاع

يكون بطيئا وفي حدود 20% سنويا بشكل مستمر لا يشعر بها المستهلك.

2-3-2- التضخم الجامح:

وهو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة قصيرة من الزمن نسبيا، أي أن هذا الارتفاع

يكون متسارعا وفي حدود 50% سنويا بشكل مستمر يشعر بها المستهلك حيث تفقد النقود قيمتها.

ثالثا: طرق قياس التضخم:

بغرض الكشف عن وجود ظاهرة التضخم في اقتصاد ما ينبغي الاستناد في ذلك إلى مقياس علمي يقيس مداه ودرجته خلال فترة من الزمن، وتذهب أغلب الدراسات عادة في قياس التضخم إلى عدة أرقام قياسية للأسعار التي تقيس متوسط تغيرات أسعار مجموعات كبيرة ومختلفة من السلع والخدمات). ويقاس معدل التضخم السنوي بالنسبة المئوية إلى التغير في الرقم القياسي للأسعار من سنة إلى أخرى، وذلك بحسب العلاقة التالية:

$$inf = \frac{IP_t - IP_{t-1}}{IP_{t-1}} \times 100$$

ويمكن حساب معدل التضخم السنوي من خلال:

أ . الرقم القياسي لأسعار المستهلك: ويطلق عليه أيضاً «مؤشر تكاليف المعيشة»، حيث يتناول عادة القطاع العائلي الحضري فحسب، أي أنه يتعامل مع أسرة حضرية نموذجية دارساً ميزانيتها ونمطها الاستهلاكي، ويتم حساب هذا الرقم وفقاً لمجموعة من السلع المكونة لما يسمى سلة السوق، والتي تمثل السلع الأساسية التي يستهلكها فرد نموذجي تستغرق جميع دخله.

ب - الرقم القياسي لأسعار التجزئة: يعبر هذا الرقم عن إجمالي إنفاق المستهلكين للسلع والخدمات النهائية، وبذلك فهو يجمع قيمة الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات للمجتمع خلال فترتين زمنيتين.

ج - الرقم القياسي لأسعار المنتج ويسمى أيضا ب الرقم القياسي لأسعار الجملة، ويمثل إجمالي ما تم تداوله على مستوى تجارة الجملة.

رابعا: أهم النظريات المفسرة لظاهرة التضخم**1- النظرية النقدية الكلاسيكية:**

لقد اعتمد الاقتصاديون الكلاسيك في تفسير ظاهرة التضخم على نظرية كمية النقود، فالتضخم ينتج حسب هذه النظرية عن الإفراط في عرض النقود الذي ينتج عنه زيادة في الطلب مما يترتب عليه زيادة في الأسعار باعتبار أن الاقتصاد يعمل في حالة تشغيل تام.

وهي تدخل في إطار النظرية النقدية التقليدية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين في كل من المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تسمى باسم "نظرية كمية النقود". ولدراسة هذه النظرية والتعمق فيها يجب أولاً دراسة أسس ومبادئ المدرسة التقليدية التي من خلالها ظهرت النظرية النقدية.

حيث تهدف هذه النظرية في تفسيرها للنقود إلى معرفة العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن، وقد ارتبط التحليل الكلاسيكي بمجموعة من النماذج والنظريات، لكن قبل تقديمها نتطرق أولاً إلى مختلف الفرضيات الكلاسيكية وذلك كما يلي :

-ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل: أي أن ليس للنقود دورا في تحقيق التوازن الاقتصادي لأنها تؤدي وظيفة واحدة في الاقتصاد هي وسيط للتبادل وذلك استنادا إلى قانون المنافذ لـ: "جون باتيستاي" والذي مفاده أن "كل عرض يخلق طلب مساويا له" بمعنى أن الطلب الكلي يساوي دائما العرض الكلي وزيادة أحدهما عن الآخر هي حالة مؤقتة سرعان ما تزول على أساس المنافسة التامة، حيث تؤدي قوى السوق إلى التوازن الاقتصادي في ظل مرونة الأجور والأسعار.

-ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة:

أي وجود علاقة سببية بين التغير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع والتغير في كمية النقود كمتغير مستقل، بمعنى أن انخفاض المعروض من النقد يجعل الأسعار تنخفض بنفس المقدار وذلك على افتراض ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل وثبات سرعة تداول النقود، وهو ما يفسر وجود علاقة عكسية بين قيمة النقود أي قدرتها الشرائية والمستوى العام للأسعار.

-ثبات سرعة تداول النقد:

يقصد بسرعة تداول النقد عدد المرات التي فيها تداول النقود (الوحدة النقدية) وانتقالها في المعاملات المختلفة من يد إلى أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية. وطبقا هذه الفرضية فإن سرعة تداول النقود هي ثابتة باعتبار أن العوامل المؤثرة في سرعة تداول النقود لا تتغير في المدى القصير، ومن بين هذه العوامل: مستوى نمو النظام البنكي والأسواق المالية والبنكية، تطور عادات المجتمع البنكية، درجة كثافة السكان.

1-1- معادلة التبادل لفيشر:

تم صياغة هذه النظرية سنة 1917 من طرف الإحصائي الأمريكي "فischer"، حيث تؤكد هذه النظرية على

وجود علاقة طردية بين كمية النقود المعروضة وبين المستوى العام للأسعار، حيث: $P = M \cdot V / Q$

P = المستوى العام للأسعار، M = كمية النقود المعروضة خلال فترة زمنية معينة، Q = كمية المبادلات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، V = سرعة تداول النقود.

من خلال المعادلة نجد أن $M \cdot V$: يمثل العرض على النقود و $P \cdot Q$ يمثل الطلب على النقود وبالتالي فإن:

الطلب النقدي هو $D = P \cdot Q$ أما العرض النقدي هو $S = M \cdot V$ ، وعند التوازن فإن $S = D$:

أي أن العرض النقدي = الطلب النقدي.

وتفترض النظرية الكلاسيكية ثبات سرعة تداول النقود V وكمية المبادلات من السلع والخدمات Q فإن تغير

في كمية النقود المعروضة M يقابله تغير من المستوى العام للأسعار P .

لقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات عديدة يمكن إيجازها فيما يلي :

-افتراضها دوما ثبات العوامل المحددة لقيمة النقد (باستثناء مستوى الأسعار)، إلا انه إذا رجعنا إلى التجارب الواقعية نجد عدم صحة ثبات هذه الفروض.

-لم تأخذ النظرية التقليدية النقدية متغيرات أخرى هامة كسر الفائدة حيث اعتبرته ظاهرة حقيقية.

-تقوم هذه النظرية على العلاقة الآلية بين M و P إلا أن كمية النقود ليست العامل الوحيد الذي يؤثر في P (المستوى العام للأسعار) فقد ترتفع هذه الأخيرة لأسباب لا علاقة لها بزيادة النقود كما أن زيادة النقود لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار خاصة إذا كانت هناك طاقات عاطلة .

-إن العلاقة بين كمية النقود و بين المستوى العام للأسعار ليست مباشرة أو تناسبية فقد أشار (باتكان) في خضم الانتقادات الشديدة التي تعرضت لها النظرية إلى أن العملية التي تعقب حدوث زيادة في النقود سوف تصبح أكثر تعقيدا من العلاقة البسيطة التي تصفها النظرية الكمية للنقود.

شرح الفكرة: طبقا لأقراضات السابقة والتي نرى ان سرعة دوران النقود ثابتة (V) على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغيير ومستقلة عن كمية النقود وهذه العوامل هي درجة كثافة السكان ،تطور العادات المصرفية ،مستوى طور وتقدم الجهاز المصرفي .و الاسواق المالية و النقدية (وهذه العوامل كلها لا تتغير في الاجل القصير) وكذا حجم المبادلات T .كذلك فإن من المعادلة:

$PE=MV$ يظهر أن تغير المستوى العام للأسعار P سوف يتغير طبقا للتغيرات الحاصلة في كمية النقود M وفي نفس الاتجاه حيث يلاحظ أن معادلة التبادل تحتوي على الجانب النقدي (MV عرض النقود) و جانب عيني او حقيقي ($P.T$) وبالتالي فالمعادلة هي متطابقة لأنها تقر حقيقة واحدة وهي أن مجموع قيم عمليات التبادل PT خلال فترة زمنية معينة (والذي يمثل جانب الطلب الكلي للنقود) أو القيمة النقدية للسلع المشتراة خلال فترة زمنية يساوي =مجموع المبالغ النقدية المستخدمة في تسوية عرض النقود

أي أن كمية النقود المطلوبة =كمية النقود المعروضة وعليه فإن أي أن مستوى العام للأسعار يتناسب طرديا مع التغيرات الحاصلة في كمية النقود M لان T و V ثابتان $P = MV/T$

اي أن الاسعار تتوقف على التغيرات الحاصلة في M بنفس النسبة و نفس الاتجاه

الانتقادات الموجهة لمعادلة التبادل:

- عدم صحة الفرضية الاولى و الثانية (ثبات حجم المبادلات .ثبات سرعة دوران النقود)
- عدم صحة الفرضية الثالثة وهي تبعية مستوى الاسعار للتغيرات الحاصلة في النقود فقط حيث أن كمية النقود المعروضة لا تمثل السبب الوحيد لتغير الاسعار فقد تتغير هذه الاخيرة (اي الاسعار) لأسباب غير نقدية مثلا .فشل موسم زراعي وكما ان النظرية تجاهلت تأثير أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار

- لم تبين النظرية أسباب تغير عرض النقود والقوى التي تحكم ذلك
- أهم انتقاد للكلاسيك هو اهمال كل وظائف النقود ما عدا وظيفة وسيط للتبادل فقط اي أهملوا أن النقود لها وظيفة مخزن للقيمة

1-2- معادلة الارصدة النقدية: (كامبردج)

نظرا للانتقادات التي وجهت الى معادلة التبادل والتي كانت تؤكد على جانب عرض النقود، ظهرت نظرية بديلة على أيدي علماء اقتصاد مثل: "الفرد مارشال"، "أرثر بيجو"، "روبرستن" من جامعة كامبردج في انجلترا، عرفت باسم نظرية الأرصدة النقدية، والتي أكدت على أهمية الطلب على النقود، أي أن الوحدات الاقتصادية ترغب في الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لأغراض المعاملات الجارية وبالتالي أخذت هذه النظرية في الاعتبار وظيفة النقود كمخزن للقيمة، بالإضافة إلى كونها وسيط للتبادل.

ويعتقد "مارشال" أن ارتفاع ميل الأفراد الى الاحتفاظ بأرصدة نقدية كنسبة من دخلهم النقدي مع ثبات كمية النقد تؤدي إلى انخفاض الدخل النقدي والعكس صحيح أيضا. إذ أن انخفاض ميل الأفراد إلى الاحتفاظ بأرصدة النقدية جزءا من دخلهم النقدي (مع ثبات كمية النقد) سيؤدي إلى ارتفاع دخولهم النقدية.

أي تتأسس هذه المعادلة على مبدأ رغبة الأفراد أو المشاريع بالاحتفاظ بنسبة من مداخيلها في شكل أصول مالية لأسباب عديدة وتسمى هذه الحالة "بالتفضيل النقدي" حيث تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل، فالاحتفاظ بالأرصدة السائلة من طرف الأفراد و المشاريع يؤدي إلى التأثير على "حجم الإنتاج" ومن ثم على حجم الدخل وكذلك على المستوى العام للأسعار كنتيجة غير مباشرة حيث يمكن التعبير عن معادلة "كامبردج" بالصورة التالية:

$$M \cdot V = P \cdot T \dots\dots\dots 1 \text{ لدينا معادلة التبادل لفisher هي:}$$

وبافتراض أن مجموع أفراد المجتمع يحتفظون في فترة زمنية معينة بنسبة من الدخل الوطني الحقيقي، الذي يمكن اصطلاحه بنسبة من التفضيل النقدي ونرمز له برمز K .

ولما كانت العلاقة بين التفضيل النقدي K وبين سرعة دوران النقود V هي علاقة عكسية أي $K = \frac{1}{V}$

حيث K نسبة الرصيد النقدي المحتفظ به أي التفضيل النقدي. أي $V = \frac{1}{K}$

وبتعويض حجم المعاملات T بالإنتاج أو الدخل الحقيقي Y_r في المعادلة رقم 1 تصبح معادلة الأرصدة النقدية

$$MV = PYr \text{ ولدينا } V = \frac{1}{K}$$

$$M \frac{1}{K} = P Yr \text{ أي}$$

$$P = \frac{M}{K Yr} \dots\dots\dots (2) \text{ منه}$$

ومن المعادلة (2) نلاحظ أنها علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بشرط ثبات كل من الدخل والإنتاج (Y_r) والتفضيل النقدي (K). وفي هذا الصدد يقول "مارشال": "عند ثبات كافة العوامل فإنه سيكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار". ويعتمد رواد معادلة الأرصدة النقدية في تحليلهم على الدخل الحقيقي الذي يرمز له بالرمز Y_R والذي يمثل حسب معادلة الأرصدة النقدية الإنتاج النهائي من السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية وعليه فالاختلاف الجوهر في هذه المعادلة هو نسبة التفضيل النقدي K الذي يؤثر مباشرة في كمية النقود الموجودة في التداول أي أن $K = \frac{M}{PYr}$ وهذا يعني ان نسبة التفضيل النقدي تساوي كمية النقود على الدخل

الحقيقي X المستوى العام للأسعار أي على الدخل النقدي. و انطلاقا من هذا التعريف لمعادلة الأرصدة النقدية فإن النقود تلعب دور مهما في الاقتصاد هذا الدور الذي يتمثل في وظيفة تخزين القيمة.

2- التحليل النقدي الكينزي:

في حين اعتمدت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيمة النقود على اساس العلاقة التي تربط بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، باعتبار أن النقود حيادية لا تؤدي إلا وظيفة التبادل في اقتصاد يتميز بالتلقائية في التوازن، فإن النظرية الكينزية والتي ظهرت بسبب الأزمة الاقتصادية، فهي تعتمد على تحليل مكونات الطلب وتأثيرها على التوازن العام. حيث يتميز التحليل الكينزي في تفسير قيمة النقود بالاعتماد على الطلب الفعال كجزء من الطلب الكلي المتوقع باعتباره المتغير المستقل الذي يحدد المتغيرات الأخرى مثل مستويات العمالة والناتج و الدخل القومي. طالما أن الباعث الحقيقي الذي يحرك عجلة الاقتصادية هو الربح.

ويمثل الطلب الكلي الفعال القيام بعملية الشراء أي الحصول على السلع و الخدمات فعليا. وعليه فإن المقصود بالطلب الكلي الفعال هو إنفاق جميع الوحدات الاقتصادية كالأفراد و المشروعات وليس إنفاق الوحدة الاقتصادية وحدها أو الفرد الواحد لوحده أي: الإنفاق على السلع الاستهلاكية؛ الإنفاق على السلع الاستثمارية و الإنفاق الحكومي.

لقد ركز الكينزيون على الوظائف الأخرى للنقود وخاصة وظيفة أنها مخزن للقيمة حيث أصبحت النقود تطلب لأغراض عديدة غير الوظيفة الأولى التي تكلم عنها الكلاسيك لأن كينز كان يرى أن النقود تطلب لأغراض ثلاث تتمثل في دوافع الطلب على النقود: وهي: دافع المبادلات؛ دافع الاحتياط لمواجهة الطوارئ؛ دافع المضاربة

1- دافع المبادلات: يستمد دافع المبادلات وجوده من وظيفة النقود كوسيلة للتبادل، ويقصد بدافع المعاملات رغبة المؤسسة الاقتصادية و الافراد والمشاريع في الاحتفاظ بقدر معين من النقود على شكل سائل أي نفوذ جاهزة للإنفاق بهدف مواجهة نفقاتهم الجارية وتعاملهم فيما بينهم و يأتي طلب النقود لغرض المعاملات نتيجة الفجوة الواقعة بين استلام الدخل و إنفاقه مما يجعل الأفراد والمؤسسات تحتفظ بقدر معين من النقود على شكل سائل لتسديد طلباتهم اليومية من السلع والخدمات فبنسبة للأفراد جرت العادة أنهم يستلمون أجورهم في نهاية الشهر وهذا ما يجعلهم ينفقون أموالهم تدريجيا لتوفير حاجاتهم على طوال أيام الشهر.

2- دافع الاحتياط لمواجهة الطوارئ: يستدعي هذا العامل احتفاظ الأفراد أو المشاريع باحتياطي من الأرصدة النقدية (بالإضافة الى المبالغ المخصصة للمبادلات) وذلك لمواجهة الحالات التالية:

- تغيير نمط الاستهلاك؛
- توقع توفر فرص لعقد صفقات مربحة؛
- الاحتياط لمواجهة الحوادث الطارئة غير المتوقعة مثل المرض.

ويتحدد هذا الدافع من خلال ما يلي:

- الإمكانية المتاحة في الحصول على القروض بشروط مناسبة؛
- مستوى تنظيم ونمو سوق رأسمال؛
- القدرة على تحويل الاوراق المالية من أسهم وسندات الى نقود سائلة عند الضرورة وكلما كان ذلك أمرا سهلا قل ميل الافراد او المشاريع للاحتفاظ بالنقود.

3- دافع المضاربة: يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الاوراق المالية لغرض الحصول على الربح الذي يعتبر الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية (وأسهم وسندات) و ثمن بيعها في السوق المالية ويعتمد حجم الربح على قدرة المضارب في التنبؤ بأحوال البورصة (السوق المالي). فدافع المضاربة يتعلق برغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقد بصورة عطلا وغير نشطة لغرض الاستفادة من تقلبات السوق، وبصورة خاصة بالنسبة للتقلبات في سعر الفائدة، فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما قل الطلب على النقد لهذا الغرض. ويحتفظ المضارب بأرصدة نقدية سائلة بغرض الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار سوق الأوراق المالية حتى يتمكن من تحقيق أرباح كبيرة في فترة قصيرة. وعليه يبين كنز أن لطلب النقود أهمية كبيرة في التوازن الاقتصادي عكس ما كان يرى الكلاسيك ومن خلال دوافع الطلب على النقود تظهر أهمية وظيفة النقود كمخزن للقيمة و وسيلة لتسديد الديون أو المدفوعات الآجلة.

وفقا لتحليل كينز فإن التضخم يكون من خلال الطلب ، حيث يتخذ شكل حلقة حلزونية تبدأ أولا عن الذي يفوق الزيادة في العرض، إلا أن كينز فرق بين حالتين حالة التشغيل (3) طريق زيادة فائض الطلب النقدي الجزئي حالة التشغيل التام.

* **حالة التشغيل الجزئي:** وهي الحالة التي لم يصل فيها الاقتصاد إلى توظيف كل عوامل الإنتاج ومن ثم فإن أي زيادة في الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) سوف تؤدي إلى زيادة في الإنتاج ، كذلك زيادة في الأسعار غير أنه لا تؤدي بالضرورة إلى ظهور ظاهرة التضخم، وهذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار يمكن أن يحدث في الاقتصاد بسبب جمود الجهاز الإنتاجي مما يقلل من الاستجابة الكاملة للأسعار أو الاستجابة التي تجعل هذه الزيادة تتحقق كلها في شكل زيادة في الإنتاج.

* **حالة التشغيل التام :** وهي الحالة التي يصل فيها الاقتصاد إلى توظيف كل عوامل الإنتاج .

3- فريدمان ونظرية كمية النقود الحديثة:

نظرا لمحدودية الفكر الكينزي وعدم قدرته على تفسير ظاهرة التضخم التي زامنت ظاهرة الركود الاقتصادي ، ظهر فكر اقتصادي معاصر قائم في أساسه ومنهجه على أطروحات ونظريات المدرسة التقليدية على الخصوص وبدرجة أقل المدرسة الكينزية فتعتبر مدرسة شيكاغو " نظرية فريدمان" امتداد للفكر الاقتصادي التقليدي ولكن في ثوب جديد وبأدوات تحليلية أكثر نجاعة وواقعية زامنت هذه المدرسة ظهور أزمة اقتصادية تعايش خلالها التضخم والكساد في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى غاية الخمسينات . ويمكن التمييز بين مرحلتين واجهت أوضاع النظم الرأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية:

المرحلة الأولى: امتدت مع بداية الحرب العالمية الثانية إلى 1948 ؛

المرحلة الثانية: فهي حقبة السبعينات، حيث زاد معدل التضخم خاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة واستمرت الضغوط التضخمية في التزايد في فترة التسعينات.

وعند تحليل الأسباب الظاهرة التي لازمت التضخم مع الكساد التي عرفتھا الدول الصناعية الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية إلى وقتنا الحاضر، يظهر أن الفترة الأولى التي أعقبت الحرب وعرفت مثل هذه الظاهرة إنما ترجعكما يرى الكثير من الاقتصاديين إلى طبيعة وظروف الحرب وإلى اعتماد النموذج الكينزي القائم على تفضيل السياسة المالية وما يتبعها من تدخل للدول في زيادة حجم الإنفاق العام واعتماد ظاهرة النقود الرخيصة . أما تفسير الظاهرة خلال السبعينات إلى التسعينات من القرن العشرين ، فإن الكثير من الاقتصاديين إنما يرجعون ذلك إلى الإجراءات والسياسات النقدية والمالية التي استخدمتها أمريكا وخاصة أزمة الدولار سنة 1971 ، حيث تخلت هذه الأخيرة عن تحويل الدولار إلى ذهب وما نتج عنه من انخفاض لقيمتة %7.89 في نفس السنة ، لينخفض إلى 10% سنة 1973.

انعكست سياسة تخفيض قيمة الدولار سلبا على مستوى أسعار الكثير من المواد الأولية والمواد الغذائية والسلع المصنعة الاستهلاكية والوسطية والاستثمارية.

* نظرية الطلب على النقود لفريدمان:

لقد تطورت نظرية الطلب على النقود على يد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان في مقاله الشهير والذي تحت عنوان: "إعادة صياغة نظرية الكمية النقدية" نشر عام 1956. واختلف المدخل الذي اتبعه فريدمان عن ذلك الذي استخدمه كينز، حيث ركزت النظرية الكمية المعاصرة على تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعا من التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي، فمن خلال فكر النظرية فإن طبيعة النقود تختلف باختلاف استخدامها وسبب حيازتها وشروط التنازل عنها. وبدلا من تحليل الدوافع التي تدفع الناس للاحتفاظ بالنقود كما فعل كينز و من قبله أصحاب مدرسة كمبرج، يرى فريدمان أن النقود شأنها شأن أي أصل آخر، فالطلب عليها يتأثر بالعوامل التي تؤثر على الطلب على أي أصل من الأصول الأخرى، ومن ثم فإن تحليل فريدمان للطلب على النقود يدخل ضمن نظرية خيارات المحفظة على النقود مستندا في ذلك إلى النظرية العامة للطلب على الأصول والتي تدرس العوامل التي تحدد الطلب على النقود كأصل من الأصول. حيث يرى فريدمان أن دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة وتحليل مفهوم الثروة والأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة والأذواق أو ما أطلق عليه اصطلاح ترتيب الأفضليات. وقبل التعرض لمفهوم الثروة وعوائدها لابد من الإشارة إلى فرضيات النظرية المتمثلة أساسا فيما يلي:

- استقلال كمية النقود (عرض النقود) عن الطلب على النقود؛

- استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها؛

- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود ؛

- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

ومن ثم فقد اعتبر " فريدمان " الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، فميز بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكل من أشكال الثروة يتم حيازتها، وبين مشروعات رجال الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزونات.

* الطلب على النقود عند حائزي الثروة النهائيين:

يرى فريدمان أن الطلب على النقود بالنسبة لحائزي الثروة النهائيين يعتمد على أربعة متغيرات نتناولها فيما يلي:

- الثروة الكلية:

هي مقدار معين ثابت في نقطة زمنية معينة ويعتبر فريدمان الثروة الكلية قيد ينظر قيد الميزانية في نظرية سلوك المستهلك ، فالثروة هي المقدار الكلي الذي يقسم بين أشكال مختلفة للأصول التي يقبل حائزي الثروة على حيازتها وبما أن تقديرات الثروة الكلية نادرا ما تكون متاحة فاستخدم فريدمان مؤشر بديل لها وهو الدخل الدائم وهو دخل متوسط يحسب اعتمادا على الدخل الجارية التي تغطيها عناصر الثروة المختلفة وهو دخل يتميز بالاستقرار وهذا الاستقرار هو ما يجعله صالحة لاستخدامه كمؤشر للثروة وعلى هذا فإن طلب حائزي الثروة النهائيين على الأرصة النقدية الحقيقية يعتمد على مستوى الدخل

وقد إنطلق فريدمان في تحليله من أزمة الكساد التضخمي التي سادت العام بعد الحرب العالمية الثانية، كما أنه إنتقد التحليل الكينزي بشدة لأنه لم يتمكن من إيجاد حلول وتفسير للأزمة وظاهرة التضخم، كما حاول الجمع بين التحليل الكينزي والتحليل الكلاسيكي من أجل تفسير أوضاع الأزمة، وقد إنطلق في بناء نظريته من مجموعة من الفرضيات هي:

- إستقلال عرض النقود عن الطلب على النقود.

- إستقرار دالة الطلب على النقود.

- رفض فكرة مصيدة السيولة لـ كينز عند بناء نموذج الطلب على النقود.

- يتحدد الطلب على النقود بنفس محددات ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

فحسب فريدمان، فإن الطلب على النقود يخضع لنفس العوامل التي يخضع لها الطلب على أي سلعة، والذي يتمثل في سعر هذه السلع وعوامل أخرى مثل: الدخل، أسعار السلع البديلة، الأذواق...

أما بالنسبة للنقود فهي تعتبر أصل مثل أي أصل آخر غير نقدي أو مادي يظهر في الجانب الدائن من أي ميزانية أو قد يظهر في محفظة الأصول، وقد ميز فريدمان بين نوعين مختلفين من الوحدات الإقتصادية التي تطلب النقود هما:

- حائزي النقود النهائيين الذين يطلبون النقود باعتبارها أحد الطرق المتاحة لحيازة ثروتهم.

- مشروعات الأعمال التي تعتبر بأن دور النقود كعامل إنتاج لا يختلف عن دور العناصر الإنتاجية الأخرى.

ومن الاختلافات بين نظرية فريدمان ونظرية كينز ما يلي:

- أدخل فريدمان كثيرا من الأصول في دالة الطلب على النقود كبدايل للنقود مثل الأسهم والسندات والسلع الحقيقية والثروة البشرية وبسبب هذا التنوع والتعدد في الأصول التي تدخل في دالة الطلب على النقود فإن أسعار الفائدة التي تدخل في دالة الطلب على النقود تتعدد أما كينز فقد اقتصر على نحو واحد من سعر الفائدة وهو سعر الفائدة على السندات .

- لم يعط كينز اهتماما للأصول والسلع الحقيقية عند تحليله لمحددات الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بينما نظر فريدمان إلى النقود والسلع كبدايل أي أن الأفراد يختارون بين حيازة النقود وبين حيازة السلع الأخرى عندما يقررون كمية الأرصدة النقدية الحقيقية التي يرغبون في حيازتها وهذا ما يفسر الفرض الذي قال به فريدمان : "إن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود.

- عندما حل كينز دالة تفضيل السيولة اخذ العائد على النقود على انه ثابت دائما وهو يساوي صفر بينما شدد على أن العائد من النقود ليس ثابتا وكذلك اعتبر كينز أن تقلب سعر الفائدة يؤدي إلى سرعة دوران النقود وهو ما يفسر عدم استقرار دالة الطلب على النقود بينما فريدمان يعتبر أن التقلبات العشوائية في الطلب على النقود قليلة ويمكن التنبؤ بها.

وخلاصة هذه النظرية في تفسير ظاهرة التضخم أنه يوجد هناك مصدرين للتضخم : المصدر النقدي للتضخم والمصدر الميزانياتي للتضخم.

المحور الثامن: السياسة النقدية.

أولاً: تعريف السياسة النقدية واهدافها.

ثانياً: أدوات السياسة النقدية.

المحور الثامن: السياسة النقدية.

أولاً: تعريف السياسة النقدية واهدافها.

1-تعريف السياسة النقدية:

تعددت التعاريف للسياسة النقدية فقد عرفها الاقتصادي (G.L Bash) على أنها « ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية »¹ كما عرفت السياسة النقدية بأنها « العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ».²

وتعرف السياسة النقدية أيضا بأنها « تلك السياسة التي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة : النقود - الدخل ».³

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي Einzig وهو « أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي ».⁴

ومن خلال التعاريف السابقة فإن أي تعريف شامل وكاف للسياسة النقدية لابد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة وهي :

1- الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية.

2- تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية .

3- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية .

وسنقوم بتحليل هذه العناصر كما يلي :

1- إن السياسة النقدية تختلف عن النظرية النقدية، فالأولى تعني مجموعة الإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة عادة في البنك المركزي لحل مشاكل اقتصادية قائمة أو الحماية ضد وقوع مشاكل محتملة، في حين أن النظرية النقدية تهتم بمحاولة تفسير تلك الظواهر الاقتصادية، وتبيان طرق معالجتها، فهي تنظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة علمية مجردة، وفي ظروف معينة، فتوصي مما ينبغي أن يكون عليه النظام الاقتصادي.

إن وسائل العمل للسلطات النقدية تستطيع أن تؤدي إما إلى رقابة مباشرة من طرف السلطات للمتغيرات النقدية (القرض، الصرف، معدل الفائدة)، وإما إلى تدخلات في سوق الأموال بهدف التأثير في سلوك خلق النقود لمؤسسات القرض (عرض النقود) وسلوك الأعوان غير الماليين من ناحية التمويل وحيازة السيولة.¹

¹ - G.L Bach , **Federal reserve policy making** , (N.Y Alfred A . Knopf . 1950) P .35 .

² - J. Pierre Pattat , **Monnaie, Institution Financières et Politiques monétaires** , 4 éd , Economica , paris , 1987 , P 277 .

³ - Michelle de Mourgues , Opcit , P 76 .

⁴ - Einzig , **Monetary Policy : Means and Ends** , Penguin Books Harmondsworth Midlesex , 1964 , P50.

2- إن السياسة النقدية تعمل على تحقيق أهداف ويجب التفرقة بين أهداف وسيطة للسياسة النقدية وأهداف نهائية، فالأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية المراقبة من السلطات النقدية والمرتبطة بشكل كاف مستقر ومقدر بالأهداف النهائية مثل معيار النمو السنوي للكتلة النقدية، أما الأهداف النهائية التي تتأثر فعليا بالمتغيرات النقدية ونميز بين أهداف نهائية للتوازن الداخلي مثل مكافحة التضخم، ومعدل نمو عال، وأهداف نهائية للتوازن الخارجي مثل : استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

2- أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة التي تنسم إلى أهداف أولية، وبسيطة ونهائية، وتحقيق هذه الأخيرة يتم بواسطة الإستراتيجية الحديثة للبنك المركزي التي تعتمد على الأهداف الأولية والوسيط للوصول إلى الأهداف النهائية وذلك باستخدام أدوات ملائمة. تقوم هذه الإستراتيجية بوضع هدف يتمثل في معدل سنوي لنمو الكتلة النقدية، وبناء على اتجاه ودرجة الفرق بين الأهداف والتقديرات يرفع البنك أو يخفض معدل المجاميع النقدية وبالتالي التحكم في عرض النقود بالإضافة إلى التحكم في الفائدة على الأرصة النقدية لدى البنوك، ونظرا لصعوبة التحكم في أسعار الفائدة والعرض النقدي تم تزويد الإجراءات السابقة بإجراءات جديدة منها²:

- توسيع الهامش الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة بالتقلبات ضمنه.
- استخدام مجموع احتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود، ولذلك فقد تم التركيز على احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات.

إذا يعمل البنك المركزي على التأثير في الأهداف الأولية التي يمكن الوصول إليها مباشرة من خلال الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة النقدية، والتي تؤثر بدورها على الأهداف الوسيطة وصولا إلى الأهداف النهائية.

2-1 الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

تعد الأهداف الأولية متغيرات يحاول البنك المركزي من خلالها التأثير على الأهداف الوسيطة وتتمثل فيمايلي:

1-1- مجوعات الاحتياطات النقدية: تعرف القاعدة النقدية بأنها تلك الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات، و تتكون القاعدة النقدية من جانب استخدامها من العملة في التداول و الاحتياطي، ولكل نوع من مجاميع الاحتياطي مؤيدون و معارضون، حيث دافعت البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية بالإضافة إلى مجلس المحافظين الذين دافعوا عن مختلف أنواع مجاميع الاحتياطي كهدف أولي للسياسة النقدية، لينتقل

¹ - Monique Beziade , **La Momnaie et ses mécanismes** , nouvelle édition la decouverte , Paris , 1995 , P . 93 .

² - لحو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص:61.

النقاش إلى الاقتصاديين حول كل مجمع وأي هذه المجاميع أكثر مراقبة من قبل السلطات النقدية و أيها أكثر ارتباطا بنمو مجمل النقود التي تشكل الأهداف الوسيطة.

1-2- ظروف السوق: وهي مجموعة ثانية من الأهداف الأولية، وهي تحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية.

وتعني أيضا قدرة المقترضين و موافقهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان و مدى ارتفاع و انخفاض أسعار الفائدة، و شروط الاقتراض الأخرى و سعر فائدة الأرصدة النقدية لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك حيث تم استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية منها ما كان مستخدما في الفترات الماضية كاحتياطات الحرة التي تشمل الاحتياطات الفائضة لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من المقترضة وتكون سالبة في حالة العكس، أما ثاني الأرقام القياسية فهو أسعار الفائدة على أدونات الخزينة و الأوراق التجارية وسعر الفائدة الذي تقرضه البنوك على أفضل عملائها وسعر الفائدة ما بين البنوك¹.

تعد الأهداف الأولية حلقة ربط قوية التأثير بالأدوات النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة ولذلك فالهدف الأولي الأفضل هو ذلك الهدف الذي يتصف بالتأثير والتجاوب بسرعة مع تغيير الأدوات النقدية المستخدمة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب تحقيقه للأهداف الوسيطة المستعملة.

2-2 الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

الأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية التي تقوم السلطة بضبطها للوصول إلى الأهداف النهائية، وتتمثل الأهداف الوسيطة بمتغيرات نقدية كلية مثل المجمعات النقدية وسعر الفائدة وسعر الصرف، ولهذه الأهداف مجموعة من الشروط الواجب توفرها والمتمثلة فيما يلي:

- **القابلية للقياس:** يعتبر قياس الهدف بدقة وفي الوقت المناسب أمرا أساسيا للحكم على مدى فعالية السياسة النقدية ونعني بالقياس أن البيانات متاحة في الوقت المناسب ودقيقة.
- **القدرة على التحكم والسيطرة في الهدف الوسيط:** للتأكد من بناء الاستراتيجية بشكل جيد وجني ثمارها، يجب على البنك المركزي أن تكون لديه قدرة على التحكم في الهدف الوسيط بهدف إعادة ذلك المتغير إلى المسار المستهدف في حالة خروجه عن الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي.
- **إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:** بمعنى مدى توافر إمكانية للتنبؤ على الهدف النهائي حتى يقوم الهدف الوسيط بدوره بشكل جيد، حيث لايزال النقاش قائما حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النهائي كأهداف وسيطة مرتبطة بالأهداف النهائية.

¹ - لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 62 63.

أ - **مستوى معدل الفائدة**: يرتبط تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية ويعتبر من أبرز محددات سلوك العائلات و المستثمرين فيما يخص الادخار والاستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة، والاشكالية المطروحة هنا هو كيفية تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة وأنها تتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق إلى جانب طلب و عرض رؤوس الأموال، بالإضافة إلى ارتباطها بالسياسة النقدية للدولة التي يجب أن تعمل على إبقاء تغيرات معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبيا تحقق التوازن في الأسواق وتجنب وقوع ضغوط تضخمية أو كساد

ب- **سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى**: يعتبر سعر صرف النقد مؤشرا هاما على الأوضاع الاقتصادية لبلد ما حيث يعد كهدف وسيط للسلطة النقدية، و يعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، ففي حالة المحافظة على مستوى منخفض أكثر من العملة يشجع ذلك الضغوط التضخمية و يؤدي إلى اتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع في المقابل في الأجل الطويل إلى اضعاف القدرة الصناعية للدولة و الانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد ، أما في حالة الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر، يفرض ذلك على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا و هو ما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم و بالتالي تتخفف مستويات النمو، لذا تعمل السلطات النقدية للحفاظ على استقرار وضعية البلاد تجاه الخارج عن طريق ربط عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل و الحرص على دعم استقرار سعر صرف عملتها.

ج- **العرض النقدي**: لاستخدام هذا المتغير كهدف وسيط لبلوغ الأهداف النهائية للسياسة النقدية لابد أن تكون هناك قدرة على تحديده احصائيا بمعنى آخر أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود باعتبار أن تحديد العرض النقدي أصبح مسألة صعبة للغاية بسبب تغير سرعة تداول النقود، نتيجة لحركات رؤوس الأموال الرسمية و غير الرسمية وظهور المشتقات المالية الحديثة، لذا يبقى الاشكال المطروح حول نوع العرض النقدي الذي يمكن ضبطه بسهولة، و هل يتم اللجوء إلى العرض النقدي بالمعنى الضيق (M1) أم العرض النقدي بالمعنى الواسع (M2) أم العرض النقدي (M3) خاصة في ظل وجود المشتقات المالية.

2-3 الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف الأولية والوسيلة في الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية لهذه الأخيرة والتي تتمثل في:

- **تحقيق العمالة الكاملة**: يقصد بالعمالة توفر فرصة العمل لكل شخص قادر على العمل وبإبحث عنه، فارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى زيادة عرض العمل وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين، لذا تسعى السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيسبب ذلك انخفاض الأجر الحقيقي مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة لزيادة حجم مشروعاتهم، ويرجع اهتمام الحكومات

بحل مشكلة البطالة إلى ما تمثله من خطورة على المستوى الاجتماعي حيث يحس العاطلون بفشلهم وتهميشهم في المجتمع، كما أن القضاء على البطالة يعمل على تعظيم هدف النمو الاقتصادي¹.

- **تحقيق استقرار الأسعار:** يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية، ويعني هذا أن يكون معدل التضخم منخفضا كأن يتراوح مثلا بين 1% و4% سنويا، وأن تلتزم السلطة النقدية بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي.

يرى كل من الكينزيين والنقديين أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعا، وحسب فريدمان فإنه لا يمكن القضاء على التضخم المستمر لمدة طويلة إلا بسياسة نقدية انكماشية بواسطة تخفيض معدلات العرض النقدي مع معرفة أسباب التوسع النقدي والوضع الاقتصادي².

- **تحقيق التوازن الخارجي:** عن طريق تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بحيث يكون لصالح الدولة من خلال تشجيع الصادرات و تقليل الواردات باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات يمكن للبنك المركزي معالجته من خلال قيامه برفع سعر إعادة الخصم ما يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض، وبالتالي التقليل من الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة ومن ثم تشجيع الصادرات المحلية و تقليل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات³.

- **رفع معدل النمو الاقتصادي:** يعد تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي من الأهداف طويلة الأجل، في حين يعتبر استقرار الأسعار والنقد من الأهداف طويلة الأجل، في حين يعتبر استقرار الأسعار والنقد من الأهداف قصيرة الأجل، والتوفيق بين هذين الهدفين أمر في غاية الصعوبة خصوصا في الدول النامية التي تعاني الكثير من العقبات فيما يخص السياسات الإنتاجية والتجارية وموازين المدفوعات، لذا تسعى السياسة النقدية إلى المساهمة في رفع معدلات النمو في هذه البلدان من خلال تحقيق معدل مرتفع للمدخرات والتأثير على معدل الاستثمار في السلع الرأسمالية من خلال التوسع الائتماني حتى يمكنها الوصول إلى معدلات النمو المطلوبة بالإضافة إلى توجيه الائتمان البنكي والمدخرات نحو الأهداف التنموية أو ما يسمى بالمربع السحري.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية:

¹ - محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص: 21.

² - لحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 66، 67.

³ - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 195، 196.

يطلق على الأجهزة المسؤولة عن إدارة شؤون النقد والائتمان مصطلح السلطات النقدية، وهي تتكون من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية، ويعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويقوم باستخدام أدوات لتحقيق أهداف مرسومة، ويمكن أن نصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية، وأدوات كيفية (نوعية) أو أدوات مباشرة وأخرى مباشرة نتناولها كما يلي:

1- الأدوات كمية للسياسة النقدية:

ينصب عمل الأدوات الكمية أو وسائل الرقابة الكمية إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك وبغض النظر عن أوجه استعمالاته، ويستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع، باستخدام مجموعة من هذه الوسائل الكمية وهي سياسة معدل إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني وستناول كل أداة على حده فيما يلي:

1-1 سياسة معدل إعادة الخصم:

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق التجارية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات¹.

وتعتبر هذه السياسة من اقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847 ثم سار البنك المركزي تدريجيا خلال هذه الفترة على وضع يجعله « الملجأ الأخير للإقراض » وفي فرنسا سنة 1857 وفي الولايات المتحدة سنة 1913 أما في الجزائر فلم تستخدم إلا في 1972/01/1.

يرتبط تحديد معدل الخصم بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة.

فعندما يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم فإن البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لأن تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة، وبالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية ومن ثم التأثير في حجم عرض النقود، وإن ارتفاع معدل الخصم سيؤدي إلى تشجيع أصحاب الإدخارات على زيادة ودائعهم المختلفة بالبنوك التجارية للحصول على معدل فائدة مرتفع، ومن ثم فإن انخفاض منح القروض للأفراد والمؤسسات سيؤدي إلى انخفاض حجم النقد المتداول بسبب انخفاض المقدرة الإقراضية للبنوك، وانخفاض تفضيل السيولة لدى الجمهور لارتفاع معدل الفائدة، كما ينخفض في نفس الوقت الميل للاستثمار لانخفاض

¹ - عبد المنعم السيد علي، اقتصادات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، المفرق، الأردن، 1999، ص: 397.

الطلب على النقود للاستثمار ولا يقتصر دور معدل إعادة الخصم على التحكم في الائتمان في الداخل فحسب بل يمتد أثره ليشمل قطاع التجارة الخارجية إذ أنه عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم، يمكن للبنك المركزي جذب رؤوس الأموال الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات يعاني من عجز كما يمكن له أن يخفض من تدفقها إذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائضا¹.

تعتبر سياسة معدل الخصم من أهم الأساليب التي كانت تتمتع بأهمية خاصة منذ بداية ظهورها إلى عام الحرب العالمية الأولى، وذلك لحصول البنوك التجارية على احتياطات نقدية مهمة عندما تقوم بإعادة خصم الأوراق المالية التي تكون بحيازتها لدى البنك المركزي، ولكنها بدأت تميل إلى التراجع بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن خلال الثمانينات والحرب العالمية الثانية وكذلك بعض السنوات التي تلت الحرب انسحبت سياسة معدل إعادة الخصم إلى الوراء وهذا يعود إلى عدة أسباب منها :

كان ينظر إلى أسلوب تعديل معدل إعادة الخصم على أن زيادته ترفع سعر الفائدة كتكلفة تؤخذ بعين الاعتبار في نظر رجال الأعمال، ولكن هذه النظرة لم تثبتها الدراسات والأبحاث التي قام بها الباحثون في إنجلترا والولايات المتحدة، وأن تكاليف الاقتراض تعتبر ضئيلة جدا من مجموع تكاليف الإنتاج خاصة القروض القصيرة الأجل، كما أن التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة بسبب تغيير معدل إعادة الخصم تكون في مجال محدود، وكل هذا يقلل من فعالية هذه السياسة في السيطرة على الائتمان ومن ثم على العرض النقدي².

تعرضت الطرق المصرفية والمعاملات في أسواق النقد لعدة تطورات منذ العشرينات، وكذا الاتجاه نحو الائتمان التجاري في حساب مفتوح واعتمادات مصرفية، وأصبح استخدام الكمبيالات أقل فأقل كأداة لتمويل التجارة الداخلية، وبسبب تزايد تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتمادات المصرفية والتسويات بالسحب عند النظر (الاطلاع) أو التحويلات البرقية أصبحت الكمبيالات الأجنبية أيضا مستخدمة على نطاق أقل بكثير. إن سياسة معدل إعادة الخصم أصبحت محدودة التأثير بسبب³:

- يعود التحكم في كمية النقود إلى البنوك التجارية، ويتدخل البنك المركزي لاحقا لأنه ملزم بانتظار البنوك للتقدم إليه لتحريك ما تمتلكه عن طريق سياسة معدل إعادة الخصم .
- النظام غير متناسق لأنه يسمح بإدخال النقود ولكنه لا يسمح باسترجاعها .
- تباطؤ عمل هذه السياسة يمنع التحرك لمتابعة أكثر للمعدل.

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن معدل إعادة الخصم لدى البنوك الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية يرتفع عندما ترفع البنوك التجارية معدل الخصم، وينخفض عندما تقلل هذه البنوك معدل الخصم، وفسرت هذه الظاهرة على أساس أن تغيير معدل إعادة الخصم إنما جاء ليكون على وفاق أو على صلة قوية بسعر الفائدة في السوق، وفي كندا يتغير معدل إعادة الخصم كل أسبوع ليتبع تغيير أسعار الفائدة على أذونات الخزنة التي

¹ - محمد خليل برعي، عبد الهادي سوفي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1984، ص: 118.

² - محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1972، ص ص: 80، 81.

³ - Jean François Goux, op.cit. p. 209.

تصدرها الحكومة ومن مظاهر التناقض أن معدل إعادة الخصم يكون أعلى بنسبة ربع في المائة من سعر الفائدة على هذه الأذون.¹

- ليس بمجرد رفع معدل إعادة الخصم سوف تحجم البنوك على إعادة خصم أوراقها لدى البنك المركزي لأنه قد يقدم رجال الأعمال على خصم أوراقهم لدى البنوك التجارية حتى ولو كان المعدل مرتفعاً، وبالتالي تبقى البنوك أيضاً تقوم بهذه العملية لدى البنك المركزي طالما أن رجال الأعمال يتمتعون بتقاول كبير وتسود بينهم توقعات للحصول على أرباح كبيرة فيقبلون على الاقتراض رغم ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، كما يحدث العكس عندما ينتشر التشاؤم بانخفاض أرباحهم، وفي هذه الحالة يحجمون على الاقتراض حتى ولو كانت أسعار الفائدة منخفضة.

ومما تقدم أن فعالية سياسة معدل الخصم تتوقف على عدة عوامل منها:²

* مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص وهذا يتطلب معاملات كبيرة بالأوراق التجارية.

* مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة بمعنى عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية .

* مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.

ومهما لقيت سياسة معدل إعادة الخصم من معارضة أو قبول لها فإنها تبقى لها أثرها المعنوي على البنوك التجارية، فكلما تحرك هذا المعدل إلى الارتفاع أو الانخفاض فإن البنوك تأخذ بعين الاعتبار، وفي الوقت الحاضر أصبحت هذه السياسة مجرد مؤشر للبنوك التجارية عن اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان.

1-2 سياسة الاحتياطي الإجباري:

نسبة الاحتياطي الإجباري هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم.³

وظهرت هذه الأداة الذي تسمى متطلبات الاحتياطي المتغير كأداة للسياسة النقدية لأول مرة في الولايات المتحدة من خلال تعديلات مناسبة في قانون الاحتياط الاتحادي في سنة 1933 و 1935 ولقد كان استخدام هذه الأداة بصورة عامة كوسيلة بديلة أو إضافية لممارسة الرقابة على عرض النقود، ولم يبق الهدف من هذه الأداة هو

² - النبي حسن يوسف، عبد الحميد هاشم، الاقتصاديات المعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة 1977، ص: 198.

³ - محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 299 .

حماية المودعين من الأخطار التي تتعرض لها البنوك، ولكنها أصبحت وسيلة هامة تستعمل للتأثير على السيولة النقدية، وبالتالي على المقدرة الإقراضية للبنوك التجارية حسب أهداف السياسة النقدية.

إن مقدرة البنك التجارية الإقراضية تعتمد على ما يمتلكه من سيولة أو احتياطات نقدية التي يكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه، وهذه السيولة التي تكون بحوزة البنوك التجارية لا تجمد في خزائن البنوك ولكن تقوم باستخدامها كالقيام بإقراضها أو استثمارها في شراء الأوراق المالية والتجارية، ولكنه في نفس الوقت حتى لا تقع البنوك التجارية في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي من أصولها النقدية لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع، وتحدد من طرف البنك المركزي، فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجمالي، وأحيانا يتوصل الأمر بالبنك المركزي إلى زيادة رفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة، وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان¹.

عند تقييمنا لفعالية ونجاح أداة الاحتياطي الإجمالي نستخلص ما يلي:

1- تعتبر هذه الأداة من السياسات الناجحة في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع.

أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض، وسبب ذلك يعود إلى أن قدرة البنوك على خلق الائتمان واستعدادها لزيادة حجم القروض وتقديمها قد لا يقابله طلب على هذه القروض من الأفراد والمؤسسات نظرا لانتشار حالة الكساد، ولذلك يجب أن يصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب القروض.²

2- تعتبر هذه الأداة غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة والصغيرة على حد سواء، كما أنها لا تميز بين البنوك التي لديها احتياطات، غير أن هذا الانتقاد يمكن الرد عليه طالما أن الهدف من رفع هذه النسبة هو تقييد حجم الائتمان ولجوء بعض البنوك إلى خفض أصولها يصب في تحقيق الهدف المسطر من السياسة النقدية.

3- إن التغيرات المتكررة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني-لها تأثير على وضع البنوك وقابليتها لمنح القروض واستثمار أموالها لأنه يجعل البنوك مرتبكة نتيجة لعدم التأكد من وجهة هذه التغيرات ودرجتها، ولذلك يرى فريد مان أنه يجب تثبيت الاحتياطي النقدي ثباتا دائما عند مستوى معين، ولكن يقترح البعض الآخر استعمال نسب متغيرة باستمرار لأنها توفر الاحتياطات النقدية الفائضة لدى البنوك التجارية التي تقيها آثار تغيير نسبة الاحتياطي القانوني، إلا أننا نميل إلى تثبيت هذه النسبة حتى تكون البنوك التجارية على علم بها

¹ - محسن أحمد محمد الخضير، التضخم الهيكلي في الدول الأفريقية، جمهورية غانا، حالة دراسية، رسالة دكتوراه غير منشورة معهد الدراسات الإفريقية، 1984، جامعة القاهرة، ص ص: 411، 413.

منذ البداية لأخذ احتياطيها وحذرها من بداية النشاط وحتى تكون البنوك والبنك المركزي متعاونة على تنفيذ وإنجاح السياسة النقدية المرغوبة والمسطرة.

4- ورغم ما يقال على أداة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أو الإجمالي من قلة المرونة وضعف فعاليتها إلا أنها تتسم بأكثر فعالية وأقل كلفة من سياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأدوات للسياسة النقدية وخاصة في البلدان النامية نظرا لعدم توافر أسواق مالية ونقدية واسعة.

1-3 سياسة السوق المفتوحة:

يقوم البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية، ويدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية، فترتفع الاحتياطات النقدية لها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، كما أن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضا في سعر الفائدة، مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة. وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود، أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان، وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك باتباع سياسة نقدية انكماشية، فهو يدخل إلى سوق الأوراق المالية بائعا للأوراق المالية، فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقدا فتتخفف الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتتنخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة.

هناك دلائل واضحة على تفوق سياسة السوق المفتوحة على غيرها، وذلك نظرا لما تتمتع به من

خصائص منها¹:

1- إن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي للسيطرة على الائتمان، كما أن المبادرة للدخول في السوق المفتوحة بيعا أو شراء تعود إلى البنك المركزي .

2- يستطيع البنك المركزي القيام بعملية شراء للأوراق ويتبعها بعملية بيع كبيرة خلال فترة قصيرة، بالإضافة إلى قدرته على القيام بعملية إعادة الشراء وهذا يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان، وبالتالي التحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة من الوقت .

3- إن الاستعمال المستمر لهذه الأداة لا يعقب أثارا في التوقعات وكما تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة عندما يقوم بعملية الشراء للأوراق، وهذا الانخفاض يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد² .

إلا أن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق كافية في السوق للدرجة التي تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع أو الشراء، وفي حالة الانكماش قد لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي السوق مشتريا للسندات وترتفع الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزداد مقدرتها الإقراضية، ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيرا للخروج من ظروف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الأعمال، كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملا محفزا للاستثمار عندما تكون معدلات الأرباح فيها

¹ - علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، مصر، 1998، ص: 195.

² - Hary D.Hatchinson, Income , Employment and Economic Growth, Hall Inc, 1984 , P 181

منخفضة، وعندما يسود التفاؤل في السوق المفتوحة فإن التأثير المعنوي لبيع البنك المركزي لأوراقه المالية لا يتحقق على أي سياسة انكماشية .

يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وخاصة في البلاد التي تسعى للتنمية، ومن ثم فإن الالتجاء إلى هذه السياسة أمرا مستحيلا في معظم الأحيان وسبب ذلك هو ضيق أو انعدام الأسواق النقدية والمالية، وعدم انتشار استخدام الأوراق التجارية وأذون الخزينة مما يجعل هذه العمليات تحدث تقلبات شديدة في أسعار تلك الأوراق مما يؤدي إلى اهتزاز المراكز المالية لبنوك الدول النامية¹.

2- الأدوات الكيفية للسياسة النقدية:

تهدف الوسائل الكمية للسياسة النقدية التي تعرضنا إليها في سابقا إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية ويكون هذا التأثير عاما دون تمييز، إلا أن هذا مضر ببعض الأنشطة الاقتصادية التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها أيضا، ولذلك فإن البنك المركزي يستخدم أدوات كيفية أو نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي.

2-1 سياسة تأطير الائتمان:

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود، بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ويسمى أيضا تخصيص الائتمان وقد استخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان من قبل بنك إنكلترا، ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض فقط، بل أيضا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم².

ففي ظروف التضخم مثلا تقدم الدولة على وضع سياسة تأطير القرض، ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم، كما يقيد الائتمان نحو البعض الآخر الذي يكون سببا في إحداث التضخم، ويمكن أن تكون هذه السياسة متعلقة بمعيار أجل القروض، فقد تقيد بعض القروض سواء قروض قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الأجل .

أما عندما ينتشر التضخم بحدة فإن الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قرض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض، و استخدم هذا الأسلوب كأداة للسياسة النقدية كإجراء مضاد للتضخم بشكل خاص سنة 1948 في فرنسا لأول مرة، وعادة ما تكون سياسة تأطير القرض مرافقة ببرامج استقرار للكتلة النقدية، يشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخارات وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة.

¹ - محمد زكي شافعي، النظم المصرفية في البلدان المتخلفة اقتصاديا، رسائل في التخطيط القومي رقم 49. لجنة التخطيط القومي القاهرة، 1957، ص: 28.

² - Jean , Pierre Pattat , Opcit , P . 328

2-2 السياسة الانتقائية للقرض:

للقيام بسياسة تأطير القرض يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك وهي¹:

1- تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد من أجل تكلفة القرض المتعلق ببعض أنواع التمويلات المتعلقة بالتصدير أو بالسكن أو الزراعة أو الصناعة أو المهن الحرفية ، والجزء الذي تأخذه الخزينة على عاتقها يغطي الفارق بين معدل الفائدة على القرض وكلفة الموارد التي تمول القرض وقد يأخذ شكل الإعانة المباشرة من طرف الدولة .

2- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف : عندما يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض مثل قروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي .

3- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم : تفرض السلطات النقدية معدل إعادة خصم مفضل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها، وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة انكماشية كانت أو تضخمية .

2-3 الأدوات الأخرى للسياسة النقدية:

هي مجموعة من الأدوات المباشرة التي تسمى بأدوات الرقابة المباشرة، وتتنوع هذه الإجراءات كالتدخل المباشرة في أعمال البنوك التجارية والاقناع الأدبي ومن أهم هذه الأدوات المستخدمة مايلي²:

1- **وسيلة الاقناع الأدبي:** وتسمى أحيانا سياسة المصارحة حيث يحاول صانعو السياسة النقدية التأثير

على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وإقناعها أدبيا باتباع سياسة تتسجم مع سياسة البنك المركزي حيث يقوم هذا الأخير بالاتصال بالمسؤولين في البنوك التجارية وإبلاغهم في رهبته بتنفيذ سياسة نقدية معينة وعلى البنوك التجارية اتباعها. كما يمكن اللجوء إلى المقالات المنشورة في المجالات المتخصصة بالقطاع المصرفي وكذلك في الخطب في مختلف المناسبات ويحاول فيها المسؤولون تغيير لسلوك المؤسسة المالية والنقدية إلى الاتجاه المرغوب فيه ومع ذلك فإن سياسة المصارحة لا تنتج آثارا إيجابية إلا إذا دعمت بوسائل أخرى "كالوسائل التقليدية".

2- **وسيلة الودائع الخاصة:** ومقتضى هذه السياسة هو فرض البنك المركزي على البنوك التجارية اقتطاع

نسبة من أرصدها في شكل ودائع مجمدة لدى البنك المركزي تستحق عليها فائدة، إضافة إلى

¹ - وسام ملاك، مرجع سابق، ص: 256 .

² - أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 190 .

الاحتياطي القانوني وتهدف هذه الوسيلة إلى التقليل من عمليات منح الائتمان التي تقوم بها البنوك التجارية.

3- التعليمات والأوامر المباشرة: قد تجد البنوك المركزية في بعض الحالات مجبرة على التدخل بصورة

صریحة وحازمة للتأثير في حجم الائتمان والتحكم في اتجاهاتها وذلك عن طريق إصدار تعليمات وأوامر مباشرة للبنوك التجارية حيث يختلف هذا الأسلوب عن أسلوب الاقتناع الأدبي في أن هذه الأوامر تكون ملزمة على البنوك التجارية ويمكن أن تتجاهلها وإلا تعرضت لبعض أنواع العقوبات التي يفرضها عليها البنك المركزي. وتتمثل الأوامر والتعليمات فيما يلي :

- تحديد حد أقصى للقروض التي تمنحها البنوك التجارية.
- تحديد حد أدنى للقروض الممنوحة لنوع معين من أنواع الأنشطة الاقتصادية بغرض التوسع فيه أو الامتناع عن منح القروض (الأنشطة معينة للحد منها).
- إجبار البنوك على توجيه جزء من مواردها نحو نوع معين من أنواع الاستثمار كإجراء السندات الحكومية أو أدوات الخزينة .
- وتتمثل العقوبات التي يمكن أن يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية في حالة عدم تنفيذها لتعليماته في:
 - الامتناع عن إقراضها.
 - الامتناع عن إعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة من طرفها.
 - رفع سعر الفائدة بالنسبة للقروض الممنوحة لها.
- ومن الملاحظ أن مثل هذا الأسلوب من أساليب الرقابة على الائتمان يكون مناسباً لعلاج مختلف حالات التضخم .

المحور التاسع: السوق النقدي.

أولاً: ماهية السوق النقدية.

ثانياً: أنواع وأقسام السوق النقدية.

ثالثاً: المتعاملون وأدوات السوق النقدية.

رابعاً: واقع السوق النقدي في الجزائر.

المحور التاسع: السوق النقدي.

أولاً: ماهية السوق النقدية:

تعد الأسواق النقدية من أقدم الأسواق المالية، وهي تعمل على تحويل النقود من المقرضين إلى المقترضين، وهي تتميز بالعديد من التعاريف والخصائص نظراً للدور المهم الذي تلعبه في الاقتصاد.

1- تعريف السوق النقدية:

هناك عدة تعريفات للسوق النقدية من أهمها: "يمثل ذلك الجزء من سوق المال والذي يتم فيه تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل والتي لا يتجاوز فترة سدادها عاماً واحداً، ولهذا فإن السوق النقدي يتم فيها تعويض النقود بأشباه النقود، ويلجأ إلى السوق النقد عادة المقترضون الذين يعانون من شح في السيولة وبالتالي يقومون ببيع الأوراق المالية قصيرة الأجل¹.

كما تعرف على أنها: "الأسواق التي تتداول فيها الأوراق المالية قصيرة الأجل والتي يزيد أجلها عن عام، ومجرد ما يتم إصدار هذه الأوراق يتم تداولها في السوق الثانوية، ويحصل المستثمرون على احتياجاتهم من السيولة من خلال هذه الأسواق، حيث يحتفظون بالحد الأدنى من أموالهم في صور نقدية لاستخدامها في المعاملات اليومية، ويستخدم الباقي في الاستثمارات قصيرة الأجل أو في أدوات سوق النقد، وذلك لإمكانية تحويلها بسرعة إلى نقود إذا اقتضت الحاجة، أي أن الأدوات أو الأوراق المالية في سوق النقد تحقق عائداً أعلى عن الاحتفاظ بالنقود سائلة مع مخاطر الائتمان، وتغير سعري منخفض نسبياً، مقارنة مع الأوراق المالية في سوق رأس المال².

تتمثل الأسواق النقدية في ذلك المجال الذي يتم فيه تداول مختلف الأصول المالية قصيرة الأجل، حيث تتمثل الوظيفة الأساسية لهذه الأسواق في تسهيل إجراء المعاملات والصفقات المالية بين وحدات العجز المالي (طالبي الأموال) ووحدات الفائض المالي (عارضى الأموال)، وذلك من خلال تبادل وتداول أدوات الاستثمار قصيرة الأجل. وتعرف الأسواق النقدية على أنها- "سوق القروض قصيرة الأجل، تضمن تحقيق التوازن اليومي بين آجال العمليات الدائنة والمدينة للمؤسسات الائتمانية، حيث تقوم البنوك بإستثمار فوائضها لدى هذه السوق كما تحصل على القروض اللازمة إستناداً إلى وضعية إحتياطاتها لدى البنك المركزي³.

¹ - حسين بن هاني، "الأسواق المالية (طبيعتها - تنظيمها - أدواتها المشتقة)"، الطبعة الأولى، دار الكندي، 2002، ص: 15.

² - Bob Steiner, "Foreign Exchange And Money Markets", Theory, Practice And Risk Management, Butterworth Heinemann, first published, Britain, 2002, p 25.

³ - مروان عطوان، "الأسواق النقدية والمالية (أدوات وآليات نشاط البورصات في الإقتصاد الحديث)"، ج 1، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 16.

- "هي عبارة عن الأسواق التي تتم من خلالها عمليات الإقراض أو الإقتراض فيما بين المؤسسات المالية المحلية أو المحلية والأجنبية، أو فيما بين المؤسسات المالية المحلية والمؤسسات المحلية الأخرى، عادة ما تتأثر هذه السوق بنوعية السياسة النقدية المطبقة، وترتكز على عامل أساسي مهم هو سعر الفائدة".¹

- كما تعرف بأنها: "سوق مفتوحة تنافسية، تتعامل بالأدوات المالية قصيرة الأجل والتي لا تتجاوز فترات استثمارها سنة واحدة، وبالتالي فإن تسمية السوق المعنية بهذه الأدوات جاءت بسبب سرعة وسهولة تحولها إلى سيولة".²

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن السوق النقدية هي تلك السوق التي تضم مجموعة المؤسسات التي تقوم بتبادل الأموال قصيرة الأجل، وليس لهذه السوق مكان محدد يتم التعامل فيه ولكن يتم التعامل من خلال الإلتقاء المباشر أو بإحدى وسائل الإتصال الإلكترونية المختلفة كالهاتف والإنترنت.

2- أهمية الأسواق النقدية:

ترجع أهمية الأسواق النقدية إلى كونها تعتبر مصدرا للتمويل قصير الأجل، حيث تساعد على توفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تجنيد المدخرات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة، فباعتبار البنك المركزي أحد المتدخلين الرئيسيين في هذه السوق ومن خلال السياسة النقدية التي يديرها، يستطيع مواجهة الزيادات الطارئة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة، وذلك عن طريق إصداره لأهم أدوات السوق النقدية والمتمثلة في أذونات الخزنة، بالإضافة إلى إدارته لإصدار الكتلة النقدية من أجل تأمين السيولة النقدية ووسائل الدفع المختلفة، وعليه يتمكن البنك المركزي من مراقبة سيولة النظام المصرفي كما يتمكن من الرقابة على المعروض النقدي والسيولة الإجمالية.

وتكمن أهمية الأسواق النقدية بصفة خاصة من خلال توفيرها لأدوات يمكن من خلالها أن تعدل مراكز المؤسسات في مستوى سيولتهم، فالمؤسسات التي لديها مدفوعات في المستقبل القريب، يمكنها من خلال السوق النقدية استثمار أموالها في أدواتها قصيرة الأجل مقابل عائد على أن يتم بيع تلك الأدوات حينما يأتي أجل مدفوعاتها المستقبلية، كما تلجأ البنوك والمؤسسات المالية لشراء أدوات السوق النقدية مقابل عائد قبل إعادة بيعها لمواجهة سحب الودائع أو عقد قروض جديدة،³ كما أن توفر سوق جيدة للنقد يسمح بتمويل البنوك التي هي بحاجة إلى سيولة من خلال ما يعرف بالسوق ما بين البنوك.

¹ - حسن علي خريوش وآخرون، "الأسواق المالية - مفاهيم وتطبيقات -"، دار زهران للنشر، عمان، 2010، ص: 36.

² - هوشيار معروف، "الاستثمارات والأسواق المالية"، دار الصفاء للنشر، عمان، 2003، ص: 69.

³ - عاطف وليم أندروس، "أسواق الأوراق المالية بين ضرورة التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها"، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2007، ص: 17.

3- خصائص الأسواق النقدية:

تعتبر الأسواق النقدية سوقا كغيرها من الأسواق فهي تعمل على إلتقاء فئتين مختلفتين هما فئة الطلب وفئة العرض، إلا أنها تتمتع بجملة من الخصائص تميزها عن الأسواق الأخرى يمكن تلخيصها كما يلي¹:

- يتم التعامل على مستوى الأسواق النقدية بدرجة عالية من الثقة بين المتعاملين، هذا ما يزيد من درجة كفاءة هذه الأسواق، إذ يتمكن المستثمرون من تحويل مبالغ بكميات كبيرة بسرعة فائقة وبتكاليف قليلة للعملية الواحدة.
- تصنف الأسواق النقدية على أنها سوق جملة لأن التعامل على مستواها يتم عادة بين تجار، فقد يتم عقد الصفقات بملايين الدولارات للصفقة الواحدة، كما أن المتعاملين في هذه الأسواق-خاصة المؤسسات النقدية والمالية- ذوي حجم كبير ويعملون لحساب مؤسسات كبيرة ويتمتعون بخبرات ومهارات عالية.²
- تتميز هذه الأسواق بعدم وجود مكان رسمي ليتم فيه تحويل الأموال بين المتعاملين، كما أنه ليس لها هيكل مؤسسي وتنظيمي محدد لأن المشاركين فيها هم أطراف متعددة في طبيعتها وخصائصها، وتشكل مجموعة المؤسسات المالية والمصرفية هيكل هذه الأسواق.
- تتصف الأسواق النقدية بميزة المرونة العالية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى طبيعة الأدوات التي يتم التعامل بها، فهي تتميز بنسبة سيولة عالية أي إمكانية تحويلها إلى نقود قانونية خلال مدة قصيرة وبأقل تكلفة ممكنة، وبالتالي فهي تتصف بدرجة ضمان عالية فغالبا ما تستخدم كضمان للقروض، كما تتميز تلك الأدوات بمخاطر منخفضة جدا وقد تكون خالية في بعض منها كأذونات الخزنة مثلا، وذلك كنتيجة لأحد العاملين التاليين:³

* إنخفاض درجة المخاطرة النقدية: وهي المخاطرة التي قد تنشأ في حالة إنخفاض أسعار الأوراق المتداولة في هذه الأسواق والتي تتصف بالآجال القصيرة، فأى تغيير في أسعار الفائدة السائدة في السوق سوف يكون تأثيره محدودا على الأسعار السوقية لهذه الأوراق مما يجعل قيمتها الاسمية عند تاريخ إستحقاقها شبه مستقرة، هذا ما يجنب حامل تلك الأوراق التعرض لخسائر كبيرة إذا أراد خصمها قبل إستحقاقها.

* تدني مخاطرة الدين ذاته: وهي تلك المخاطر التي يمكن أن تنشأ في حالة عدم قدرة المدين على سداد دينه في تاريخ إستحقاقه، فالأوراق المالية المتداولة على مستوى الأسواق النقدية والتي تصدر عن مؤسسات تتسم بملاءة مالية عالية وذات مراكز إئتمانية متينة كالبنك المركزي والمؤسسات الحكومية مثلا يكون احتمال عدم سداد دينها منخفضا جدا.

¹ - شقيري نوري موسى وآخرون، "المؤسسات المالية المحلية والدولية"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص28.

² - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

³ - حسن علي خربوش، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

ثانيا - أنواع وأقسام الأسواق النقدية:

يرجع التمييز بين الأسواق النقدية وأسواق رأس المال إلى طبيعة المعاملات المالية التي تتم على مستواهما وكذلك إلى طبيعة مؤسسات الوساطة المالية التي تتعامل في كل منهما، غير أنه تلتقي تلك الأسواق في خاصية واحدة وهي أن لكل سوق جانبيين هما: سوق أولى أين يتم فيها الحصول على الأموال المراد توظيفها ولآجال معينة، وسوق ثانوية وهي تمثل المكان الذي يجري فيه تداول الإصدارات بأسعار تتحدد حسب آليات السوق والمتمثلة في العرض والطلب.

تتفرع الأسواق النقدية إلى سوقين هما:

1- السوق الأولية: يتم فيها تبادل أدوات الدين التي تصدر لأول مرة، فهي تمثل مكان الإصدارات الجديدة بمعنى البيع الأول للأوراق المالية، بحيث يتم فيها الحصول على الأموال المراد توظيفها لآجال قصيرة وبأسعار فائدة تتحدد بناء على المركز المالي للمدين الذي يصدر الأوراق وسمعته المالية.

2- السوق الثانوية: والتي يتم على مستواها تداول الإصدارات النقدية قصيرة الأجل بين مشتريها الأول ومشتريين آخرين، وتحتل هذه السوق أهمية أكبر من السوق الأولية حيث تتجمع فيها كل ما يتراكم من أوراق مالية قصيرة الأجل التي سبق إصدارها مما يعني ضخامة الأدوات المالية التي يتم تبادلها،¹ ولذلك عادة ما يقصد بالسوق النقدية السوق الثانوية للنقد، وتتفرع بدورها إلى سوق الخصم وسوق القروض قصيرة الأجل وذلك حسب نوع العمليات التي تتم على مستوى كل منهما، وذلك كما يلي:²

- **سوق الخصم:** يتم فيها خصم أدوات الإئتمان قصيرة الأجل والمتمثلة في الأوراق التجارية العادية كالكمبيالات، القبولات المصرفية، أدونات الخزنة وغيرها.

- **سوق القروض قصيرة الأجل:** تشمل جميع أنواع القروض التي تعقد لآجال قصيرة تتراوح بين أسبوع واحد وسنة كاملة، وتجدر الإشارة إلى أنه كلما زاد حجم التعامل في سوق الخصم كلما تضاعف الحد الأدنى لفترة الإقراض القصير الأجل، وهذا ما يجعل سوق النقد أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة.

*ومن جهة أخرى يمكن تقسيم الأسواق النقدية إلى سوقين أساسيين هما:

- **السوق ما بين البنوك:** وهي تنظيم يجمع فيه المهنيين ويتم إلتقاء عرض وطلب السيولة البنكية، ولا يتدخل البنك المركزي في هذه السوق إلا عند ظهور إختلالات كبيرة في إحداث التوازن، ويبقى دوره هو تنظيم هذه السوق ومراقبتها.

يتم التعامل في هذه السوق كل يوم عن طريق الهاتف مع التأكيد الكتابي، حيث تتم العمليات عن طريق حسابات لدى البنك المركزي، وبما أن هذه السوق مخصصة للمؤسسات المالية، فإنه لا يسمح التدخل إلا للمؤسسات المتمثلة في: البنك المركزي، المؤسسات المالية البنكية وشبه بنكية والخزينة العامة.

¹ - عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، "النقد والبنوك والمؤسسات المالية"، ط2، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006، ص: 367.

² - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

- **السوق المفتوحة:** وهي عبارة عن سوق نقدية فرعية مفتوحة للأعوان الإقتصاديين الذين لديهم سيولة يقدمونها للأعوان الآخرين الذين هم بحاجة إليها، كما أنها تمكن البنوك على الخصوص من تسوية سيولتها، ويتم التفاوض في هذه السوق على أذونات الخزينة وسندات الخزينة العمومية المتداولة وكذا سندات المؤسسات والهيئات المالية، إضافة إلى شهادات الإيداع.

ثالثا - المتعاملون والأدوات المتداولة في السوق النقدي:

قبل أن نعرض أهم الأدوات التي يتم تداولها على مستوى الأسواق النقدية، نتطرق إلى أهم المتدخلين والمشاركين في هذه الأسواق باعتبارهم شرط من شروط قيامها إلى جانب الأدوات المالية التي ينصب عليها التعامل، بحيث يرمي المقرضون من خلالها توظيف فوائضهم المالية إلى كسب الأرباح وهو ما يدفع هذه الفئة إلى توظيف أموالها بوساطة المؤسسات المصرفية.

1- المتعاملون في الأسواق النقدية:

يتدخل في أعمال الأسواق النقدية أطراف مختلفة، ويمكن تصنيفهم إلى ثلاث مجموعات، حيث تضم المجموعة الأولى فئة عارضي الأموال أي المقرضين من أصحاب الفائض النقدي والذين يرغبون في استثمار أموالهم، من خلال شراء مختلف الأصول القصيرة الأجل والتي تتميز بسرعة تحويلها إلى نقود بكل سهولة وبأقل تكلفة ممكنة، أما المجموعة الثانية فهي تضم فئة طالبي الأموال أي المقترضين، والتي تحتاج إلى السيولة النقدية من أجل مواصلة نشاطها، وتمثل المجموعة الثالثة البنك المركزي الذي يسهر على التحكم في السياسة النقدية عن طريق استخدام الأدوات المختلفة مثل نسبة الإحتياطي الإجباري.

وفيما يلي عرض وجيز لأهم المتعاملين في الأسواق النقدية لأنه سوف يتم التطرق لهم بشكل مفصل في الفصل الثاني من خلال دراسة جانب الوساطة المالية.

- **البنك المركزي:** يقع البنك المركزي على رأس سوق النقد، فهو المهيمن والمسؤول على إستقرارها بما يؤديه من وظائف هامة، حيث يتدخل في السوق النقدية لأغراض السياسة النقدية مثل التحكم في كمية ونوعية الإئتمان من خلال قيامه بأعمال المراقبة والتوجيه للبنوك التجارية، كما يستطيع التأثير على هذه السوق من خلال عاملين هما:¹

- إعادة الخصم: حيث يقوم البنك المركزي بخصم ما يتوفر لدى البنوك التجارية من كمبيالات وأذون خزانة مقابل معدل فائدة معين.

- عمليات السوق المفتوحة: في حالة بيع البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية أو شرائه للأوراق المالية المتداولة في الأسواق النقدية أو أسواق رأس المال، حسب الحاجة ووفقا لما تتطلبه عمليات التضخم والإنكماش للمحافظة على الإستقرار النقدي والإقتصادي للدولة، وذلك كونه المسؤول عن السياسة النقدية.

¹ - حسن علي خربوش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

- **البنوك التجارية:** هي عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية، طبيعة عملها هو التعامل في الائتمان قصير الأجل وتوفير القروض الضرورية، وذلك من خلال إستقبال الودائع القابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل محدد، وتوظف هذه الودائع بصفة أساسية في منح القروض (بضمانات عينية أو شخصية)، كما تقوم هذه البنوك بعمليات الخصم.

تعتبر هذه البنوك كمتدخل أساسي في الأسواق النقدية وهي تهدف إلى المحافظة على درجة عالية من السيولة والحصول على أكبر عائد ممكن، فهي تمثل جانب طالبي الأموال في هذه السوق ويتم ذلك إما من خلال الإقتراض المباشر أو عن طريق إصدار أوراق مالية قصيرة الأجل مثل الأوراق التجارية.

- **الخزينة العامة:** هي مؤسسة عامة تابعة لوزارة المالية، تهتم بإصدار سندات تسمى: أذونات الخزينة العامة عندما تقتض من البنك المركزي، فهي تقوم بدور البنك وذلك للحصول على ودائع المدخرين، عن طريق إصدار أذونات الخزينة التي يتم تسويقها بواسطة البنك المركزي،¹ بحيث يوفر الإستثمار في هذه السندات من طرف المشاركين في أسواق النقد سيولة عالية ومردود جيد.

- **المؤسسات المالية الأخرى:** مثل شركات التأمين وشركات التقاعد وغيرهما، فهي تشارك في الأسواق النقدية من خلال الإستثمار في أدوات مختلفة كأذونات الخزينة والسندات قصيرة الأجل التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة.

- **الأفراد:** وهم أصحاب الودائع، حيث يحتفظون بودائعهم لدى البنوك من خلال أدوات الإستثمار قصيرة الأجل المتداولة في الأسواق النقدية والتي توفر لهم عوائد هامة.

2- أدوات السوق النقدية:

تتميز أدوات السوق النقدية بأجلها القصير فهي عادة ما تستحق في مدة تقل عن السنة، كما أنها تتمتع بدرجة كبيرة من الضمان نتيجة لدرجة السيولة العالية إضافة إلى أسعارها الثابتة نسبيا، هذا ما يجعل هذه الأدوات قليلة المخاطر بالنسبة للمستثمرين. وتتمثل أهم تلك الأدوات فيما يلي:

2-1- أذونات الخزينة:

تعد أذونات الخزينة من أهم أدوات الدين التي يتم إصدارها، فهي سندات تصدرها الحكومات لتمويل عجز مؤقت وتكون لأجل لا تتعدى 90 يوما، فهي تتميز بسهولة التصرف دون أن يتعرض حاملها لخسائر رأسمالية،² وبالرغم من أنها مضمونة من طرف الحكومة التي أصدرتها فإنها تعتبر ذات عائد منخفض لكن هذا لا يمنع من إقبال البنوك التجارية على شرائها بفضل ما تتميز به من خصائص أهمها:³

- خلوها من المخاطر حيث تتمتع بالثقة والأمان لكونها صادرة عن الحكومة.

- درجة سيولة عالية وعادة ما يكون العائد عليها معفى من الضريبة.

¹ - شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

² - وليد أحمد الصافي، أنس البكري، "الأسواق المالية الدولية"، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ص: 104.

³ - شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

- تصدر بفئات قليلة مما يجعلها أكثر جاذبية من غيرها للإستثمار خاصة بالنسبة لصغار المستثمرين.
- تنوع المستثمرون فيها كالأفراد ومختلف المؤسسات المالية والمصرفية وحتى المستثمرون الأجانب.

2-2- القبولات المصرفية:

تعتبر القبولات المصرفية من أقدم أدوات الأسواق النقدية إستخداما، وهي تستعمل أيضا في مجال التجارة الخارجية خاصة إذا تعلق الأمر بعمليات الإستيراد. وهي عبارة عن أوراق تجارية تحمل وعد بدفع مبلغ من المال في تاريخ لاحق، وتكون هذه الأوراق مضمونة الدفع من قبل البنك الذي ختم عليها بكلمة "قبلت" "Accepted" ويحصل البنك مقابل ذلك على عمولة معينة،¹ ويكون الهدف من وراء هذا التعهد هو توفير أداة مالية قابلة للتداول في السوق النقدية الثانوية بحيث تكتسب الورقة سيولة عالية.

2-3- الأوراق التجارية:

هي أدوات دين قصيرة الأجل يتم إصدارها عن طريق البنوك الكبيرة والشركات المساهمة المعروفة، وفي حالة تعرض الشركة إلى نقص الأموال فإنها تقوم ببيع الأوراق التجارية لبعض الوسطاء الماليين أو للمؤسسات بدلا من الإقتراض من البنوك،² ولا يشترط في هذه الأوراق أن تكون مضمونة بأي أصل من أصول الشركة، لأن الضمان في هذه الحالة هو سمعة الشركة ومكانتها.³

2-4- شهادات الإيداع المصرفية:

هي عبارة عن إيصال بالمبلغ المودع لدى الجهة المصدرة، لحاملها الحق في الحصول على الفائدة وأصل المبلغ عند تاريخ الإستحقاق، فهي عبارة عن ودائع تصدر من طرف البنوك التجارية وهي تحمل معدلات فائدة غير أنها لا تباع بخصم عن القيمة الاسمية. تكمن أهمية إصدار هذه الشهادات في كونها تمثل أداة ذات عائد مستقر يتمثل في الفائدة، كما أنها توفر وسيلة لتعبئة الإدخارات وزيادة الوعي المصرفي وذلك بسبب تقلص فرص الإستثمار المحلي والأزمات التي تحصل في أسواق المال. تتميز هذه الشهادات بمرونة عالية من حيث الإستحقاق ومعدلات الفائدة، بالإضافة إلى قابليتها العالية للتداول في السوق الثانوية حيث يمكن تسيلها قبل تاريخ إستحقاقها كما أنها عالية الضمان.⁴

رابعاً - واقع السوق النقدي في الجزائر:

من خلال هذا الجزء سنعمل على دراسة واقع السوق النقدي في الجزائر وذلك بالتطرق لأهم التطورات التي عرفها هذا السوق ابتداء من، 1990 إلى جانب تسليط الضوء على تطور العمليات التي تتم في مختلف أجزاء السوق النقدي في الجزائر وتحليل الدور سبل تفعيل السوق النقدي في الجزائر 95 الذي تلعبه الأطراف المتدخلة

¹ - عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، مرجع سبق ذكره، ص: 365.

² - غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، "إقتصاديات النقود والبنوك"، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص: 43.

³ - وليد أحمد الصافي، أنس البكري، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

⁴ - أرشد فؤاد التميمي، "الأسواق المالية اطار في التنظيم وتقسيم الأدوات"، دار اليازوري للنشر، عمان، 2010، ص: 65.

فيه1- .تطور السوق النقدي في الجزائر :يتكون السوق النقدي في الجزائر من سوقين هما: السوق النقدي ما بين البنوك وسوق سندات الخزينة العمومية القابلة للتفاوض .

السوق النقدي ما بين البنوك : قبل صدور القانون رقم -90 10 المتعلق بالنقد والائتمان، كان السوق النقدي في الجزائر يختزل في سوق ما بين البنوك وهوسوق خارج البنك المركزي. هذا الأخير كان يلعب فقط دور الوسيط الذي لا يتدخل في فرض معدلات فائدة معينة، وإنما كانتتحدد بشكل إداري، كما لا يحق له إجراء تعديلات على طريقة عمل السوق وفي حالة وجود عجز يعمل على إيجاد التوازن باللجوء لمعدلات جزائية (عقابية). يقتصر التدخل في هذا السوق على البنوك التجارية الخمسة التي كانت موجودة آنذاك حيث كانت المعاملات تتم بشكل يومي على بياض.

مع صدور قانون 10-90 المتعلق بالنقد والائتمان عرف السوق النقدي ما بين البنوك في الجزائر تحولات جذرية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- بعدما كان السوق النقدي خارج البنك المركزي، أصبح هذا الأخير يقوم بدور المنظم والمسير للسوق النقدي وله حق التدخل فيه عندما يفوق طلب المتدخلين على النقود المركزية العرض الذي يقترحه المتدخلون من هذه النقود، أو عندما يرى أن الشروط المقترحة والمرتبطة بحجم السيولة وبمعدلات الفائدة غير ملائمة .

- تعدد الأطراف المتدخلة في السوق النقدي، فبعدما كان هذا الأخير حكرا على البنوك التجارية أصبح مفتوحا أمام مؤسسات القرض المتخصصة والمتمثلة في كل من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP والبنك الجزائري للتنمية BAD ، وأيضا شركات التأمين وصندوق المعاشات، إضافة إلى إمكانية تدخل الخزينة العمومية في السوق النقدي لتوظيف سندات الخزينة وذلك باللجوء لتقنية المزايدات .

- تتدخل البنوك في السوق النقدي يمكن أن يكون لإقراض فائض السيولة المسجل في خزينتها أو لاقتراض الأموال الموظفة من قبل الغير، وذلك في حالة وجود عجز في السيولة. أما بالنسبة لباقي المؤسسات المتدخلة في السوق النقدي فلا يمكنها الاقتراض وإنما تقوم فقط بإمداد السوق النقدي بالسيولة .

- تعدد الأدوات المستعملة في السوق النقدي، فبعدما كانت العمليات فيه تتم على شكل إقراض واقتراض للنقود المركزية وبصفة يومية، تم إدراج أدوات جديدة لتدخل بنك الجزائر والمتمثلة في:

أ- الأمانات: تدخل البنك المركزي بموجب الأمانات يعود لشهر ماي من سنة 1989 حيث يقترح مدتين لعمليات التنازل وهيتنازلات مؤقتة ل 24 ساعة وتنازلات مؤقتة ل 7 أيام .

ب- عمليات السوق المفتوحة: تم اللجوء لعمليات السوق المفتوحة في الجزائر بموجب التعليم رقم -28 95 الصادرة في 22 افريل سبل تفعيل السوق النقدي في الجزائر، 1995 وتمت أول عملية سوق مفتوحة في الجزائر بتاريخ 30 ديسمبر 1996 بمبلغ 4 مليار دج بملف للسندات العمومية أقل من ستة أشهر .

ج- المزايدات: تم إدراج تقنية المزايدات في 1995 بموجب التعليم رقم 95-27 الصادرة في 22 افريل 1995 والمتعلقة بتنظيم السوق النقدي في الجزائر.

د- استرجاع السيولة: في 2002 تم استعمال أداة جديدة من أدوات السياسة والتي تعرف باسترجاع السيولة لـ 7 أيام.

تعتمد آلية استرجاع السيولة على بياض على استدعاء البنك المركزي للبنوك التجارية المكونة للنظام البنكي أن تضع لديه، اختياريا، جزءا من سيولتها في شكل وديعة مقابل معدل فائدة، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلن عنها بنك الجزائر .

تتميز هذه الأداة بالمرونة لإمكانية التعديل فيها بشكل يومي وأيضاً عدم تميزها بصفة الإلزام، الشيء الذي يسمح لكل بنك بالتصرف حسب وضعيته خزينة، ليحدد البنك المركزي بعد ذلك حجم السيولة المسترجعة .

هـ- في 2005، عمل البنك المركزي على إدراج أداة جديدة من أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في استرجاع السيولة لـ 3 أشهر .

و- تسهيلة الإيداع: في 2005 وإضافة لاسترجاع السيولة لـ 3 أشهر، تم إدراج أداة أخرى تعرف بتسهيل الإيداع لـ 24 ساعة، وهي تحمل شكل قرض تمنحه البنوك التجارية للبنك المركزي مقابل فائدة تحسب على أساس معدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار لفترة الاستحقاق .

- تحرير معدلات الفائدة المدينة والدائنة المطبقة في السوق النقدي، فبعدما كانت تحدد بشكل إداري أصبحت تحدد وفقا لآليات السوق، كما يمكن للبنك المركزي أن يتدخل للتأثير على معدلات الفائدة بشكل يتلاءم وأهداف السياسة النقدية وذلك باللجوء لعمليات التنازلات المؤقتة أو النهائية للسندات.

- تمديد أجال المعاملات التي تتم في هذا السوق لتتراوح بين 24 ساعة والسنتين وهذا بعدما كانت العمليات تتم بشكل يومي .

- الحد من عمليات التمويل على بياض حيث يمكن لتبادل السيولتين المتدخلين في السوق النقدي يتم من خلال الشراء النهائي أو المؤقت لسندات حكومية أو خاصة إضافة إلى إمكانية الإقراض بضمان أو بدون ضمان .

- في ظل غياب وسطاء مؤهلين، يمارس بنك الجزائر دور السمسار في السوق النقدي وذلك بشكل مؤقت. بممارسته لهذا الدور، لا يضمن بنك الجزائر النهاية الحسنة للمعاملات، وهو يتلقى عمولة تتحدد وفقا لأجال المعاملات.

1-2- سوق سندات الخزينة العمومية القابلة للتفاوض في الجزائر، يختزل سوق سندات الحقوق القابلة للتفاوض في سوق سندات الخزينة العمومية القابلة للتفاوض، والذي تم إنشاؤه فيمارس 1998 بهدف إصدار سندات الخزينة العمومية مع إمكانية التنازل عليها قبل ميعاد الاستحقاق .

يتركب سوق سندات الخزينة العمومية القابلة للتفاوض من جزئين هما السوق الأولي والسوق الثانوي، في الأول يتم إصدار سندات الخزينة وبيعها باللجوء للمزايدة من خلال الحساب الجاري، أما في السوق الثانوي فيتم التفاوض فيه على هذه السندات .

تتدخل الخزينة العمومية في سوق سندات الخزينة بصفتها مصدرة لسنداتها ويمكن لكل المتدخلين في السوق الاكتتاب في المزايدة، كما يمكن لهم الاكتتاب من خلال حساباتهم أو حسابات زبائنهم حيث تكون هذه الأخيرة خاصة ومفتوحة لهذا الغرض .

يعتبر هذا السوق من الأسواق المنظمة حيث تتم فيه عملية تسعير السندات وتداولها وذلك بوجود وسطاء هم "المختصون في قيم الخزينة العمومية SVT" تتمثل سندات الخزينة التي يتم التفاوض عليها في السوق النقدي في :

- سندات الخزينة قصيرة الأجل BTC ذات مدة استحقاق تقدر ب 13 أسبوع أو 26 أسبوع .
- سندات الخزينة العمومية BTA ذات مدة استحقاق تتراوح بين سنة و 5 سنوات.

قائمة المراجع:

الكتب بالعربية:

- بسام الحجار، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006.
- محمود حسين، "اقتصاديات النقود والبنوك ومداخل النظم المصرفية في البلدان النامية والاقتصاد الإسلامي"، الدار الجامعية مصر 2002.
- إبراهيم النصور، "النقود والبنوك والاقتصاد"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مصر، 2004.
- أحمد السمان، موجز الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، مطبعة جامعة دمشق، 1975.
- أحمد صلاح عطية، "محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشآت المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- أحمد علي دغيم، "اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد"، مكتبة مديولي، مصر.
- أرشد فؤاد التميمي، "الأسواق المالية اطار في التنظيم وتقسيم الأدوات"، دار اليازوري للنشر، عمان، 2010.
- إسماعيل محمد دعيس، "السياسات الاقتصادية-بين النظرية والتطبيق"، الجزء الأول، دار اليازوري، الأردن، 2012.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- النبي حسن يوسف، عبد الحميد هاشم، الاقتصاديات المعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1977.
- أنور عبد الكريم، محاضرات في الاقتصاد الكلي، غير منشورة، جامعة سطيف، 1987.
- باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة عبد اللطيف منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 1987.
- بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- بسام الحجار وعبد الله رزق، "الاقتصاد الكلي"، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- حازم الببلاوي، "نظرية النقود"، الإسكندرية، مصر، 1999.
- حافظ محمود شلتوت، اقتصاديات النقود و البنوك، جامعة الزقازيق مصر 1990.
- حسن علي خربوش وآخرون، "الأسواق المالية - مفاهيم وتطبيقات"، دار زهران للنشر، عمان، 2010.
- ربيع محمود الروبي، اقتصاديات النقود و المصارف، دار الحقوق، مصر، 1986.
- رشاد العصار، رياض الحلبي، "النقود والبنوك"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- زياد سليم محمود محفوظ أحمد، "جودة الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، مطابع الأهرام، القاهرة، الكتاب الثاني، 1994.

- سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1986.
- شاكرك القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- شقيري نوري موسى وآخرون، "المؤسسات المالية المحلية والدولية"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- صلاح الدين السيسي، "نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية"، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.
- صندوق النقد الدولي، "دليل الإحصاءات النقدية والمالية"، أكتوبر 2000.
- ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي-المؤسسات النقدية البنوك التجارية، البنوك المركزية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- طلعت عبد الحميد، "الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة"، ط01، المتحدة للإعلان الإسكندرية، مصر، 1998.
- عادل أحمد حشيش، "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
- عاطف وليم أندرواس، "أسواق الأوراق المالية بين ضرورة التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها"، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2007.
- عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، اقتصاديات النقود، النسر الذهبي للطباعة، 1996.
- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، اقتصاديات النقود، دار النشر الذهبي، القاهرة، 1996.
- عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، "النقود والبنوك والمؤسسات المالية"، ط2، مركز يزيد للنشر، الأردن.
- عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- عبد المنعم السيد علي، اقتصادات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، المفرق، الأردن، 1999.
- عبد النعيم محمد مبارك، النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 1985.
- عبد النعيم مبارك ، محمود يونس ، اقتصاديات النقود و الصيرفة و التجارة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر 1996 .

- علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، مصر، 1998.
 - غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، "اقتصاديات النقود والبنوك"، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.
 - فتح الله و لعلو ، الإقتصاد السياسي ، توزيع المداخل ، النقود و الائتمان ، دار الحداثة ، لبنان 1981.
 - لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.
 - مايكل إيدجمان، الإقتصاد الكلي، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض 1988.
 - محمد خليل برعي، عبد الهادي سويقي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة.
 - محمد زكي شافعي : مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978.
 - محمد زكي شافعي، النظم المصرفية في البلدان المتخلفة اقتصاديا، رسائل في التخطيط القومي رقم 49، لجنة التخطيط القومي القاهرة، 1957.
 - محمد سلطان أبو علي، اقتصاديات النقود والبنوك، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 1991.
 - محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.
 - محمود أحمد عبده : الموجز في النقود و البنوك، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 1989.
 - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
 - محمود محمد نور ، أسس ومبادئ النقود والبنوك، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر.
 - محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1972.
 - مروان عطون، أسعار صرف العملات، أزمة العملات في العلاقات الدولية، دار الهدى، الجزائر، 1992.
 - مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، 1985.
 - هوشيار معروف، "الاستثمارات والأسواق المالية"، دار الصفاء للنشر، عمان، 2003.
 - وليد أحمد الصافي، أنس البكري، "الأسواق المالية الدولية"، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.
- 2- الكتب اللغة الأجنبية:

- Berger, Pierre, La monnaie et ses mécanismes, PUF Paris, 1982 .
- D.Dautresme, Economie et Marché des Capitaux, ed, Revue Banque, 1985.
- D.H. Robertson, Money, London, Nisbet. And co.ltd, 1948.
- Einzig , Monetary Policy : Means and Ends , Penguin Books Harnonsdworth Midlesex , 1964 .
- G.L Bach , Federal reserve policy making , (N.Y Alfred A . Knopf . 1950) .
- Hary D.Hatchinson, Income , Employment and Economic Growth, Hall Inc, 1984.

- Henri Guitton, **La monnaie**, Dalloz, 3^{eme} ed, 1974.
- J. Pierre Pattat , **Monnaie, Institution Financières et Politiques monétaires** , 4 éd , Economica , paris , 1987 .
- J.Struthers H. Speight, **Money Institutions, Theory and policy** longman.1986.
- La monnaie en France, **Banque de France** ; juillet ,1983.
- Monique Beziade , **La Monnaie et ses mécanismes** , nouvelle édition la decouverte , Paris , 1995 .
- P.Berger « **La monnaie et ses mécanismes que sais-je** » ? PUF, 1971.
- R. DELAGENIERE , « **structures monétaires** » communication présentée 7/12/1976 à la société d'économie politique/ Ammour Benhalima.
- R.P.Kent, **Money and Banking**, Hinsdale, ILLI holt Rinehart Winston and co, 6 Th ed, 1972.
- R.Penau, **les institutions financières**, 2^{eme} éd, Revue Banque,1982.
- Stephen M. Gold feld and Lester V. Chandler, **The economics of money and Banking**, Harper an Row, Publishers, New york, Cambridje 1981.
- Suther Land .C.M , **Monnaies Romaines** , traduction française par . S de Roque feuil. Cabinet des médailles , Paris 1979 .
- D.Begg,S.Fisher,R.Dornbusch, **Macro economie**,2eme edition,Dunod,Paris,2002.
- Didier Vitrac, « **Marches financiers :investir en bourse avec succes** »,3eme edition,gualino,2004.
- Michelle de Mourgues, **Théorie et politiques monétaires**, 2 édition Dalloz 1984.